obeikandl.com

الوزير في الثلاجة

شركة الدلتا اليوم للصحافة والنشر والتوزيع والدعاية
دار دلتا للنشر

رئيس مجلس الإدارة

المحاسب

أحمد التلاوى

الناشر

سليمان القلشى

مستشار النشر

أحمدسويلم

الطبعة الأول
الكتاب: الوزير فى الثلاجة
المؤلف: ياسر ثابت
تصنيف الكتاب: سياسي
تصميم الغلاف: إسلام الشماع
مونتاج : محمود رمضان
وقم الإيداع: ٢٠١٧/٩٠٥٠
الترقيم الدولى: ١-٠٩-٦٦٠٥-٩٧٧-٩٧٨

العنوان : ١شارع ابن مروان - أمام مجلس الدولة الدقى
التليفون : 02/37483557
email : delta٤books@gmail.com

obeikandl.com

د.ياسر ثابت

الوزير في الثلاجة

دلتا للنشر والتوزيع

obeikandl.com

obeikandl.com

المقدمة

بيوت العاجزين قبور.

وكذلك الحال حين نتكلم عن الحكومات وأعضاء مجالس الوزارات.

وإذا كان هناك من ينصح بالصبر على هذا الوزير المقصر أو ذلك الوزير الفاشل حتى يتم استبعاده في تغيير وزاري، فإن لنا أن نتساءل -والحال كما نقول- عن حظوظنا من الثقة والأمل، وما إذا كانت تُعيننا على الصبر راضين، أو تُلجؤنا إليه مرغمين وكارهين.

القضية ليست في تغيير الجياد، وزير بدل آخر، بقدر ما هي تغيير السياسات التي ثبت فشلها وطريقة الاختيار التي تجمع بين غياب الرؤية والسقوط في فخ الأهواء الشخصية والاعتبارات الأمنية.

جوهر الأزمة في السياسات والخيارات وطريقة اختيار الوزراء واستبعاد كل ما له علاقة بالسياسة في إسناد المناصب العامة، وسط حالٍ من التلعثم والعشوائية التي تسود دوائر صنع القرار عند تشكيل الحكومات واختيار الوزراء.

والنتيجة انكشافٌ لا نهاية له.

من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب، الذي يقلِّبُ في صفحات التاريخ،

بحثًا عن قضايا الوزراء والاستوزار، ما بين الاختيار إلى الإقالة أو الاستقالة، وتقويم الأداء، وسبل خلق وعي سياسي وإعلامي لدى الوزير، حتى وإن كان من التكنوقراط، قبل أن يسقط هذا الوزير أو ذاك في بئر زلات اللسان أو التصريحات التي تسيء إلى الحكومة أو حتى السلطة، فالرصاصة حين تنطلق تصيب ضحاياها ويكون لها دويّها.

الأخطر من ذلك، هو أن يجمد الوزير في بلادنا نفسه وقراراته طوعًا، وأن يبقى ساكنًا وساكتًا في ثلاجة الحكومة، غير عابئ بمن ينتقدون أصحاب الأيدي المرتعشة، على أمل أن يظل في منصبه لأطول فترةٍ ممكنة، مستمتعًا بمزايا انتمائه إلى نخبة السلطة.. فالذي لا يعمل لا يخطئ!

هكذا تتكدس قائمة الحكومة بأسماء وزراء جاءوا ثم غادروا دون أن يتذكرهم أحد، إلا سجلات التاريخ والمواقع الرسمية.

قد تستوقف البعض حقيقةٌ مفادها أنه في الوقت الذي تلجأ فيه دول العالم إلى تقليص عدد الحقائب الوزارية، وفقًا لأهمية تلك الوزارات، ظلت مصر ماضية في طريق في استحداث عدد من الوزارات وتشكيل حكومات تضم أكثر من ٣٠ وزيرًا، مقارنة ببلدٍ مثل الولايات المتحدة تراوح فيها عدد الوزراء ما بين ١٢ وزيرًا في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٨ و١٥ وزيرًا في عهد الرئيس دونالد ترامب عام ٢٠١٧.

وفي سِفر الحكومات والوزارات في المحروسة، سنجد العجب العجاب، من اختياراتٍ غير مدروسة دفعت مصر وشعبها ثمنًا باهظًا لها، ومن قرارات طائشة تستحق المحاكمة وليس فقط الإقالة،

ومن تصريحات يمكن أن نسميها زلات لسان أو سقطات من باب التهذيب ليس إلا!

مما يدعو إلى الأسى أننا لا نعرف مواصفات الوزير المطلوب أو الحكومة التي نتطلع إلى تشكيلها، ونجهل سبل اختيار الأكثر قدرة وكفاءة على إدارة البلاد. نحن لا نعرف لماذا جئنا بهؤلاء الوزراء، ولا نعرف أيضًا لماذا ذهبوا، وهذا هو لب القضية.

في كل مرةٍ نترك مسألة إجراء تعديل وزاري محدود أو تشكيل حكومة جديدة نهبًا للاحتمالات والشائعات والتكهنات حول حجم التعديل واتجاهاته وشخوصه. وفي كل مرةٍ كل طرفٍ يصنع روايته ورؤيته حول التعديل على هواه، وحسب مصالحه وتحالفاته وعداواته، وليس بناء على حقائق موضوعية.

فور إعلان أسماء أعضاء التشكيل الوزاري، يجتهد الإعلام في البحث عن معلومات عن هؤلاء الوزراء، من دون أن يقطع أحدٌ بقدرة الوزراء الجدد على امتلاكهم المواصفات اللازمة للمنصب، ومن أهمها الكفاءة والقدرة على مواجهة الأزمات، وإيجاد الحلول السريعة لمشكلات المواطن، وتقديم الخدمة له في أفضل صورة، والتأهل العملي ممزوجًا بالخبرة، والقدرة على فرز الأولويات وتنفيذها، والتخطيط السليم للمستقبل.

من بين النصوص الحالمة في دستور مصر، المادة ١٤٧ التي تشترط عند إجراء أي تعديل وزاري التشاور مع رئيس الوزراء، وموافقة مجلس النواب بالأغلبية المطلقة للحاضرين، وبما لا يقل عن ثلث أعضاء المجلس، أي موافقة ١٩٩ عضوًا على الأقل، وكذلك في باب الحكومة، المادة ١٦٨، التي تؤكد أن كل وزير في الحكومة يتولى وضع

سياسة وزارته بالتنسيق مع الجهات المعنية وقيامه بتنفيذها والتوجيه والرقابة في إطار السياسة العامة للدولة.. وأن تشمل كل وزارة وكيلًا دائمًا، بما يكفل تحقيق الاستقرار المؤسسي ورفع مستوى الكفاية في تنفيذ سياستها.

وللقارئ الرأي الفصل في مدى تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع.

استقر في ضمير المصريين أنهم مجرد متفرج في عملية اختيار الوزير أو تغييره، وفي عهودٍ مضت كان الوزير يبقى في منصبه رغم السخط الشعبي، بسبب عناد السلطة التنفيذية التي لا تريد أن تبدو في حالٍ من الضعف والخضوع لإرادة المواطن. وفي هذه المفارقات، تبرز ملامح تلك العلاقة بين السلطة من جهة والشعب من جهة أخرى.. وبينهما هذا الوزير أو ذاك.

غير أن الحاجة تبدو مُلحة لإعادة ترتيب هذه الأوضاع المغلوطة، في ضوء تجاربنا السابقة، التي أورد كتابنا هذا جانبًا منها.

هنا لنا أن نتساءل: هل هناك جهات ومراكز بحثية في الدولة لديها قاعدة بيانات متكاملة تضم الكفاءات في مختلف التخصصات لطرحها على صاحب القرار لاختيار البديل الأفضل الذي يحقق أكبر عائد ممكن لمصلحة البلاد في ظروف معينة، أم أن الأمر يظل متروكًا للسلطة التنفيذية، سواء أكان المقصود بذلك هو الرئيس أم رئيس الوزراء المكلف- لكي يقوم بالاختيار من بين دائرة ضيقة من البدائل والخيارات تعتمد في الغالب على المعرفة الشخصية أو ترشيحات المقربين، التي تحكمها في الغالب اعتبارات شخصية لا تراعي الصالح العام؟

نحـن بحاجـة إلى المعايـير وأسـاليب صحيحـة للاختيـار والتقويـم، وإن نجـح هـذا الكتـاب في إضافـة جديـدٍ بشـأن هـذه المسـائل المتعلقة بالـوزراء والحكومـات في مـصر، فسـنكون راضـين عـن الأثـر الإيجـابي لمـا سـطرناه.

يبقـى أني كتبـتُ في هـذه السـطور رأيـي بصراحـة ونزاهـة، فـلا أنـا مـن معيَّـة الأمـير، ولا مـن حاشـية السـفير، ولسـتُ أبغـي إلا مسـتقبلًا أفضـل يسـتقرئ التاريـخ ويسـتوعب دروسـه.

أتمنى لكم قراءة مفيدة وممتعة.

ياسر ثابت

القاهرة

٥ فبراير ٢٠١٧

Email: yasser.thabet@gmail.com

obeikandl.com

obeikandl.com

البحث عن وزير
١
لوبي هندسة القاهرة

obeikandl.com

من حقك أن تتساءل عن اختيار الوزراء: كيف؟ ومن؟ ولماذا؟

هذه التساؤلات تفرضها المفاجآت التي تصيب كثيرين كلما

جرى الإعلان عن تشكيل حكومة جديدة أو تعديل وزاري

ما، لأنه في كلتا الحالتين تبرز على السطح أسماء جديدة قد تكون مجهولة بالنسبة إلى الجميع -حتى من يفترض أنهم يتابعون عن كثب التطورات المختلفة- أو قد تكون تلك الأسماء مثار جدل أو محل تحفظ لسببٍ أو لآخر.

بل إن بعض هذه الاختيارات السيئة يمكن أن تدخل في باب «توفيق الله في الخذلان»، كما يقول أهل الحكمة والسلف الصالح.

ليس مفهومًا اهتمام وسائل الإعلام المختلفة في مصر بموضوع تشكيل وزارة جديدة أو إجراء تعديل وزاري، حتى يزعم البعض أن إبرازه ضمن عناوين الصفحة الأولى للصحف يعد من قبيل المبالغات غير المبررة. بالقدر نفسه، فإننا نجد خلافًا على عدد الوزراء المطلوب تغييرهم أو فضولًا حول هوية رئيس مجلس الوزراء القادم، وهي آراء أقرب إلى المناقشات التي تأخذ الموضوع على محمل الجد، في حين أن الأمر ليس كذلك بالضرورة. فأي متابع لوسائل الإعلام لا بدَّ أن يلاحظ أن الحكومات على الأقل منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، تتحرك في حدود التوجيهات التي تصدر عن رئيس الجمهورية، بحيث لا يكاد يمر يوم من دون أن تنشر الصحف أن الرئيس -أيًا كان اسمه- وجَّه بكذا أو أصدر تعليمات بكذا.

وفي عهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، كان الرئيس يعقد اجتماعاته مع الوزراء مباشرة في العديد من المجالات في غيبة رئيس الحكومة، وهو ما أثار تعليقات عدة تم احتواؤها فيما بعد بحيث أصبحت تلك اللقاءات تتم في حضور رئيس مجلس الوزراء. وكان ذلك تصرفًا سديدًا حافظ على الشكل، ووضع رئيس الحكومة في الصورة، في حين أنه لم يغير شيئًا في الموضوع، أما جوهر الموضوع فهو أن الرئيس هو الذي يصدر القرارات وهو صاحب الكلمة الأخيرة في السياسات، أما رئيس الحكومة فهو في حقيقة الأمر قائد فريق المنفذين، والوزراء هم من يباشرون التنفيذ كل في اختصاصه.

الشاهد أنه مع كل تغيير وزاري، تحدث حالة استياء في صفوف المواطنين، بسبب تقليدية الوجوه التي تحمل الحقائب الوزارية، فهي إما كانت موجودة في الحكومة من قبل، أو تأتي من بين المحافظين، أو رؤساء الجامعات، أو القوات المسلحة والشرطة، فضلًا عمن يهبطون من السماء بلا رصيد من إنجازات أو موهبة يشفع لهم في الاختيار.. هذه هي الدائرة الضيقة التي يختار منها النظام وزراءه، وكأن مصر خلت من الكفاءات المؤهلة لتولي المنصب الوزاري، كل في تخصصه.

التساؤل المتكرر مع كل وزارة جديدة أو تعديل وزاري يتمحور حول: لماذا وقع الاختيار على فلان وهو بهذه المواصفات ليصبح وزيرًا في وقت حرج من تاريخ مصر؟. الإجابة على مثل هذا التساؤل -من واقع التجربة السياسية في مصر- مركبة ؛ فمن ناحية، علينا أن نتذكر أن استقطاب غير المتحققين في مهنهم أسهل كثيرًا من غيرهم، خاصة إذا ما صاحب ذلك دوافع انتقامية من أشخاص بأعينهم في الوزارة. ثانيًا: لأن الشخصيات عديمة الخبرة في إدارة المؤسسات يسهل توجيهها، وهنا يُصبح الشخص مجرد أداة في أيدي آخرين

لتنفيذ مخططاتهم. ثالثًا: إهانة النخبة، فكيف يمكن لكبار المثقفين، والمفكرين، والمبدعين، وأساتذة الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحوث، التعامل مع شخص من المفترض أن يكون من قادة العملية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو الأمنية في مصر وهو أقل منهم في العلم، والكفاءة، والخبرة، والتاريخ بمئات المرات. رابعًا: القضاء على مؤسسات وزارية أو نقابية بعينها من خلال مخطط خبيث يتمثل في: تصفية القيادات ذات الخبرة واستبدالها بقيادات تتفق ومؤهلات الوزير الجديد منهم الأشقاء والأصدقاء، وتقسيم العاملين بالوزارة لمجموعات بعضها ضد بعض بهدف تفكيك مؤسسات هذه الوزارة أو تلك من الداخل.

ولأن من حقنا أن نعرف إجابة شافية عن مثل هذه التساؤلات، فإن مصدرنا الوحيد في الإجابة حتى الآن، في ظل تهميش دور المواطن المصري في عملية صنع القرار، هو استقراء التاريخ ومراجعة الأحداث.

وعملية البحث عن وزير تخضع لمجموعة من الاعتبارات سواء أكانت شخصية -من بينها الاستلطاف- أو أمنية -التحقق من شخصية المرشح للوزارة من خلال الأجهزة الأمنية المعنية- أو سياسية أو اقتصادية -النشاط الواضح للمرشح، أو إمكان الاستفادة من خبراته في هذا الموقع للحاجة إلى مثل هذه الخبرات- وما إلى ذلك.

الأكيد أننا بحاجة إلى تغيير أسلوب وطريقة اختيار الوزراء والمسؤولين، بعد أن ثبت فشل الاعتماد على الوزير أو المسؤول الموظف؛ لأن اليد المرتعشة لا تقوى على اتخاذ القرارات الحاسمة ولا تملك القدرة على إدارة الأزمات.

ولكي نوضح ما نعنيه يمكن أن نشير إلى وقائع ربما تكون مفيدة في الكشف عن كيفية اختيار الوزراء في مصر.

ولنبدأ من خط النهاية.

«لحيتك ستحرمك من أن تكون وزيرًا»!

تحذير وجهه د.حسين العطفي، وزير الموارد المائية والري سابقًا، إلى د.هشام قنديل، عقب اختياره له ليشغل منصب رئيس قطاع المياه بالوزارة، لكن الأخير رد عليه بالقول: «دي سُنّة وأنا ماشي عليها»[1].

لم يدر في خلد الاثنين أن هذه اللحية ستكون فأل خير على قنديل، الذي لم يستمر في وظيفته سوى أربعة أسابيع، ليتم إعلانه وزيرًا للري في حكومة د.عصام شرف، وهي الحقيبة التي احتفظ بها في حكومة د.كمال الجنزوري، لينتهي به المطاف إلى مفاجأة لم يكن يتوقعها شخصيًا، حيث اختاره محمد مرسي ليكون رئيسًا للوزراء.

ويبدو أن زيارة مرسي لإثيوبيا بعد توليه منصبه الرئاسي كانت وراء اختيار قنديل رئيسًا للوزراء؛ لأن الرئيس المصري تعرّف إليه أكثر، وربما بدا للبعض هذا الاختيار رسالة لدول حوض النيل للاهتمام بالري والزراعة في ظل الأزمة المتصاعدة بشأن حصة مصر المائية من نهر النيل.

على أي حال، فإن هشام قنديل، لم يختر في تعديل وزاري لاحق على حكومته سوى وزيرين من أصل عشرة شملهم التعديل، الأول عمر سالم، وزير الشؤون القانونية والبرلمانية، الذي كان زميلًا

---

١ رشا الطهطاوي، مدير مكتب رئيس الوزراء المكلف: «قنديل» أطلق لحيته «سُنّة».. و«مرسي» اختاره بعد رحلة إثيوبيا، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٥ يوليو ٢٠١٢.

لرئيس الوزراء، في حكومة د.كمال الجنزوري؛ وعاطف حلمي، وزير الاتصالات، الذي جاء بترشيح أحد مساعدي قنديل. أما الوزراء الثمانية الذين انضموا إلى الحكومة في التعديل الوزاري الموسع، فقد اختارهم الرئيس مرسي وحزب الحرية والعدالة، ومن ورائهما جماعة الإخوان المسلمين[٢].

في سبتمبر ٢٠١٥، احتل المهندس شريف إسماعيل، رئيس الوزراء الجديد -حينذاك- الترتيب الرابع في قائمة المهندسين الذين جاؤوا على رأس الحكومات التي أعقبت سقوط الرئيس الأسبق، حسني مبارك، حيث شغل المنصب قبله المهندسون: عصام شرف، وهشام قنديل، وإبراهيم محلب، فيما تولى الموقع من خارج الدائرة الهندسية خلال الفترة ذاتها كل من كمال الجنزوري، خريج الزراعة، وحازم الببلاوي، ابن الحقوق.

وإذا ما توغلنا في قائمة وزراء حكومة شريف إسماعيل سنجد أنها ضمت ١١ مهندسًا، هم: وزير الري حسام مغازي، والشباب والرياضة خالد عبدالعزيز، والكهرباء محمد شاكر، والإسكان مصطفى مدبولي، والتعليم العالي أشرف الشيحي، والبترول والثروة المعدنية طارق الملا، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ياسر القاضي، والتنمية المحلية أحمد زكي بدر (هندسة عين شمس)، والصناعة والتجارة طارق قابيل، فضلًا عن وزير الإنتاج الحربي، اللواء محمد العصار، ووزير النقل، سعد الجيوشي، وهما من خريجي الكلية الفنية العسكرية، أي أنهما مهندسان أيضًا.

---

٢ منصور كامل وياسر علي وسعيد علي، الرئيس و«الإخوان» اختاروا ٨ وزراء.. و«قنديل» اختاروزيرين فقط، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٧ يناير ٢٠١٣.

هـذا الحشـد مـن المهندسـين -١١ + رئيـس الـوزراء- في حكومـة شريـف إسـماعيل، يعيـد إلى الذهـان سـيرة لـوبي هندسـة القاهـرة، فـي واحـد مـن التعديـلات الوزاريـة في عهـد الرئيـس الأسـبق حسـني مبـارك.

ففـي خـروج عـلى التقاليـد التـي جـرت عنـد اختيـار وزيـر الـري لسـنوات طويلـة، جـاء د.أحمـد نظيـف فـي ١١ مـارس ٢٠٠٩ بوزيـر مـن خـارج الـوزارة، وهـو د.محمـد نـصر الديـن عـلام، ابـن هندسـة القاهـرة وأسـتاذ هندسـة شـبكات الـري، حيـث اعتـاد العاملـون فـي الـوزارة وقياداتهـا عـلى تعيـين وزيـر مـن داخـل الـوزارة، وهـو مـا حـدث مـن قبـل مـع د.عصـام راضي ود.عبدالهـادي راضي وأخـيرًا د.محمـود أبـو زيـد.

ونـصر الديـن عـلام أسـتاذ بهندسـة القاهـرة، التـي تخـرج فيهـا نظيـف، وتـردد أنهـما ابنـا دفعـة واحـدة. هكـذا شـكَّلت مجموعـة هندسـة القاهـرة -حينـذاك- أبـرز لـوبي داخـل الحكومـة، حيـث ضمـت د.نظيـف ود.طـارق كامـل وزيـر الاتصـالات ود.أحمـد درويـش وزيـر التنميـة الإداريـة ود.هـاني هـلال وزيـر التعليـم العـالي. وبانضـمام الوزيـر عـلام، وصـل عـدد أعضـاء هـذا اللـوبي إلى ٥ بينهـم رئيـس الـوزراء في ذلـك الوقـت.

يرجـع اختيـار د.نظيـف للوزيـر عـلام إلى أنـه مـن مجموعـة هندسـة القاهـرة التـي كان يرعاهـا، إلى جانـب أنـه متخصـص فـي شـبكات الري، وهـو مـا اتفـق مـع المـشروع الـذي سـعى رئيـس الـوزراء إلى تنفيـذه، وذلـك بتحويـل الـري فـي أراضي الدلتـا إلى الـري بالتنقيط، بهـدف إضافة ٣ ملايـين فـدان إلى الرقعـة الزراعيـة.

ومـن المجلـس القومـي للطفولـة والأمومـة الـذي كانـت تشـغل منصـب أمينـه العـام، جـاءت مشـيرة خطـاب لتصبـح وزيـرة للأسرة والسـكان فـي

التغيير الوزاري المحدود الذي أتى بوزير الري د.محمد نصر الدين علام.

مشيرة خطاب، التي استمدت قوتها من قربها من سوزان مبارك، قرينة الرئيس الأسبق، لها حكاية مع الوزارة. فقد كانت مرشحة لتولي وزارة الدولة للشؤون الخارجية في حكومة د.نظيف الأولى التي تشكلت في يوليو ٢٠٠٤، غير أن وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط طلب بضم اختصاصات وزارة الشؤون الخارجية إلى وزارته، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ قرار إلغاء الوزارة برمتها. كما بذلت مشيرة خطاب جهودًا مكثفة بهدف ضم شقيقتها د.مديحة خطاب إلى الوزارة وذلك في التعديل الذي أجراه د.نظيف وجاء بحاتم الجبلي وزير الصحة في ديسمبر ٢٠٠٥. وقتها استقبل د.نظيف ما يقرب من ٨ شخصيات مرشحة لتولي المنصب، وكان بينهم د.مديحة، إلا أن الأمر استقر في النهاية على د.الجبلي.

منذ ذلك الحين بدأت مشيرة في التخطيط للوصول إلى كرسي الوزارة.. وكان كل هدفها هو تحقيق الحلم الذي كان وشيكًا معها ومع شقيقتها مديحة. ونجحت مشيرة في الوصول إلى كرسي الوزارة، حتى لو كانت وزارة دولة ووزارة «فك وتركيب»!

وقبل ذلك، هبّت على الحكومة رياح رجال الأعمال.

على سبيل المثال، فإن حكومة د.نظيف الثانية ضمت كلًا من وزير السياحة زهير جرانة الذي يمتلك وأسرته شركة سياحة كبرى ومجموعة من الفنادق، ووزير النقل محمد لطفي منصور وهو وكيل عدة شركات أبرزها «جنرال موتورز» في مصر، ووزير الصحة حاتم الجبلي الذي له حصة في أكبر المستشفيات الاستثمارية في مصر «دار

الفـؤاد»، ووزيـر الزراعـة أمـين أباظـة الـذي يعـد مـن أبـرز مصـدري القطـن المـصري، وظـل رئيسًـا لاتحـاد مصـدري القطـن حتى عـام ٢٠٠٥.

وفضـلًا عـن كونهـم مـن رجـال الأعـمال البارزيـن، فإنهـم أبنـاء أسر مصريـة معروفـة، كـما أن بعضًـا منهـم أبنـاء لـوزراء سـابقين، فمثـلًا وزيـر السـياحة زهـير جرانـة، هـو حفيـد زهـير جرانـة باشـا الوزيـر سابقًـا فـي عهـد الملـك فـاروق، ووزيـر الصحـة حاتـم الجبلي، هـو ابـن وزيـر الزراعة الأسـبق مصطفـى الجبلي، وأمـين أباظـة وزيـر الزراعة، هـو سـليل «الأسرة الأباظيـة» الشـهيرة التـي قدمـت شـخصيات مرموقـة فـي السياسـة والفن والأدب وهكـذا ضمـت حكومـة د.نظيـف الثانيـة أبنـاء ثـماني عائـلات عريقـة، تـأتي فـي مقدمتهـا عائـلات أباظـة ومحيـي الديـن (د.محمـود محيـي الديـن وزيـر الاسـتثمار) وغـالي (د.يوسـف بطـرس غـالي وزيـر الماليـة).

وانضـم هـؤلاء إلى وزيـري الصناعـة والتجـارة (رشـيد محمـد رشـيد) والإسـكان (أحمـد المغـربي) والـذي كان مسـؤولًا عـن حقيبة السـياحة فـي التشـكيل السـابق؛ إذ شـغل رشـيد قبـل دخولـه الـوزارة منصـب المديـر المسـؤول عـن منطقـة الـشرق الأوسـط وآسـيا وشـمال إفريقيـا فـي شركـة يونيليفـر العالميـة التـي تعمـل فـي مجـال الصناعـات الغذائيـة والمنظفـات.

أمـا المغـربي، الرئيـس السـابق لاتحـاد الغـرف السـياحية، فقـد وقـع اختيـار د.نظيـف عليـه لشـغل منصـب وزير السـياحة فـي حكومتـه الأولى بعـد تـردد بسـبب جنسـيته المزدوجـة، حيـث يحمـل الجنسـيتين السـعودية والمصريـة. وفـي حكومـة د.نظيـف الثانيـة اختـير المغـربي وزيرًا للإسـكان.

وفـي ظـل تشـابك المصالـح وشـبكة المصاهـرة والقرابـة، تبـدو الصـورة أكثـر تعقيـدًا مـن مجـرد الحديـث عـن رجـال أعـمال فـي مواقـع السـلطة.

نتوقف هنا قليلًا لنشير إلى زواج ابنة رشيد محمد رشيد في عام ٢٠٠٦ من أمين، نجل رجل الأعمال السعودي البارز عاكف المغربي، وهو بالمناسبة شقيق المهندس أحمد المغربي. ولا يفوتنا أن نشير إلى أن المغربي هو ابن خالة محمد لطفي منصور وزير النقل سابقًا، وأن الأمر لا يقتصر على صلة القرابة، وإنما تجاوزه ليصل إلى الشراكة في الكيان الضخم «المنصور والمغربي»، الذي يجمع سلسلة شركات في مجالات كثيرة.

إن المصاهرة وعلاقات النسب والانتماءات الجغرافية لها تأثير واضح على خارطة المناصب الحكومية، والحكومة نفسها ليست استثناء من تلك الظاهرة.

ويشير البعض إلى أنه لم يكن هناك صعيدي واحد داخل حكومة د.أحمد نظيف، التي جاء أغلب أعضائها من المنوفية والقاهرة ومحافظة الدقهلية والإسكندرية. والشاهد أن الانتماء للقربى في الريف أقوى من الانتماء السياسي والطبقي، وهذا ما ينعكس على عملية الاختيار للمناصب السياسية حسب نظرية أهل الثقة بدلًا من أهل الخبرة.

ويرى البعض أن سيطرة هذه القيمة على قادة ونخبة ثورة يوليو ترجع إلى نقص خبرتهم السياسية، الأمر الذي أدى إلى استعانتهم بمعارفهم وأقاربهم. دعونا لا ننسى دور الجهاز البيروقراطي الذي تسيطر عليه المحسوبية والعلاقات الاجتماعية والذي بدأ العمل به عبر تولي علي صبري رئاسة الوزراء في عهد عبدالناصر وسيد مرعي وزير الزراعة؛ يربط بين علي وسيد رباط القرابة، حيث إنهما ابنا خالة؛ ومحمد فائق وزير الإعلام في عهد عبدالناصر متزوج من ابنة أخت علي صبري؛ وسعد زايد وزير الإسكان وحلمي السعيد وزير الكهرباء كانا متزوجين من أبناء وزير وفدي سابق وهو مرسي

فرحات، فقد تزوج السعيد من سعاد مرسي فرحات، وكذلك زواج شقيق حلمي السعيد -المهندس عز الدين يونس، عضو مجلس إدارة هيئة قناة السويس الأسبق- من سامية شعراوي جمعة ابنة شعراوي جمعة وزير الداخلية؛ ومحمود رياض وزير الخارجية له صلة قرابة بمحمد فوزي وزير الحربية كما أنه قريب زوجة سامي شرف، سكرتير عبدالناصر.

امتدادًا لهذا التأثير والدور الكبير في العلاقات غير الرسمية في عملية الاختيار للمناصب، انتقلت الظاهرة إلى عهدَي السادات ومبارك؛ إذ إن عزيز صدقي رئيس وزراء مصر الأسبق في عهد السادات، حرمه هي ابنة خالة زوجة طلعت سميح وزير العدل السابق في عهد عبدالناصر. ووزير الزراعة أمين أباظة، عم زوجته هو د.يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة في عهد مبارك.

وبالنسبة للسادات، فقد تزوجت ابنته الثانية من حسن ابن سيد مرعي وزير الزراعة في عهد عبدالناصر ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب في عهد السادات. أما الابنة الثالثة فقد تزوجت محمود عثمان، نجل عثمان أحمد عثمان وزير الإسكان ونائب رئيس الوزراء في عهد السادات. وبالنسبة لعبدالناصر، فقد تزوجت ابنته منى من أشرف مروان مدير مكتب عبدالناصر والسكرتير الخاص للسادات، وتزوج خاله من ابنة سمير فهمي رجل الاقتصاد والخبير البترولي ووالد سامح فهمي وزير البترول في حكومة أحمد نظيف.

وهكذا تصبح السلطة شركة عائلية بامتياز.

ويمكن القول إن اختيار الوزراء في مصر يخضع لعوامل مختلفة ويأتي من مصادر متباينة، فقد اختير وزراء من الرجال الثواني في

وزاراتهم، مثلما حدث مع المهندس أحمد إمام الرئيس السابق لشركة القاهرة لإنتاج الكهرباء، الذي لم تمض سوى أيام قليلة على إصدار محمد مرسي، قرارًا بتعيينه نائبًا لوزير الكهرباء المهندس محمود بلبع، حتى تم تعيينه وزيرًا في حكومة د.هشام قنديل المعدلة. المهندس إمام معروف لدى العديد من المهندسين المختصين بأنه على قدر كبير من المهارة والحرفية في العمل، حتى إنهم أطلقوا عليه لقب «الصنايعي»، لكن البعض أخذ عليه اتخاذ قرارات إدارية خاطئة[٣].

أما د.طارق كامل وزير الاتصالات والمعلومات في حكومة نظيف، فقد كان أقرب المستشارين إلى د.أحمد نظيف قبل تولي الأخير رئاسة الحكومة، حتى أصبح رجل المهام الصعبة، ودائمًا ما كان يكلفه د.نظيف -حينما كان وزيرًا للاتصالات والمعلومات- بالمشاركة في المؤتمرات والمحافل الدولية نيابة عنه.

الطريق من ميدان العتبة، حيث مقر الهيئة القومية للبريد، إلى مقر الحكومة بشارع قصر العيني، بات ممهدًا، بعدما قرر مبارك في ٣ يناير ٢٠١٠ تعيين المهندس علاء فهمي، رئيس الهيئة القومية للبريد، وزيرًا للنقل والمواصلات، في سيناريو مشابه لما حدث مع سلفه د.علي مصيلحي، وزير التضامن الاجتماعي، الذي شغل رئاسة الهيئة القومية للبريد في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٥.

تولى المهندس علاء فهمي رئاسة الهيئة القومية للبريد في يناير ٢٠٠٦، وكان يشغل وقتها موقع الرئيس التنفيذي لجهاز تنظيم الاتصالات، لكنه بدأ مسيرته في مركز معلومات مجلس الوزراء، قبل أن يتلقى دورات بمجال تكنولوجيا المعلومات في الولايات

---

٣ هشام عمر عبدالحليم، «الصنايعي» من نائب لـ«بلبع» إلى وزير الكهرباء، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٦ يناير ٢٠١٣.

المتحدة، ليتم تصعيده في عام ١٩٩٩ لرئاسة شركة «نايل أونلاين»، وهي إحدى الشركات المصرية للبنية الرقمية.

ارتبط فهمي بعلاقة صداقة قوية مع د.أحمد نظيف، رئيس مجلس الوزراء، كما استمد قوته من عضويته باللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني الديمقراطي، بجانب خلفيته العسكرية، حيث عمل لفترة ضابطًا بالمخابرات الحربية.

بذل نظيف جهودًا مكثفة لإقناع مبارك بإسناد وزارة النقل للمهندس علاء فهمي، لكن مبارك لم يتحمس في البداية لهذا الترشيح، وهو ما أدى إلى الإبقاء على المقعد الوزاري خاليًا لأكثر من شهرين، بعد استقالة الوزير السابق محمد لطفي منصور.

عاد نظيف ليرشح علاء فهمي للمنصب بعد أيام قليلة من استقالة منصور، لكنه لم يتلق ردًا بالإيجاب من الرئاسة، فطلب إمهاله فترة، وأرسل ملفات وزارة النقل لعلاء فهمي، وكلفه بدراستها جيدًا، وإعداد خطة متكاملة لتطوير قطاعات النقل المختلفة، في محاولة لإقناع مبارك بتعيينه في الوزارة. بعد ذلك طلب نظيف من مبارك أن يمنح علاء فهمي فرصة للقائه، وعرض تصوراته وخططه في وزارة النقل، فاستجابت الرئاسة، والتقى مبارك بالوزير المرشح، ووافق بعد اللقاء على إسناد حقيبة النقل إليه[٤].

د.كمال الجنزوري كان مديرًا لمعهد التخطيط القومي قبل أن يصبح وزيرًا للتخطيط في حكومة د.فؤاد محيي الدين الأولى. وصفوت الشريف كان رئيسًا لاتحاد الإذاعة والتليفزيون قبل أن يصبح وزيرًا

---

٤ مصادر: «نظيف» بذل جهدًا كبيرًا لإقناع الرئيس بإسناد «النقل» لعلاء فهمي، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٧ يناير ٢٠١٠.

للإعلام من ١٩٨٣ وحتى ٢٠٠٤، وحسن أبو باشا كان الرجل الأبرز في وزارة الداخلية بعد الوزير الشهير النبوي إسماعيل، فأصبح وزيرًا للداخلية. بعد ثلاثة أشهر تكرر الأسلوب نفسه، فاختير الشيخ إبراهيم الدسوقي أقدم وكلاء وزارة الأوقاف ليصبح وزيرًا للأوقاف. وفي يوليو ١٩٨٤ اختير رئيس هيئة البترول عبدالهادي قنديل ليكون وزيرًا للبترول، واختير أحمد رشدي للداخلية.

وفي مارس ١٩٨٥ أصبح د.سلطان أبو علي -نائب رئيس هيئة الاستثمار والشخص الثاني بروتوكوليًا في وزارة الاقتصاد- لحقيبة الاقتصاد، وهو الوزير الذي نال فيما بعد جائزة «الملعقة الخشبية» الدولية التي تُمنح لأسوأ وزير اقتصاد في العالم!

وفي سبتمبر ١٩٨٥ أصبح منصور حسين، نائب وزير التربية والتعليم، وزيرًا للتربية، وفي ٢٠ مايو ١٩٩١ جاء حمدي البنبي وزيرًا للبترول، وكان قد تولى قبل الوزارة رئاسة الهيئة المصرية العامة للبترول لمدة ثلاث سنوات.

بشكل عام، فإن عددًا من وزراء البترول في مصر كانوا من أبرز رجالات الوزارة قبل أن تُسنَد إليهم حقيبة البترول. ومن هؤلاء المهندس علي والي، الذي شغل منصب أول رئيس لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للبترول في عام ١٩٦٨، قبل أن يتم تعيينه وزير دولة لشؤون البترول والثروة المعدنية في مايو ١٩٧١.

المهندس أحمد عز الدين هلال، شغل منصب رئيس المؤسسة العامة للبترول للتكرير (هيئة البترول حاليًا) في ٤ أكتوبر ١٩٧١، قبل أن يتولى أول وزارة مستقلة للبترول في مصر في أواخر مارس ١٩٧٣.

أما الكيميائي عبدالهادي قنديل، فقد تم تعيينه رئيسًا لهيئة البترول في أكتوبر ١٩٨٠ واستمر في الاحتفاظ برئاسته للهيئة بعد أن عين وزيرًا للبترول في عام ١٩٨٤ وحتى مايو ١٩٩١.

وفي يناير ١٩٩٦ اختير ظافر البشري -نائب د.الجنزوري- ليصبح وزير الدولة للتخطيط قبل الأخير. وفي نوفمبر ١٩٩٧ كان حبيب العادلي تطبيقًا آخر لقاعدة الرجل الثاني؛ إذ اختير وزيرًا للداخلية بعد استبعاد الوزير حسن الألفي. الأمر نفسه تكرر مع د.مختار خطاب، الذي اختير ضمن حكومة د.عاطف عبيد في أكتوبر ١٩٩٩.

غير أن كبار التكنوقراط في الوزارات كان لهم نصيبٌ أيضًا في تذوق طعم المنصب الوزاري.

وهؤلاء لم يشغلوا موقع الرجل الثاني في الوزارة على وجه التحديد، لكن قطار المنصب الوزاري توقف عند محطتهم. ومن الأسماء التي تضمها تلك القائمة نجد وزيري الأشغال د.محمود أبو زيد ود.عبدالهادي راضي، ووزير الصحة د.محمد راغب دويدار، والأخير كان يشغل منصب رئيس هيئة التأمين الصحي قبل توليه الوزارة[٥].

أما د.عبدالهادي راضي، الذي عمل مديرًا فنيًا لمكاتب ثلاثة من وزراء الأشغال السابقين هم عبدالعظيم أبو العطا وعبدالهادي سماحة وعصام راضي، فقد أبلغته رئاسة الجمهورية بضرورة عدم مغادرة البلاد لمدة خمسة أيام. وأثناء تشكيل د.الجنزوري للحكومة في مطلع يناير ١٩٩٦ قال للوزير د.راضي: أنت الوحيد الذي لم نختر له بديلًا، بل لم نفكر في بديل لك لثقتنا فيك.

---

٥ **د.محمد الجوادي، البنيان الوزاري في مصر** (١٨٧٨-٢٠٠٠)، **دار الشروق، القاهرة،** ١٩٩٦.

بعد وفاة د.عبدالهادي راضي إثر معاناة طويلة مع المرض، اختير د.محمود أبو زيد ليخلفه في المنصب. ود.أبو زيد واحد من أبرز العلماء على المستوى الدولي في مجال بحوث المياه والسياسات المائية، وكان يشغل قبل دخوله الوزارة منصب رئيس المركز القومي للبحوث المائية، واختاره د.كمال الجنزوري للمنصب في ٨ يوليو ١٩٩٧. وكان من مقومات اختياره دراسة أعدها حول مشروع توشكى الذي تبناه الجنزوري.

وفي عام ٢٠١٢، شهدت وزارة القوى العاملة، ربما لأول مرة في تاريخها، تحمل مسؤوليتها أحد أبنائها، بعد اختيار رفعت محمد حسن وزيرًا للقوى العاملة، وهو الذي تدرج في عددٍ من المناصب المهمة داخل أروقة الديوان العام للوزارة، حتى وصل إلى وكيل أول القوى العاملة بمحافظة القاهرة[٦].

وفي حكومة د.كمال الجنزوري عام ٢٠١١، كسر جمال العربي القاعدة التي استقرت في وزارة التربية والتعليم طوال نحو ٢٥ عامًا بتولي سدتها مَن هو خارج المنظومة التعليمية عندما جاء من صفوف المعلمين ليمكث فقط ثمانية أشهر.

وشهدت حكومة د.هشام قنديل اختيار أسامة صالح وزيرًا للاستثمار، وهو الذي سبق له تولي رئاسة هيئة الاستثمار، كما شغل منصب رئيس هيئة التمويل العقاري لمدة أربع سنوات.

عنصر المفاجأة كان السمة الأساسية في اختيار حسني مبارك لرؤساء الحكومات، وهو ما حدث مثلًا مع د.علي لطفي (١٩٨٥)،

---

٦ وليد مجدي، بروفايل.. «حسن» من عداوة عائشة والمستقلين.. إلى كرسي وزارة «العمل»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٠ مايو ٢٠١٢.

وتجسد في اختيار د.عاطف صدقي (١٩٨٦)؛ إذ ظل اسمه سرًا لا يعلمه أحد حتى لحظة الإعلان عنه رسميًا، وبقي بعيدًا حينئذ عن دائرة التوقعات، ثم تكرر الأمر مع د.كمال الجنزوري (١٩٩٦)، وأخيرًا د.عاطف عبيد (١٩٩٩) أو «البيه عاطف الصغير» كما كان يصوره كاريكاتير كفر الهنادوة في جريدة «أخبار اليوم»، على اعتبار أن د.صدقي هو «البيه عاطف الكبير». وفوجئ كثيرون باختيار وزير الاتصالات والمعلومات د.أحمد نظيف (٢٠٠٤) رئيسًا للحكومة؛ إذ كانت التوقعات تصب في خانة اختيار وزير اقتصادي، قبل أن تؤول رئاسة الحكومة إلى رجل تكنولوجيا المعلومات.

ويحكي د.كمال الجنزوري إنه قبل ١٠ أيام من انتهاء فترة حكومة د.علي لطفي، أي في الأول من نوفمبر عام ١٩٨٦، طلبه الرئيس مبارك وكان في الإسماعيلية، وطلب منه تشكيل الوزارة مع ترك الوزارات الأربع السيادية لاختياره المباشر، واستمرت المراجعة معه نحو عشرة أيام، أي إلى اليوم العاشر من نوفمبر، تحدد فيها جميع الأسماء التي تدخل الوزارة والتي تخرج منها.

ويضيف قائلًا: في صباح اليوم الحادي عشر من نوفمبر ١٩٨٦، طلب مني د.مصطفى الفقي الذهاب إلى مقر الرئاسة في الساعة السادسة والنصف مساء، ثم بعد ساعتين طلبني جمال عبدالعزيز سكرتير الرئيس، ليخبرني بأن أستعد لأن الرئيس تحرك من الإسماعيلية فعلًا، والأفضل أن أذهب إلى مقر الرئاسة الساعة السادسة بدلًا من السادسة والنصف. جاءني د.يوسف والي بعد ساعة من تلك المكالمة بدون موعد، ثم جاءني تليفون خاص بالرئاسة، يفيد بأن أُبلغ د.يوسف والي بالذهاب إلى الرئاسة، على أن أستمر بالمنزل إلى حين إبلاغي بالذهاب؛ لأن الموعد تأجل بعض الوقت. استمر الانتظار ساعة واثنتين وثلاثًا، بما أشعرني أن شيئًا استجد. وحوالي

الساعة العاشرة مساء عاد د.يوسف وعلى وجهه ما يُفصح عن تغيير حدث، وعندما خرج بعد انتهاء المقابلة، قال: لعل مفاجأة هناك، فأجبته خير. فقال:

- خير إن شاء الله.

في صباح اليوم التالي، عرفت أن الذي دُعي إلى تشكيل الوزارة د.عاطف صدقي، وعلمت أيضًا ما تم، بأنه حينما دخل د.أسامة الباز ليوقع من الرئيس خطاب تكليفي بالوزارة، فوجئ أن الرئيس شطب اسم د.كمال أحمد الجنزوري وكتب بدلًا منه وفوقه د.عاطف نجيب صدقي، وخرج د.أسامة الباز، ليسلم الخطاب المعدل للدكتور مصطفى الفقي، وقال له:

لم أقل شيئًا، ولم يكن لي أي دور في هذا التغيير، هو الذي غيّر.

وقد علم الجنزوري فيما بعد أنه عندما كان مقررًا أن يذهب إلى الرئاسة، طلب د.أسامة الباز د.رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب -حينذاك- والذي كان له علاقة وثيقة بالدكتور عاطف صدقي، وكانت له أيضًا مكانة عند الرئيس ويقدره، وأن المحجوب بأسلوبه الدبلوماسي، سأل الرئيس عما سمعه من إجراءات التغيير الوزاري، فإن كان انتهى (وهو يعلم أنه كذلك) فالأمر للرئيس، ولكن إذا لم يكن، فهناك بعض الخيارات، فقال له ماذا يقترح، قال أنا أعلم أن كمال الجنزوري من بين الخيارات وهو كُفء وشاب محترم، ويمكن أن يتحمل مسؤولية رئاسة الوزراء فيما بعد، لكن د.عاطف صدقي رئيس جهاز المحاسبات يكاد يمسك بيده أمعاء الاقتصاد المصري. وبناء على ذلك، تم تكليف د.عاطف صدقي لتولي الوزارة[٧] في ١٤ نوفمبر ١٩٨٦ واستمر حتى يناير ١٩٩٦.

بعيدًا عن المفاجآت، لجأ مبارك إلى طريقة أخرى لاختيار الوزراء.

---

٧ د.كمال الجنزوري، طريقي.. سنوات الحلم والصدام والعزلة.. من القرية إلى رئاسة مجلس الوزراء، دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٣.

البحث عن وزير
٢
شلة باريس

obeikandl.com

حـرص الرئيـس الأسـبق حسـني مبـارك، خـلال سـنوات حُكمـه، عـلى أن يستشـير بنفسـه الـوزراء السـابقين فيمـن يرونـه قـادرًا عـلى أن يخلفهـم فـي مواقعهم.

ولعـل أبـرز نمـوذج عـلى ذلـك هـو اختيـار وزيـر العـدل السـابق أحمـد ممـدوح لخلفـه المستشـار فـاروق سـيف النـصر (١٩٨٧). وأسـلوب مبـارك اعتمـد عـلى السـؤال والاستفسـار عـن عـددٍ مـن الأشـخاص مـن دون التركيـز عـلى اسـم بعينـه أو الكشـف عـن اهتمامـه بهـذا الشـخص، لأنـه بطبيعتـه ميـالٌ إلى التحفـظ والتكتـم.

في مذكراتـه، يقـول رئيـس الـوزراء الأسـبق د.كـمال الجنـزوري مـا نصـه: في ١ سـبتمبر ١٩٨٥، وصلنـا إلى نهايـة حكومـة الفريـق كـمال حسـن عـلي، وكان الرئيـس في بـرج العـرب، وفوجئـت بمكالمـة منـه، حيـث سـألني «تفتكـر مـين يخـرج مـن الـوزارة؟!».. كانـت فعـلًا مفاجـأة بسـبب حداثتـي؛ إذ لم يكـن قـد مـر عـلى وجـودي بالـوزارة إلا نحـو أربـع سـنوات، وهنـاك نـواب رئيـس الـوزارة ووزراء أكـبر سنًـا وأطـول مـدة، فقلـت: إنهـا مفاجـأة، وهـذا أمـر مهـم يحتـاج إلى تفكـير. وقـال: «فكـر ونتكلـم». المهـم أنـه في مسـاء اليـوم التـالي، أي يـوم ٢ سـبتمبر ١٩٨٥، طلبـت الرئيـس وعرضـت بعـض الأسـماء التـي يمكـن أن تدخـل الـوزارة دون تعليـق عـلى مـن يخـرج، ولكـن في الحقيقـة حينـما تتكلـم عمـن يتـولى وزارة بخـلاف مـن فيهـا فهـو يعنـي أن المقابـل يخـرج[٨].

لقـد جـرى مبـارك عـلى سُـنةٍ سـيئة باختيـار المسـؤولين عـلى أسـاس فنـي

---

٨ المرجع نفسه.

وليس سياسيًا، ولم يكن في نظام مبارك ما يُعرف بالوزير أو المسؤول السياسي إلا فيما ندر، بل كانت الكثرة الغالبة من الوزراء والمسؤولين -في المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية- من التكنوقراط، فيهم الصالح والطالح، المجيد والعاجز، فيهم من أساء استغلال منصبه وفيهم من أرضى ربه وضميره[٩].

والثابت أن مبارك كان حريصًا على أن تكون له يدٌ في اختيار أو استبعاد الوزراء، وفقًا لتقييمه لأدائهم وانسجامهم مع الخط الرسمي للدولة.

وجاء التعديل الوزاري المحدود في ٣ يناير ٢٠١٠ بالدكتور أحمد زكي بدر، رئيس جامعة عين شمس السابق وزيرًا للتربية والتعليم، ليؤكد ما تردد منذ فترة عن وعده بمنصب وزاري، بدأ الرجل في الاستعداد له حتى إن مصادر من داخل مكتبه، أكدت أنه كان قد جمع أغراضه قبل الإعلان عن توليه منصب وزير التربية والتعليم بفترة، وتحديدًا منذ قدم المهندس محمد منصور استقالته من وزارة النقل.

ولأن الرجل هو ابن زكي بدر وزير الداخلية سابقًا، المعروف بعلاقته القوية بمبارك حيث كان زميلًا له في مرحلة التعليم الثانوي، وكان الرئيس السابق يحبه على الرغم من تجاوزاته التي اشتهر بها، فقد كان وعدُ ابنه بمنصب كبير مبررًا لدى البعض. الطريف أن الوزير المذكور كان تلميذًا للدكتور إبراهيم الدميري وزير النقل الأسبق، وأن الدميري ترك لبدر منصبه في أكاديمية أخبار اليوم عندما تولى الأول رئاسة جامعة عين شمس، ثم عُيِّن بدر من بعده -لكن ليس بعده

---

٩ جمال أبو الحسن، استنساخ النظام، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٨ يونيو ٢٠١٢.

مباشرة؛ إذ جاء بدر خلفًا للدكتور علي العبد- رئيسًا للجامعة في أغسطس ٢٠٠٧، وبدا متوقعًا لدى البعض أن يتولى وزارة النقل بعد استقالة منصور وبقاء المنصب شاغرًا لفترة تقارب الشهرين.

وقد تأتي رياح البروتوكول بوزراء أو تحفظ لهم مواقعهم.

وفي ذلك يقول د.كمال الجنزوري في مذكراته إنه عندما شكّل الفريق كمال حسن علي الوزارة في ١٧ يوليو ١٩٨٤، كان من المقرر أن يترك د.مصطفى كمال حلمي وزارة التربية والتعليم ويبقى المشير محمد عبدالحليم أبو غزالة كنائب واحد لرئيس الوزراء، ولكن بعد إعداد قائمة بتشكيل الوزارة، لاحظ الرئيس مبارك أن رئيس الجمهورية عسكري وكذلك رئيس الوزارة ونائب رئيس الوزراء. لهذا وبعد أن تقرر أن يأتي د.فتحي محمد علي وزيرًا للتعليم تغير الأمر، وعاد د.مصطفى كمال حلمي نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للتربية والتعليم، ووضِعَ اسمه قبل اسم المشير أبو غزالة كنائب لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والإنتاج الحربي، رغم أن المشير كان أقدم منه[١٠].

وترشيحات الوزراء أنفسهم قد تسهم في اختيار من يتولى المنصب الوزاري.

فقد جاء د.عبدالسلام عبدالغفار بترشيح من د.مصطفى كمال حلمي عندما وقع الانفصال بين وزارة التعليم العالي التي استبقاها د.مصطفى كمال حلمي لنفسه، والتربية والتعليم التي تولاها عبدالسلام عبدالغفار (١٩٨٤). وأسهم كمال حسن علي في ترشيح د.عصمت عبدالمجيد ليصبح وزيرًا للخارجية (١٩٨٤) عندما أصبح الأول رئيسًا للحكومة.

---

١٠ د.كمال الجنزوري، مرجع سابق.

ومن المحافظات أيضًا يخرج الوزراء، حيث إن نجاح المحافظ في أداء مهامه أو بروز اسمه إعلاميًا قد يزكيه للعمل الوزاري بشكل تلقائي، وهو ما حدث لأول مرة في حالة محمد صبري زكي محافظ أسوان الذي اختير وزير دولة للصحة (١٩٨٢)، ثم حدث في حالة يوسف صبري أبو طالب محافظ شمال سيناء الذي اختير وزيرًا للدفاع (١٩٨٢)، وفي حالة سعد الدين مأمون الذي اختير وزير دولة للحكم المحلي (١٩٨٣) من منصب محافظ القاهرة، وهو ما حدث أيضًا مع د.محمود شريف (١٩٩١) بالترتيب نفسه.

وقد اختير ناجي شتلة في الوقت نفسه وهو محافظ كفر الشيخ وزيرًا للتموين (١٩٩٣). كما حدث هذا مع أحمد جويلي محافظ الإسماعيلية الذي اختير وزيرًا للتموين في أغسطس ١٩٩٤. وفي ٢٧ أغسطس ٢٠٠٦ صدر قرارٌ جمهوري بتعيين محمد عبدالسلام المحجوب إبراهيم وزير دولة للتنمية المحلية، وقد كان من أبرز من تولوا منصب محافظ الإسكندرية (١٩٩٧-٢٠٠٦) واكتسب شعبية ضخمة، حيث بدأ ورشة من إعادة البناء والصيانة لعدد كبير من منشآت ومرافق المدينة العامة، ومنها كورنيش الإسكندرية الشهير. وتكررت مسألة التوزير مع ثلاثة محافظين لأسيوط اختيروا وزراء للداخلية وهم زكي بدر (١٩٨٦) ومحمد عبدالحليم موسى (١٩٩٠) وحسن الألفي (١٩٩٣).

واختير عددٌ من الشخصيات البارزة من خارج ديوان الوزارة نفسها، كما حدث مع د.عبدالعزيز كامل عضو مكتب الإرشاد في جماعة الإخوان المسلمين الذي تولى وزارة الأوقاف في نهاية عهد جمال عبدالناصر، والذي احتفظ بالمنصب الوزاري في بداية عهد السادات. كذلك الحال مع د.مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة

الـذي اختـير وزيـرًا للتعليـم العـالي (قبـل أن يصبـح وزيـر الدولة للشـؤون القانونيـة والمجالـس النيابيـة)، ومـن قبلـه الشـيخ جـاد الحـق عـلي جـاد الحـق الـذي عُـينَ مفتيـًا للديـار المصريـة فـي أغسـطس ١٩٧٨ ثـم اختـير وزيـرًا للأوقـاف فـي ٣ ينايـر ١٩٨٢، وظـل فـي المنصـب شـهورًا قليلـة، اختـير بعدهـا شيخـًا للجامـع الأزهـر فـي ١٧ مـارس ١٩٨٢.

وأصبـح عـادل طاهـر وزيـرًا للسـياحة (١٩٨٢) بعـد أن كان رئيـس هيئـة التنشـيط السـياحي. وعُـينَ محمـود محمـد محمـود وزيـرًا للاقتصـاد فـي حكومـة د.عاطـف صدقـي الثالثـة (١٩٩٣) وكان رئيسًـا لبنـك مـصر الـدولي، ود.نـوال التطـاوي، التـي انتقلـت خـلال شـهرٍ واحـد مـن رئاسـة بنـك الاسـتثمار إلى عضويـة مجلـس الشـعب، ثـم إلى عضويـة مجلـس الـوزراء كأول وزيـرة للاقتصـاد (١٩٩٦) فـي تاريـخ مـصر.

وعـلى هـذا الغـرار، اختـير المشـير محمـد حسـين طنطـاوي للدفـاع (١٩٩١) وكان أحـد القيـادات البـارزة فـي وزارة الدفـاع، وعمرو موسـى (١٩٩١) بعـد أن كان سـفيرًا لامعـًا ومنـدوب مـصر لـدى الأمـم المتحـدة، وعبدالسـلام عبدالغفـار الـذي اختـير وزيـرًا للتربيـة (١٩٨٤) وكان مـن أقـدم عمـداء كليـات التربيـة، ود.أحمـد هيـكل الـذي اختـير وزيـرًا للثقافـة (١٩٨٥) وكان أسـتاذًا بالجامعـة يشـارك فـي النـدوات والحـوارات مـع الجماعـات المتشـددة، وهـي حـواراتٌ كانـت محـط اهتـمام وسـائل الإعـلام، الأمـر الـذي زاد مـن أسـهمه ورشـحه للـوزارة.

د.يوسـف والي كان أحـد الذيـن وقعـوا لحـزب الوفـد عـلى بيانـه التأسـيسي فـي الشـهر العقـاري، وإذا بالجماهـير الوفديـة تفاجـأ باختيـاره وزيـرًا فـي أول حكومـة تمـت فيهـا اختيـارات جديـدة فـي عهـد الرئيـس الأسـبق مبـارك، وهـي وزارة د.فـؤاد محيـي الديـن الأولى فـي ينايـر ١٩٨٢. أمـا حلمـي الحديـدي، الـذي كان قـد وصـل إلى عضويـة مجلـس الشـعب

نائبًا عن حزب العمل الاشتراكي، فقد أصبح وزيرًا للصحة في حكومة د.علي لطفي (١٩٨٥)، قبل أن يترك هذا المنصب عند أول تعديل.

ومن رؤساء مجالس الإدارات، وبالذات في قطاع الصناعة، جاء عدة وزراء بينهم المهندس فؤاد أبو زغلة (١٩٨٢) من شركة الحديد والصلب، ومحمد عبدالوهاب من شركة النصر للسيارات (١٩٨٤)، وسليمان رضا (١٩٩٦) من مجمع الألومنيوم في نجع حمادي، وتولوا وزارة الصناعة. وفي السياحة جاء فؤاد سلطان (١٩٨٥) من رئاسة بنك مصر إيران، وفي الإسكان جاء صلاح حسب الله (١٩٩٣) من رئاسة مجلس إدارة شركة المقاولون العرب. وفي الاقتصاد جاءت د.نوال التطاوي (١٩٩٦) من رئاسة بنك الاستثمار العربي، وجاء محمود محمد محمود من رئاسة بنك مصر الدولي.

وعلى بساط الحزب الوطني جاء وزراء إلى الحكومة، فقد اختير د.علي لطفي للوزارة وكان رئيسًا للجنة الاقتصادية في الحزب الوطني، وجاء د.إسماعيل سلام من رئاسة اللجنة الصحية إلى مقعد وزير الصحة (١٩٩٦)، وبالمثل جاء د.حلمي الحديدي من منصب الأمين العام المساعد للحزب إلى المقعد نفسه (١٩٨٥)، وجاء د.محمود شريف من منصب الأمين السابق للشباب ليصبح وزيرًا للإدارة المحلية (١٩٩١).

وحتى بعد ثورة ٢٥ يناير، اختير عدد كبير من الوزراء الذين انتموا إلى لجنة سياسات الحزب الوطني المنحل، في حكومتي د.عصام شرف الأولى والثانية، ومنهم عصام شرف نفسه وأحمد جمال الدين موسى، وزير التعليم، ومحمد فتحي البرادعي، وزير الإسكان، ود.معتز خورشيد وزير التعليم العالي، فضلًا عن د.سمير رضوان

وزير المالية، وأشرف حاتم وزير الصحة، وعمرو عزت سلامة[11].

وانتابت أساتذة الجامعات والطلاب حالة من القلق، بعد اختيار د.محمد النشار لتولي حقيبة التعليم العالي في حكومة د.كمال الجنزوري المعدلة، ليس فقط لكونه عضوًا سابقًا بأمانة السياسات بالحزب الوطني «المنحل»، ولكنه أول رئيس جامعة بعد ثورة ٢٥ يناير يطالب بعودة الحرس الجامعي مرة أخرى، ويقف ضد انتخاب القيادات الجامعية، ويطالب بإعادة النظر في مجانية التعليم[12].

أما في عهد محمد مرسي، فقد جاءت حكومة د.هشام قنديل في أغسطس ٢٠١٢ لتجمع في تشكيلها بين السياسيين والعسكريين ورجال الأعمال والتكنوقراط والبيروقراط، حيث ضمت ٦ سياسيين و٣ عسكريين و٤ رجال أعمال و٩ تكنوقراط و١٤ بيروقراط.

افتقد تشكيل هذه الحكومة سمة التمثيل لمختلف التيارات السياسية؛ إذ خلت من أي ممثل للتيارات الليبرالية أو اليسارية، وضمت ٢٧ وزيرًا غير مصنف سياسيًا وتسعة إسلاميين[13]، بينهم عدد من المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين أو الموالين لها، مثل د.أسامة ياسين الأمين العام المساعد لحزب الحرية والعدالة التابع للإخوان، وقد اختير لتولي وزارة الشباب، ووزير الإعلام صلاح عبدالمقصود الذي يعد وزيرًا إخوانيًا حتى النخاع؛ إذ لم يعمل يومًا خارج منظومة الجماعة.

---

١١ وزراء حكومة شرف الثانية: ثوار من التحرير وجامعيون وتكنوقراط.. وأعضاء في «الوطني»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٩ يوليو ٢٠١١.

١٢ وفاء يحيى، بروفايل.. «النشار».. من «أمانة السياسات» إلى «التعليم العالي»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٠ مايو ٢٠١٢.

١٣ محمد العجاتي، أنواع الحكومات وحكومة قنديل، موقع «منتدى البدائل العربي للدراسات» الإلكتروني، أغسطس ٢٠١٢.

بدأ عمله في الصحف الرئيسية للتيار الإسلامي في أواخر السبعينيات مثل «المختار الإسلامي» و«الاعتصام» و«النور» و«البشير» و«اللواء الإسلامي»، ومعظمها إصدارات إخوانية. كما تولى منصب المستشار الإعلامي لحملة محمد مرسي خلال فترة الانتخابات الرئاسية.

ويعد عبدالمقصود أحد أهم قيادات الجناح الإعلامي التنظيمي داخل الإخوان. وعبدالمقصود نقابي مخضرم منذ عام ٢٠٠٣، تدرج في المناصب داخل مجلس نقابة الصحفيين إلى أن وصل إلى منصب قائم بأعمال النقيب بعد إزاحة النقيب مكرم محمد أحمد. صلاح عبدالمقصود هو شقيق عبدالمنعم عبدالمقصود، المعروف إعلاميًا بمحامي جماعة الإخوان[١٤].

وضمت حكومة د.قنديل أيضًا وزير القوى العاملة خالد الأزهري الذي سحلته الشرطة في عهد مبارك واعتدت عليه بالضرب عام ٢٠١٠ في الشارع بسبب ترشحه لانتخابات مجلس الشعب عن جماعة الإخوان المسلمين. كما اختير لوزارة التربية والتعليم د.إبراهيم غنيم، الذي خاض الانتخابات على نيابة جامعة السويس بالتعاون مع الإخوان المسلمين. يضاف إلى ذلك اختيار المستشار أحمد مكي وزيرًا للعدل وهو المعروف بمساندته للإخوان، إلى جانب د.مصطفى السيد مسعد وزيرًا للتعليم العالي، وقد كان مسؤولًا عن ملف التعليم في برنامج مرسي الانتخابي، أما في مجال الإسكان الذي تمس أزمته جميع قطاعات الشعب تقريبًا، فقد تم أيضًا تعيين أحد قيادات الإخوان، وهو د.طارق وفيق[١٥].

---

١٤ **حسام الهندي، صلاح عبدالمقصود.. إصدارات الإخوان طريقه لـ«الإعلام»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٣ أغسطس ٢٠١٢.**

١٥ **محمد سلماوي، وزارة الثورة؟، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٥ أغسطس ٢٠١٢.**

ثم يأتي بعد ذلك وزيران يمثلان حزبين آخرين من ذوي الخلفية الإسلامية، هما حاتم صالح من حزب الحضارة المتحالف مع الإخوان في الانتخابات البرلمانية، وزيرًا للصناعة والتجارة الخارجية، وهو أحد أبناء الجماعة، ود.محمد محسوب من حزب الوسط وزيرًا للشؤون القانونية -المتداخل في الاختصاص مع وزير العدل- والمختص بالمجالس النيابية.

أما وزير النقل حينذاك د.رشاد المتيني، فقد أكد أنه لا ينتمي «تنظيميًا» للإخوان المسلمين، رغم أنه تربطه علاقة قوية وصداقة بعددٍ كبير منهم[١٦].

ارتفاع منسوب «الأهل والعشيرة» في الحكومة[١٧].

هكذا عنونت إحدى الصحف المصرية الخاصة بعد إجراء تعديل وزاري موسع على حكومة د.هشام قنديل في يناير ٢٠١٣، أدى إلى زيادة حصة الكوادر الإخوانية في الحكومة. فقد أضيف إلى القائمة ثلاثة وزراء إخوان، هم وزراء النقل (د.حاتم محمد عبداللطيف)، والتنمية المحلية (د.محمد علي إسماعيل بشر)، والتموين (د.باسم كمال عودة، وهو أستاذ بكلية الهندسة، جامعة القاهرة!). ويعد وزير التنمية المحلية د.محمد علي إسماعيل بشر من أبرز قيادات الإخوان المسلمين بمحافظة المنوفية. التحق بالجماعة عام ١٩٧٩، ما تسبب في وضعه على قوائم الاعتقالات والمحاكمات العسكرية كأحد قيادات الجماعة المحظورة، في ظل النظام السابق. وبعد انتخاب مرسي رئيسًا

---

١٦ خيرراغب، د.رشاد المتيني وزير النقل: أنا صديق الإخوان.. وكلنا حزب «وطني»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٣٠ أكتوبر ٢٠١٢.

١٧ ارتفاع منسوب «الأهل والعشيرة» في الحكومة، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٧ يناير ٢٠١٣.

obeikandl.com

لمصر، اختير د.محمد علي بشر محافظًا للمنوفية، وهو ما اعتبره البعض مغازلة من الرئيس مرسي لأهالي المحافظة التي كانت من أكبر المحافظات تأييدًا للمرشح الرئاسي المنافس أحمد شفيق[١٨]. أما وزير المالية د.المرسي السيد حجازي، فهو وإن لم يكن مؤكدًا انتماؤه للجماعة، فإنه معروف بتوجهاته الإسلامية حتى إنه يوصف بأنه «إخواني حتى النخاع»[١٩].

وفي محطة التعديلات الوزارية التي أُعلن عنها في ٧ مايو ٢٠١٣، رفع اختيار د.هشام قنديل، لكل من القيادي الإخواني د.عمرو دراج، وزيرًا للتخطيط والتعاون الدولي، ويحيى حامد لمنصب وزير الاستثمار، والدكتور أحمد محمود علي الجيزاوي، وزيرًا للزراعة، عدد الحقائب الوزارية التي تتولاها قيادات بجماعة الإخوان المسلمين أو أعضاء بها في حكومة قنديل إلى ١١ من إجمالي ٣٦ وزارة.

وأصبح نصيب جماعة الإخوان المسلمين من الحقائب الوزارية في حكومة قنديل ما يقارب الثلث، في ظل وجود د.باسم عودة، وزير التموين، وصلاح عبدالمقصود، وزير الإعلام، والدكتور أسامة ياسين، وزير الشباب، وحاتم عبداللطيف، وزير النقل، والدكتور محمد علي بشر، وزير التنمية المحلية، والدكتور طارق وفيق، وزير الإسكان، والدكتور مصطفى مسعد، وزير التعليم العالي، وخالد الأزهري، وزير القوى العاملة، بجانب الاختيارات الأحدث لكل من د.عمرو دراج، وزيرًا للتخطيط والتعاون الدولي، ويحيى حامد وزيرًا للاستثمار،

---

١٨ أسامة عبدالحميد، وزير التنمية المحلية الجديد محمد علي إسماعيل بشر.. من معتقل مبارك لوزارة الإخوان، موقع «اليوم السابع» الإلكتروني، ٦ يناير ٢٠١٣.

١٩ محسن عبدالرازق، مصادر: «مرسي» المالية «إخواني» حتى «النخاع»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٦ يناير ٢٠١٣.

والدكتور أحمد محمود علي الجيزاوي، وزيرًا للزراعة[٢٠].

قد يأتي الاختيار الوزاري من الرجال الثواني في وزارة أخرى، كما هي الحال مع د.ممدوح البلتاجي ود.محيي الدين الغريب؛ فقد كان الأول رئيسًا لهيئة الاستعلامات والرجل الثاني في وزارة الإعلام، لكنه اختير وزيرًا للسياحة قبل أن يصبح وزيرًا للإعلام (يوليو ٢٠٠٤ – ١٥ فبراير ٢٠٠٥) لينتقل بعد ذلك وزير الشباب أنس الفقي ليحل في وزارة الإعلام محل د.البلتاجي الذي ذهب بدوره ليكون وزيرًا للشباب. أما د.الغريب، فقد كان رئيس هيئة الاستثمار لمدة عشر سنوات (١٩٨٦ – ١٩٩٦) والرجل الثاني في وزارة الاقتصاد ثم أصبح وزيرًا للمالية لمدة ثلاث سنوات. غير أن الغريب تحوَّل في ٢٨ فبراير ٢٠٠٢ من وزير إلى مسجون لمدة ٢٥ شهرًا، وبين يوم وليلة تحوَّل من وزير تُفتح له كل الأبواب إلى مسجون أغلق عليه باب الزنزانة، بموجب قضية الجمارك الكبرى.

ومن نواب رؤساء الجامعات البارزين جاء د.أحمد هيكل للثقافة (١٩٨٥)، ود.أحمد فتحي سرور للتربية (١٩٨٦)، وأحمد سلامة للحكم المحلي (١٩٨٦)، ود.محمود حمدي زقزوق للأوقاف (١٩٩٦)، ومحمد ناجي شتلة للتموين (١٩٨٣). أما من رؤساء الجامعات فقد جاء د.عادل عز رئيس أكاديمية السادات لوزارة البحث العلمي (١٩٨٦)، ود.مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة لوزارة التعليم العالي (١٩٩٧).

ومن رجال رؤساء الوزارات أنفسهم جاء عادل عبدالباقي وزيرًا لشؤون مجلس الوزراء (١٩٨٢) في وزارة د.فؤاد محيي الدين، ود.عاطف عبيد وزيرًا لشؤون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الإدارية

---

٢٠ **صفاء سرور، «دراج» و«حامد» و«الجيزاوي» يرفعون نصيب «الإخوان» في الحكومة إلى ١١ حقيبة، موقع «بوابة المصري اليوم» الإلكتروني، ٧ مايو ٢٠١٣.**

(١٩٨٤) في وزارة كمال حسن علي، وجلال أبو الدهب وزيرًا للتموين والتجارة الداخلية (١٩٨٦) في وزارة د.عاطف صدقي، ومعه د.محمد الرزاز وزيرًا للمالية ود.يسري مصطفى وزيرًا للاقتصاد والتجارة الخارجية ود.أحمد فتحي سرور وزيرًا للتربية والتعليم ود.أحمد سلامة وزيرًا للحكم المحلي (١٩٨٦)، وبالطبع وزير شؤون مجلس الوزراء طلعت حماد الرجل القوي في وزارة د.الجنزوري، وظافر البشري وزير الدولة للتخطيط في حكومة د.الجنزوري.

وقد لا يعرف كثيرون أن أول وزير لقطاع الأعمال العام لم يكن هو د.عاطف عبيد، وإنما كان د.عاطف صدقي نفسه، وهكذا فإن د.عاطف عبيد ورث د.عاطف صدقي على مرحلتين، في البداية ورثه في منصبه الأحدث عام ١٩٩٣ في وزارة د.صدقي نفسها كوزير لقطاع الأعمال العام وتنازل يومها عن إحدى الحقائب الثلاث التي كان يتولاها وهي حقيبة شؤون مجلس الوزراء، فيما احتفظ مع القطاع العام بحقيبتين أخريين هما التنمية الإدارية والدولة لشؤون البيئة. وفي ١٩٩٧ في أثناء وزارة د.الجنزوري تنازل د.عاطف عبيد ربما بغير إرادته عن وزارتين أخريين من الثلاث التي كان يتولاها منذ ١٩٨٤، وهكذا أصبح د.عبيد في ١٩٩٧ يتولى وزارة التخطيط بدلًا من الوزارات الثلاث التي جمع بينها في ١٩٨٤.

لم يكن عاطف عبيد أول أستاذ إدارة أعمال يصل إلى منصب الوزارة، كان هناك قبله زميل له في القسم نفسه أكبر منه سنًا وهو د.علي عبدالمجيد عبده، الذي كان قد وصل إلى منصب وكيل كلية التجارة في جامعة القاهرة، وكان في شبابه ينتمي إلى الإخوان المسلمين. ود.علي عبدالمجيد هو صاحب الفضل في اختيار زوجة د.عبيد، وهي د.نجدة محمد خميس، ابنة الوكيل السابق لجماعة الإخوان

المسلمين وقدم البرلمان والحزب الوطني رافدًا آخر للوزارة.

ويأتي كمال الشاذلي كنموذج بارز لهذا النوع من الاختيار، فقد كان يُوصف بأنه «الغول» و«المايسترو» تحت قبة البرلمان؛ إذ كان يخشاه الجميع ويحسبون له ألف حساب. غير أن كمال الشاذلي بدأ يفقد أنيابه عقب تعيينه في حكومة د.عاطف صدقي الثالثة (١٩٩٣) وزير دولة لشؤون مجلسي الشعب والشورى. وقبله ظهر توفيق عبده إسماعيل الذي اختير وزيرًا للسياحة والطيران (١٩٨٢) ولشؤون مجلسي الشعب والشورى، لكنه دخل السجن مساء يوم ١٧ يوليو ١٩٩٩ في قضية نواب القروض، وكانت ليلة عيد زواجه. قضى توفيق عبده إسماعيل الليلة الأولى داخل تخشيبة الخليفة، وهو يقول إنه «لن ينسى هذا اليوم الذي نامت فيه الصراصير إلى جواره»، قبل أن تمر ٨ سنوات ويعود إلى منزله في حي الزمالك[٢١].

كذلك يبرز اسم د.مصطفى السعيد وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية (١٩٨٢) في وزارة د.فؤاد محيي الدين الثانية. ويأتي أيضًا السيد علي السيد (١٩٨٥) ووليم نجيب سيفين (١٩٨٥) في وزارة د.علي لطفي. وجاء أمين الحزب الوطني في الإسكندرية د.زكي أبو عامر (١٩٩٣) وزيرًا لشؤون مجلسي الشعب والشورى ثم التنمية الإدارية.

وبرزت قيادات عمالية لتدخل الوزارة، مثل سعد محمد أحمد وعاصم عبدالحق (١٩٨٦) وأحمد العماوي (١٩٩٣). وقدمت القوات المسلحة عدة وزراء بينهم وزراء مجلس قيادة الثورة، واللواء حسين صدقي الذي اختير وزيرًا للإسكان في حكومة كمال حسن علي.

وقد يتم اختيار الشخص لمنصبٍ وزاري لأسبابٍ تبدو غامضة،

---

٢١ جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٨ مايو ٢٠٠٧.

على الأقل في ظاهرها.

اللواء حسن أبو باشا فوجئ بضمه إلى وزارة د.فؤاد محيي الدين التي تشكلت في أول يناير ١٩٨٢، وقد أبلغه بالخبر اللواء نبوي إسماعيل الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية. فلما سأل أبو باشا عن أسباب اختياره وزيرًا للداخلية، قيل له إن ذلك يعود لاعتباراتٍ داخلية عدة تحتم هذا الاختيار.

وأصيب كثيرون بصدمة، حين اختير د.علاء عبدالعزيز السيد وزيرًا للثقافة في تعديل وزاري على حكومة د.هشام قنديل؛ إذ لم يكن معروفًا داخل الحقل الثقافي أو خارجه، أما إنجازه فلا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من المقالات في جريدة «الحرية والعدالة»، والمشاركة في تظاهرات ضد رئيس أكاديمية الفنون. بدا تعيين د.علاء عبدالعزيز، المدرس المعهد العالي للسينما بأكاديمية الفنون، أكبر تحدٍ لمثقفي مصر منذُ اندلاع ثورة ٢٥ يناير، خاصة أن هناك من يشير إلى أن اسمه وسجله ليس فوق مستوى الشبهات[٢٢].

وللصداقة دورٌ في التوزير.

واستفاد د.عاطف صدقي من شلة باريس، وبينهم د.أحمد فتحي سرور (التربية) ود.محمد الرزاز (المالية) وفاروق حسني (الثقافة). فأما د.سرور فقد فشل في موقعه كوزير للتربية في الفترة من ١١ نوفمبر ١٩٨٦ إلى ١٢ ديسمبر ١٩٩٠، وقيل أيامها إنه صاحب بدعة الدفعة المزدوجة التي ضاعفت من قوة الدروس الخصوصية وأباطرتها في مصر.

---

٢٢ د.ياسمين فراج، هَزُلَتْ يا ثقافة، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٣ مايو٢٠١٣.

أما د.الرزاز فقد كان صديقًا مقربًا من د.صدقي حتى قبل الوزارة، وكثيرًا ما كانا يقضيان أوقات فراغهما في لعب الطاولة (النرد). والطريف أن د.الرزاز كان أول من استدعاه د.صدقي عندما علم بنبأ تكليفه بتأليف الحكومة في مطلع يناير ١٩٨٦، وجلس معه نحو نصف ساعة في مجلس الوزراء قبل أن يتوافد عدد من الوزراء الذين اشتموا رائحة التغيير الوزاري ورأوا أنه من الضروري أن يذهبوا إلى د.صدقي لمعرفة الخبر اليقين!

ويبقى اسم د.الرزاز في ذاكرة المصريين مرتبطًا بالضرائب والجمارك والدمغات التي أرهقتهم إلى حدٍ كبير، علمًا بأنه صاحب أطول فترة قضاها وزير مالية في المنصب؛ إذ شغل هذا الموقع ١٠ سنوات كاملة منذ حكومة د.عاطف صدقي في ١٩٨٦ وحتى ١٩٩٦.

والأمر كما رأى الجميع في حال الوزير «الفنان» فاروق حسني، الذي ارتبط عهده -كوزير- بالكوارث، بدءًا من عام ١٩٨٧ بحريق قصر ثقافة بني سويف (٢٠٠٥) وحريق المسرح القومي (٢٠٠٨)، وقضايا الآثار الكبرى وتهريب الآثار للخارج، وسرقة المتحف الإسلامي والمتحف المصري ودار الكتب.

على أن د.صدقي عاد بعد سنواتٍ طويلة ليتبرأ من اختياراته؛ إذ أكد -ربما نتيجة خلافاتٍ لاحقة مع وزير الثقافة- أنه لم يكن صاحب اختيار فاروق حسني لهذا المنصب بشكلٍ مباشر، وقال إنه كان قد وضع اسم فاروق حسني في الترتيب الرابع أو حتى الخامس بعد أسماء أخرى رشحها، قبل أن يحسم الرئيس الأسبق مبارك الأمر ويختار فاروق لهذا المنصب من بين البدائل المطروحة أمامه!

وكان د.عاطف صدقي مولعًا بالاستفادة من قدامى البيروقراطيين،

وهكذا استفاد من أحمد رضوان كوزير لشؤون مجلس الوزراء ومحمد فؤاد اسكندر كوزير دولة لشؤون الهجرة (١٩٨٧) وموريس مكرم (١٩٨٧) وزير دولة للتعاون الدولي. ولقد اختار د.صدقي لمنصب وزير الصحة د.علي عبدالفتاح المخزنجي (١٩٩٣) عميد طب عين شمس السابق، وتربطهما معًا صلة نسب ومصاهرة. كما جاء أساتذة جامعة متقاعدون أو على وشك التقاعد إلى الوزارة، مثل د.فينيس كامل جودة وزيرة دولة للبحث العلمي (١٩٩٣)، ود.ماهر مهران وزير دولة لشؤون السكان والأسرة (١٩٩٣).

عن حكومة د.صدقي يقول د.كمال الجنزوري في مذكراته: والمشكلة التي واجهتها مع رئيس الوزراء (وهو الرابع لي بعد د.فؤاد محيي الدين والفريق كمال حسن علي والدكتور علي لطفي)، أنني فوجئت بشخص هادئ جدًا، لا يهتم كثيرًا بالوقت. فإذا تقرر اجتماع مثلًا للجنة الساعة الحادية عشرة، يبدأ الاجتماع الساعة الواحدة ويستمر إلى الساعة الثالثة، ثم يبدأ د.عاطف صدقي بالسؤال: ماذا نأكل، ويقدم الطعام مرة بيتزا ومرة ثانية كباب ومرة ثالثة فول وطعمية، ويستهلك الطعام ساعتين، يحتاج بعدها البعض للراحة، ثم تعود اللجنة إلى الانعقاد في الساعة الخامسة أو السادسة. المهم أن تستمر حتى المساء، وقد يمتد الاجتماع إلى منتصف الليل، ليعلم الرئيس أن د.عاطف صدقي ما زال في مجلس الوزراء طوال النهار وحتى منتصف الليل[٢٣].

وفي حكومة د.كمال الجنزوري بعد ثورة ٢٥ يناير، والتي سميت «حكومة الإنقاذ الوطني»، اختار لمنصب وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم يوسف أحمد، وهو من مواليد ٢٣ يناير ١٩٤٧. ربما كانت

٢٣ د.كمال الجنزوري، مرجع سابق.

خبرتـه في العمـل الجنائـي عـلى مـدى ٣٨ عامـًا وراء اختيـار الجنـزوري له، لكنـه ارتبـط أيضـًا بصداقـة قويـة مـع الجنـزوري، وكان أول مـن التقـى به رئيـس الـوزراء المكلـف، إلا أن ارتبـاط اسـمه بواقعـة مذبحـة اللاجئـين في ميـدان مصطفـى محمـود، هـو مـا جعـل الجنـزوري يـتردد، ويسـتقبل اللـواء عبدالرحيـم القنـاوي، مسـاعد الوزيـر للأمـن العـام، قبـل أن يسـتقر عـلى اللـواء محمـد يوسـف[٢٤].

الأمـر نفسـه تكـرر في حكومـة د.هشـام قنديـل؛ إذ وقـع الاختيـار عـلى اللـواء أحمـد جمـال الديـن، مسـاعد أول وزيـر الداخليـة لقطـاع الأمـن العـام، لتـولي حقيبـة وزارة الداخليـة. والأرجـح أن اختيـاره جـاء بسـبب خبرتـه في العمـل الجنائـي طـوال ٣٥ عامـًا، كـما أن جمـال الديـن لم يعمـل مطلقـًا في قطـاع أمـن الدولـة السـابق، وهـو أمـر بـدا مهمـًا بالنسـبة للمـزاج العـام للشـارع المـصري[٢٥].

عـلى النسـق نفسـه، جـاء اختيـار اللـواء محمـد أحمـد إبراهيـم محمـد مصطفـى وزيـرًا للداخليـة، في حكومـة د.هشـام قنديـل المعدلـة. فقـد امتـدت خـبرة اللـواء إبراهيـم في العمـل الجنائـي لمـدة ٣٦ عامـًا. ثـم تقـرر نقلـه وتعيينـه مسـاعدًا لوزيـر الداخليـة لقطـاع مصلحـة السـجون، حتـى تـم تكليفـه بتـولي وزارة الداخليـة[٢٦].

وقد يبقى الوزير في منصبه؛ لأن أحدًا لا يريد هذا المنصب!

---

٢٤ يسري البدري، اللواء «إبراهيم» صديق «الجنزوري» الذي ارتبط بقضيتي «عماد الكبير ومذبحة السودانيين»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٨ ديسمبر ٢٠١١.

٢٥ يسري البدري، اللواء أحمد جمال الدين.. رجل «الأمن العام» يحكم الداخلية، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢ أغسطس ٢٠١٢.

٢٦ يسري البدري، «محمد إبراهيم» رجل «السجون» لـ«الداخلية»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٦ يناير ٢٠١٣.

حدث هذا مثلًا في حكومة د.هشام قنديل، حين رفض د.جمال عصمت، أستاذ الكبد، طبيب الرئيس السابق محمد مرسي، تولي منصب وزير الصحة، حتى إن د.عصمت لم يحضر لمقابلة قنديل، رغم تحديد ميعاد له، وأغلق تليفونه المحمول، وفشل مكتب رئيس الوزراء في الوصول إليه.

وقبيل منتصف ليلة الإعلان عن التعديل الوزاري الجديد، حضر د.محمد عبدالصبور، أستاذ الأمراض الصدرية بجامعة عين شمس، وعرض عليه قنديل تولي منصب وزير الصحة، إلا أنه رفض تولي المنصب، ما دفع قنديل للإبقاء على الوزير محمد حامد في منصبه.

أما صلاح عبدالمقصود فقد بقي في منصبه وزيرًا للإعلام بعد عرض المنصب على أكثر من مرشح، لكنهم رفضوا جميعًا المنصب، وكان آخرهم حسن علي، رئيس جمعية المشاهدين، بالإضافة إلى وجود ضغوط مارسها حزب الحرية والعدالة للإبقاء على الوزير عبدالمقصود في منصبه، رغم الرفض الواسع له من قوى معارضة وقطاع كبير من العاملين في مجال الإعلام[٢٧].

والشاهد أن ١٣٢ سياسيًا وأكاديميًا حملوا لقب «معالي الوزير»، منذ حكومة أحمد شفيق، أثناء اندلاع ثورة ٢٥ يناير، وحتى حكومة هشام قنديل المعدلة في ٧ مايو ٢٠١٣، في فترة لا تتجاوز ٢٨ شهرًا. وتساوت وزارتا الداخلية والمالية في استهلاك أكبر عدد من الوزراء، وبلغ ٥ لكل منهما.

الشللية والصداقات التي تقود إلى مقعد الوزارة، لم تكن وليدة الأمس القريب.. وإنما البعيد أيضًا!

---

٢٧ منصور كامل، التعديل الوزاري.. أخونة مع سبق الإصرار، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٨ مايو ٢٠١٣.

obeikandl.com

البحث عن وزير
٣
رفاق السلاح

obeikandl.com

كان أحد أحلام الرئيس جمال عبدالناصر هو اختيار امرأة لشغل منصب وزيرة.

يقول الكاتب الصحفي مصطفى أمين: «في عام ١٩٦٠ قلت للرئيس جمال عبدالناصر إنني أرى أن مجلس الأمة يحترم العضوتين وأن الوقت ملائم لكي نُعيِّن وزيرة وبهذا تكون مصر هي أول دولة عربية تُعيّن وزيرة، ودارت بيننا مناقشة اقتنع في نهايتها بفكرتي.

وفجأة دخل المشير عبدالحكيم عامر فقال لي الرئيس:

قل له على فكرتك عن المرأة!

فهبّ عبدالحكيم عامر واقفًا وخلع حزام بذلته العسكرية وحلف بالطلاق قائلًا: «عليّ الطلاق بالثلاثة لو ست دخلت مجلس الوزراء لأخرج أنا منه»!

يقول مصطفى أمين: وماتت الفكرة؛ وبعد عامٍ أو اثنين كلمني الرئيس تليفونيًا وقال لي إن عبدالحكيم عامر سوف يعين نائبًا للقائد الأعلى وسيتولى وزارة الحربية شخصٌ آخر، وما دام قد خرج من الوزارة فهي فرصة لتعيين وزيرة، وقال لي عبدالناصر: عندكم في أخبار اليوم أحسن أرشيف، فاختر لي أحسن ١٠ نساء في مصر وأرسل لي صورهن وتاريخ حياتهن.

وفعلًا نزلت الأرشيف واخترت عشرًا، بينهن أمينة السعيد وكريمة

السعيد وفاطمة عنان المفتشة في وزارة المعارف وعائشة راتب وكانت وقتها أستاذة في الجامعة، واقترحت أن تُعين أم كلثوم وزيرة للثقافة والفنون الجميلة، واخترت أيضًا عزيزة أحمد حسين، وكانت آخر سيدة في القائمة حكمت أبو زيد، وأرسلت للرئيس الصور ولم يرد عليّ.

وبعد فترة تألفت الوزارة، وفوجئت بأن حكمت أبو زيد عُيِّنت وزيرة رغم أنها رقم ١٠ بين السيدات اللاتي أرسلت أسماءهن للرئيس، فاتصلت به وسألته:

لماذا اخترت حكمت أبو زيد؟

فقال: «لأنها أوحش واحدة»[٢٨]!

وهكذا شاءت تصاريف القدر أن تصبح ابنة قرية الشيخ داود التابعة لصنبو بالقوصية في محافظة أسيوط، أول وزيرة في مصر -والثانية عربيًا بعد الوزيرة العراقية د.نزيهة الدليمي- في ٢٥ سبتمبر ١٩٦٢.

غير أن هناك من يقول إن د.حكمت أبو زيد، التي نالت الماجستير من جامعة سانت أندروز باسكتلندا في ١٩٥٠ ثم الدكتوراه في علم النفس من جامعة لندن بإنجلترا في ١٩٥٥، كانت قد اختيرت عضوًا في اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي وخاضت مناقشات حول الميثاق مع الرئيس عبدالناصر فأثارت إعجابه، ورشحها لتصبح أول وزيرة في مصر[٢٩].

---

٢٨ رشاد كامل، حياة المشير عبدالحكيم عامر، دار الخيّال، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٣٩- ١٤٠.

٢٩ ماهر حسن، وفاة حكمت أبو زيد أول وزيرة مصرية، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٣٠ يوليو ٢٠١٣.

شعورٌ بالاستغراب والدهشة سيطر على أستاذة القانون الدولي د.عائشة راتب حين نشرت الصحف المصرية في صفحتها الأولى في ١٢ نوفمبر ١٩٧١ خبر تعيين د.عائشة -والتي كانت آنذاك في الثالثة والأربعين من العمر- وزيرة للشؤون الاجتماعية.

ففي أعقاب انتخابها لعضوية اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي، شاركت في المؤتمر العام وكان النقاش دائرًا حول الدستور. ولأنها كانت قانونية فقد ذهبت لزملائها في الكلية وسألتهم عن اعتراضاتهم على مواد الدستور، وجمعت آراءهم. كان النقاش حول اختصاصات رئيس الجمهورية حين اعترضت د.عائشة راتب على توسيع اختصاصات رئيس الجمهورية وظلت تقول «لا يجوز» و«لا يليق» وفق ما هو مدون في محاضر الجلسة الرسمية. استمرت الجلسة ثلاث ساعات وهي مُصرة على الرفض، فأرسل لها البعض ورقة قالوا لها فيها «ارحمينا يا دكتورة عائشة»!

تقول د.عائشة راتب: «وكان الرئيس أنور السادات موجودًا في الجلسة في الطابق العلوي إذ كان يرأس اجتماعات اللجنة المركزية وقتها، وقد سمعت بعد ذلك منه شخصيًا في اجتماع لجنة السياسات واللجنة الوزارية أنه قال للوزراء «إنتو عارفين أنا جبت الدكتورة عائشة وزيرة ليه؟ لأنها في اللجنة المركزية وأنا موجود جلست تناقش اختصاصات رئيس الجمهورية، فقررت تعيينها وزيرة»!

أما عن معرفتها بالخبر، فقد أخبروها في المنزل أن مكتب وزير الداخلية اتصل بها، وكانت وقتها تُلقي محاضرة في المؤتمر العالمي التابع لجامعة الدول العربية، وكانت في المحاضرات تنتقد رفض العرب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ الذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين إسرائيلية وأخرى فلسطينية، وترى أنه

لـو قبـل العـرب ذلـك لاختلـف الوضـع. اعتقـدت د.عائشـة راتـب أن الحكومـة لم يعجبهـا كلامهـا فاسـتدعتها. وذهبـت إلى ممـدوح سـالم وكان وزيـرًا للداخليـة، فأخبرهـا بـضرورة الذهـاب إلى مجلـس الـوزراء، فذهبـت وقابلـت د.محمـود فـوزي الـذي قـال لهـا: «يـا دكتـورة نحـن يسـعدنا ويشرفنـا أن تكـوني وزيـرة معنـا»، فقالـت: «وزيـرة إيـه؟»، قـال: شـؤون اجتماعيـة، قالـت: «أنـا أسـتاذة قانـون، مـالي ومـال الشـؤون الاجتماعيـة»! فقـال: «الشـؤون الاجتماعيـة كلهـا قوانـين، ونحـن نريـدك لذلـك».

اشـترطت د.عائشـة راتـب أن تكمـل العـام الـدراسي مـع الطلبـة وأن ترجـع للكليـة بعـد خروجهـا مـن الـوزارة. وفـي حجـرة الـوزراء جاءهـا صـوت د.محمـد حافـظ سـالم مـن آخـر الغرفـة يقـول: «كـمان بتتشرطـي»، فقالـت: «أنـا لا أشـترط إنـما لا بـدّ أن أنهـي التزامـاتي تجـاه الطلبـة». بعـد ذلـك حلفـت اليمـين أمـام الرئيـس وأصبحـت ثـاني وزيـرة للشـؤون الاجتماعيـة فـي مصر[٣٠].

كـرّت سـبحة الأيـام، حتـى شـهدنا في حكومـة د.حـازم الببـلاوي في منتصـف يوليـو ٢٠١٣ اختيـار د.دريـة شرف الديـن لتكـون أول سـيدة تقـود وزارة الإعـلام، وبالمثـل أصبحـت د.مهـا الربـاط أول سـيدة تتـولى وزارة الصحـة.

صداقـات رفـاق السـلاح منحـت فرصـة للضبـاط الأحـرار كـي يسـتوزروا.

فقـد أصبـح المشـير عبدالحكيـم عامـر وعبداللطيـف البغـدادي وحسـين

---

٣٠ عائشة راتب وزيرة الشؤون الاجتماعية والتأمينات في السبعينيات لـ«المصري اليوم»: السادات سيدخل الجنة «حدف».. ومصركلها مديونة لي، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٤ سبتمبر٢٠٠٨.

الشافعي وزراء للحربية أثناء عهد الثورة.

وحين تشكلت برئاسة علي ماهر الوزارة الأولى في عهد الثورة، والتي تحمل الرقم ٧٠ في تاريخ مصر الحديث، تولى رئيس الوزراء في هذه الوزارة ثلاث وزارات بالإضافة إلى منصب رئيس الحكومة، في حين تولى مدير مكتبه وصديقه الحميم إبراهيم عبدالوهاب وزارتين، وبقيت الوزارة الخامسة عشرة في تلك الحكومة وهي وزارة المواصلات بلا وزير، ثم عُيِنَ لها بعد أسبوع وزير تولاها لمدة يوم أو يومين بصفة شكلية حتى يكون مؤهلًا لمنصب أعلى، وهو رشاد مهنا مرشح الضباط الأحرار لعضوية مجلس الوصاية.

وفي الوزارة التالية، وهي وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى، تولى فتحي رضوان منصب وزير الدولة، وسرعان ما أنشئت وزارة الإرشاد القومي. ويذهب البعض إلى القول بأن هذه الوزارة أسست لفتحي رضوان أو أنه أسسها هو بنفسه، خاصة أنه كان على علاقة قوية بمجلس قيادة الثورة وبالذات جمال عبدالناصر، مثلما كانت الحال بالنسبة للرئيس أنور السادات وكل من سيد مرعي وعثمان أحمد عثمان اللذين ارتبط بهما السادات بعلاقات مصاهرة.

ويروي فتحي رضوان لضياء الدين بيبرس كيف أنه لم يمض ٢٤ ساعة على الاجتماع الذي عقده قادة الثورة للتعارف معه والاستماع إلى آرائه حتى فوجئ باختياره عضوًا في الوزارة الجديدة. بل إنه يؤكد أنه في ذلك اليوم اعتذر عن عدم دخول الوزارة أكثر من ٢٠ مرشحًا، منهم محمود محمد محمود ومريت غالي وإبراهيم بيومي مدكور وحامد سليمان وحفني محمود. وكانت طريقة الاستدعاء

لدخول الوزارة في بعض الأحيان من أسباب الاعتذار عن عدم دخولها. فعلى سبيل المثال، حفني محمود كان مسافرًا إلى الإسكندرية في الطريق الصحراوي، فلحقت به سيارة جيب من سيارات الشرطة العسكرية وأعادته إلى القاهرة من دون أن تقدم له سببًا واضحًا؛ لأن قائد الحملة نفسه لم يكن يعلم السبب. وبهذه الطريقة دخل حفني محمود مجلس قيادة الثورة وهو يظن أنه مطلوب للاعتقال، فلما عرف أنه مرشحٌ للوزارة اعتذر في الحال[٣١].

ويشير فتحي رضوان إلى أنه هو الذي أقنع عبدالناصر باختيار الشيخ أحمد حسن الباقوري كمرشح للإخوان المسلمين وزيرًا للأوقاف، في حين كان عبدالناصر يميل إلى اختيار مرشح إخواني آخر هو حسن العشماوي. أما مسوغات اختيار الباقوري فيرويها فتحي رضوان كالتالي: «فقلت له «عبدالناصر» مبررًا ترشيحي، أنا عاوز في الوزارة دي «عمامة» وعاوزها على رأس شاب. والشيخ الباقوري خطيب ووسيم، ودخل السجن وقاسى أهوال المعتقل، فهو صورة للأزهري غير الصورة المعروفة عنه للناس».

وكانت رؤية عبدالناصر مفادها أن الوزير ليس له طابع سياسي وإنما هو فني، ففي اجتماع ضيق عقده للجنة التنفيذية العليا في ٢٦ ديسمبر ١٩٦٧، قال عبدالناصر: «أنتم لستم سياسيين، بل الوزراء فنيون، وهذا باستمرار سيضعنا في هذه المشكلة. الفرق بين الوزير السياسي أنه يتولى نتيجة العمل السياسي والجهاز السياسي، ويكون فيه ارتباط، الوزير الفني.. الوضع مختلف. ونحن لن نستطيع أن نجعل الناس لا تتكلم. إننا سنتصادم باستمرار في موضوع العمل السياسي

---

٣١ ضياء الدين بيبرس، فتحي رضوان يروي أسرار حكومة يوليو، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٦٧.

والجماعة القيادية، وهذا الكلام قيل أيام وزارة صدقي سليمان، ويقال الآن"[٣٢].

ويحكي عثمان أحمد عثمان في مذكراته عن استدعاء الرئيس أنور السادات له في أكتوبر ١٩٧٣. في بادئ الأمر، لم يكن عثمان يعرف الغرض من المقابلة التي استمرت ساعة ونصف الساعة كاملة، تحدث السادات فيها عن تصوراته لإعادة المياه إلى منطقة القناة، إلى أن يقول مؤلف الكتاب: «قال لي الرئيس هيا يا عثمان. تصورت أن المقابلة قد انتهت، فقلت: أتركك بخير يا سيادة الرئيس، قال إنه أصدر قرارًا بتعييني وزيرًا للتعمير. وكانت مفاجأة أخرى بالنسبة لي، مفاجأة سعيدة لا أتمناها، لذلك قلت: إنني أستطيع أن أقوم بهذا الدور على أحسن ما يكون.. وأنا خارج الوزارة يا سيادة الرئيس. وقال: إن تعمير القناة يحتاج إلى وزير[٣٣].

في تلك المقابلة، قال له السادات أيضًا: «عثمان، أنا عاوزك وزير تعمير عشان أضمن إن كل حاجة تمشي مضبوط».

وعندما سأل السادات عن مصور الرئاسة لكي يلتقط صور حلف عثمان أحمد عثمان لليمين الدستورية، تبين أنه ذهب إلى منزله، في حين لم يكن فوزي عبدالحافظ سكرتير السادات، وحسن كامل رئيس الديوان، على علم بالمقابلة التي يبدو أنها فكرة خطرت على ذهن السادات فجأة. وهكذا تم استدعاء المصور فورًا، ليؤدي عثمان

---

٣٢ هدى جمال عبدالناصر، عدوان ١٩٦٧.. المد والجزر والانحسار، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٣ أكتوبر ٢٠١٢.

٣٣ عثمان أحمد عثمان، صفحات من تجربتي، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨١.

اليمين الدستورية وهو يشعر بحجم المفاجأة.

وهكذا اختير عثمان وزيرًا للتعمير في حكومة د.عبدالقادر حاتم في ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣، ليظل في الوزارة لمدة ثلاث سنوات عاصر أثناءها ثلاث حكومات متعاقبة. فقد اختير وزيرًا للإسكان والتعمير في حكومة د.عبدالعزيز حجازي في ٢٦ سبتمبر ١٩٧٤، ثم احتفظ بالحقيبة الوزارية نفسها في حكومة ممدوح سالم في ١٦ إبريل ١٩٧٥، إلى أن خرج من الوزارة في نوفمبر ١٩٧٦.

وحكاية عثمان مع السادات تبدأ عندما كان الاثنان يسكنان متجاورين في منطقة الهرم قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، ومن ثم تعارفا وتوطدت العلاقة بينهما لتصبح في فترة من الفترات أشبه بالتوأمة. ويؤكد عثمان أنه كان بينه وبين السادات نوع من «التوافق النفسي»، فقد كانا جارين وبينهما «عِشرة عمر»!

يقول عثمان: «عندما أُعلِنَت أسماء وأعضاء مجلس قيادة الثورة لم أجد في الأسماء من أعرفه إلا محمد أنور السادات الذي عاش خلال مراحله الأولى فترة في الإسماعيلية، ثم رأيته في بورسعيد عقب العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. وكنت قد حضرت من السعودية خصيصًا لكي تشارك شركتي في تعمير بورسعيد، وذهبت أزوره في بيته وفتح لي باب منزله بنفسه وهو يرتدي الجلباب. وكلفني ذات يوم بإدخال بعض التعديلات على منزله، وطلب أن نبني فيلا لابنته، ثم طلب بناء فيلا لكريمته الثانية. وتكررت الزيارات العائلية».

ويبدو أن هذه العلاقة القوية بين عثمان والسادات كانت وراء موافقته على تولي منصب وزاري؛ إذ كان الأول قد سبق له في شتاء ١٩٦٠ رفض عرض من المشير عبدالحكيم عامر بأن يتولى منصب

وزير السد العالي، حيث قال له عثمان ردًا على العرض المذكور: «أنا أنفعكم كمقاول، ولا أنفع مصر إلا كذلك يا سيادة المشير»!

وتكشف حكاية سيد مرعي مع المنصب الوزاري جزءًا من لعبة شد الحبل بين القيادة السياسية والمرشح للوزارة.

لقد اشترك في الوزارة عام ١٩٥٦ كوزير دولة للإصلاح الزراعي، ثم وزيرًا للزراعة عام ١٩٥٧ بالإضافة إلى الإصلاح الزراعي، ووزيرًا للزراعة عام ١٩٥٨ «الإقليم الجنوبي» أثناء تجربة الوحدة مع سوريا، ثم وزيرًا مركزيًا للزراعة والإصلاح الزراعي حتى أكتوبر عام ١٩٦١ «في أعقاب الانفصال»، وعاد وزيرًا للزراعة بعد حرب ٥ يونيو ١٩٦٧، وفي سبتمبر ١٩٧٠ وأصبح في نوفمبر ١٩٧١ نائبًا لرئيس الوزراء لشؤون الزراعة والري، ووزيرًا للزراعة والإصلاح الزراعي.

وفي أكتوبر ١٩٥٧ كان المهندس سيد مرعي يشغل منصب وزير الدولة للإصلاح الزراعي، حين فوجئ في أحد اجتماعات مجلس الأمة المصري بوزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية علي صبري يناوله ورقةً صغيرة موجهة له تقول سطورها: «إن الرئيس جمال عبدالناصر يريد أن تتولى وزارة الزراعة إلى جانب عملك كوزير دولة للإصلاح الزراعي».

وبعد الاجتماع جلس سيد مرعي مع علي صبري وأوضح له دوافع اعتذاره عن عدم قبول المنصب، لكنه في الوقت نفسه يبلغ الرئيس عبدالناصر اعتزازه بهذه الثقة من جانبه.

وباقي ما جرى يرويه المهندس سيد مرعي في مذكراته كالتالي:

«في اليوم التالي دعاني الرئيس عبدالناصر للغداء معه، وكان علي صبري قد أبلغه برفضي لوزارة الزراعة، وذهبت إلى بيته في منشية البكري ووجدت هناك المشير عبدالحكيم عامر، ودارت أحاديث عادية على الغداء ولم يفتح الرئيس الموضوع ولم يشر إليه. وبعد أن انتهينا من تناول الغداء جلسنا في الصالون نحن الثلاثة وحدنا، والتفت إليَّ المشير عامر وقال لي فجأة:

– هل يجرؤ إنسان في مصر أن يعترض على قرار يصدره جمال عبدالناصر؟

وفهمت على الفور مقصده وقلت له:

– لا طبعًا.. هي المسألة مش رفض لأمر أو اعتراض على قرار.. إنما هي مسألة هل الإنسان يستطيع القيام بالعمل المطلوب منه أو لا يستطيع؟

قال لي عبدالحكيم عامر:

– ما توضح كلامك.. إيه المسألة بالضبط؟

– فقلت له: في الحقيقة هناك اعتباران جعلاني أعتذر عن وزارة الزراعة.. الأول انشغالي بالإصلاح الزراعي، والثاني وهو الأهم وجود مديرية التحرير.

وتدخل الرئيس عبدالناصر في الحديث وقال لي:

– طيب بنشيل مديرية التحرير من وزارة الزراعة.. إذا كانت هي دي المشكلة».

ويختتم سيد مرعي الواقعة السابقة بقوله:

«ولم تعد لي حجة أخرى، فقلت له: وأنا أقبل وزارة الزراعة على هذا الأساس»[٣٤].

أما د.أحمد خليفة فيروي كيف أنه في ٢٩ سبتمبر ١٩٦٥ كان في منزله يقوم بتنظيف وطلاء حذائه، حين دق جرس الهاتف، حيث أبلغه سكرتير زكريا محيي الدين بأن الأخير يطلب لقاءه في منزله صباح اليوم التالي. وفي الموعد المحدد عرض عليه زكريا محيي الدين منصب نائب الوزير لوزارتي الشؤون الاجتماعية والأوقاف. وبعد تشكيل وزارة صدقي سليمان في سبتمبر ١٩٦٧ التي أصبح فيها د.أحمد خليفة وزيرًا للأوقاف والشؤون الاجتماعية، سأل د.خليفة الرئيس جمال عبدالناصر عن سبب تكليفه بوزارةٍ يعلم مسبقًا أنه غير مُلِم بأوضاعها، فكان رد عبدالناصر «يمكن علشان تكمل بناء الجامع»[٣٥]، ويقصد الجامع الذي أصبح يحمل الآن اسم عبدالناصر ويضم ملحقه الآن رفات الرئيس الراحل!

ويتعين ألا ننسى أن د.ثروت عكاشة أحد أبرز وزراء الثقافة في تاريخ مصر فوجئ بخبر اختياره للمنصب الوزاري عبر أثير الإذاعة!

فقد كان د.عكاشة مع زوجته يشغلان مقعدين في أحد الصفوف الأمامية من دار الأوبرا في العاصمة الإيطالية روما في مساء ٨ أكتوبر ١٩٥٨. وبعد أن انتهى العرض الممتع وغادر الأوبرا، أخذ يستمع كالعادة

---

٣٤ سيد مرعي، أوراق سياسية. الجزء الثالث، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٧.

٣٥ د.أحمد خليفة، الرأي والرأي الآخر.. كلمات وراء الأحداث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

إلى نشرة أخبار الحادية عشرة من إذاعة القاهرة، فأصيب بدهشةٍ بالغة عندما وجد أن الخبر الأول يذيع اسمه كوزير للثقافة ضمن تشكيلٍ وزاري جديد. ويروي الرجل في مذكراته أنه عاد إلى مصر فورًا وطلب من الرئيس جمال عبدالناصر إعفاءه من شغل المنصب الوزاري الذي لم يُستشر في أمر إسناده إليه[٣٦]، لكن عبدالناصر أقنعه بالمنصب الوزاري، ليقدم د.عكاشة العديد من الأعمال الثقافية المهمة أثناء فترة توليه هذه الحقيبة الوزارية.

أما أطرف وأغرب الاختيارات لمنصب الوزارة فقد جاءت من رفاق السجن والزنزانة!

فقد اختار الرئيس أنور السادات رفيق السجن في قضية اغتيال أمين عثمان لمنصب وزير الخارجية. وقد أشار الرئيس المصري الراحل إلى محمد إبراهيم كامل ووسامة هذا السجين الأشقر في مذكراته «البحث عن الذات»، فكتب يقول:

«٤ فبراير ١٩٤٦:

«ليلى الهندية تحب السجين رقم ١٩»، هذه هي العبارة التي يرددها السجن كله، قالتها لي سنية الفراشة والسجانة والعسكري السجان. بل أكثر من هذا تقدمت ليلى إلى المأمور بطلب إعطاء السجين رقم ١٩ فسحة أطول لكي تتمتع بالتحدث إليه ومناجاته. وقد دفعني الفضول لرؤية هذا الحبّوب، وبكل عناء تمكنت من أن أراه لمدة نصف دقيقة على الأكثر، فوجدته يستحق إعجاب ليلى فعلًا؛ إذ كان شابًا أشقر ذا أنف روماني وشعر أصفر وتقاطيع متناسقة في رجولة،

---

٣٦ د.ثروت عكاشة، مذكراتي في السياسة والثقافة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٧.

وقد علمت فيما بعد أنه يُدعى محمد إبراهيم كامل»[٣٧].

الطريف أيضًا أن محمد إبراهيم كامل يروي في مذكراته أنه كان في زيارة لوالدته في حي الزمالك في ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧ قبل أن يعود إلى منزله في حدود الساعة ٥:٣٠، ليفاجأ بزوجته تبلغه بأن الراديو والتليفزيون قد أذاعا نبأ تعيينه وزيرًا للخارجية خلفًا للوزير السابق إسماعيل فهمي[٣٨]!

وفي استراحة الإسماعيلية عاتب إبراهيم كامل السادات على تعيينه وزيرًا للخارجية من دون أخذ رأيه، فرّد عليه السادات قائلًا إنه سمح لنفسه بتعيينه من دون سؤاله لأنه كان في منزلة ابنه (كان السادات يكبر إبراهيم كامل بتسع سنوات)، وإنه اختاره لأنه يراه شخصًا يثق فيه تمامًا ويتصف بالوطنية والشجاعة. وقال السادات له: «لو علمت عدد الذين كانوا يتهافتون على هذا المنصب لما أسفت»[٣٩].

غير أن البحث عن وزير في العهد الملكي كان بدوره أشبه بالبحث عن فضيحة!

---

٣٧ **أنور السادات، البحث عن الذات، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٨٠.**

٣٨ **محمد إبراهيم كامل، السلام الضائع في كامب ديفيد، سلسلة كتاب الأهالي، العدد رقم ١٢، حزب التجمع، القاهرة، ١٩٨٧.**

٣٩ **المرجع نفسه.**

obeikandi.com

البحث عن وزير
٤
تشابه أسماء!

obeikandl.com

في عهد فاروق، دخل الوزارة قوادون وجلساء سوء، ووصل إلى الوزارة أشخاصٌ أهم مؤهلاتهم أنهم يملكون القدرة على إضحاك الملك.

هنا يبرز اسم كريم ثابت، المستشار الصحفي للملك.

ولا بدَّ أن نوضح أنه في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين، أصبحت سمعة القصر السيئة حديث القاصي والداني، وتوالت الفضائح المخزية وارتبط اسم القصر ورجاله بقضايا توريد أسلحة فاسدة وخراب ذمم وصفقات مالية مشبوهة، وبلغ الأمر ذروته باقتراب أجهزة التحقيق القضائي من أبواب القصر لتعقب الذين حامت حولهم شبهات التورط في هذه المخازي.

وأصبح الإعلام يتحدث بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة عن شخصياتٍ بعينها تلعب أدوارًا غير مريحة في القصر، وظهرت أسماءٌ لشخصياتٍ قامت بأدوار البطولة في ما يجري أمثال كريم ثابت المستشار الصحفي للبلاط، وإلياس أندراوس المستشار الاقتصادي للخاصة الملكية، وإدمون جهلان مسؤول التوريدات للقصر، وأنطون بولي مدير الشؤون الخصوصية، وكفاتش مدرب الكلاب الملكية، وجارو الحلاق الملكي، وغيرهم ممن عرف الناس بأمر تورطهم في أمور غير كريمة كان للقصر دور فيها[٤٠].

---

٤٠ د.عبدالوهاب بكر، البلاط الملكي ودوره في الحياة السياسية المصرية من إسماعيل إلى فاروق، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٨.

يدلل الكاتب أحمد بهاء الدين على حظوة كريم ثابت لدى الملك بالحكاية التالية:

كان إبراهيم عبدالهادي بعد خروجه من رياسة الديوان يروي كثيرًا من الصغائر التي كانت تسيء إليه، والتي تدل على نوع حياة الملك ومدى اهتمامه بمستشاريه. من ذلك أنه دخل على الملك مرة ليعرض عليه بعض الأوراق، فوجده جالسًا مع كريم ثابت يتبادلان رواية النكات البذيئة باللغة الفرنسية ويضحكان في عربدة. ولما رأى الملك رئيس الديوان قال لكريم: «قول النكتة تاني بالعربي علشان الباشا ما يعرفش فرنساوي».

فرد كريم ثابت: «ولا عربي كمان»!

وضج الاثنان بالضحك الشديد ورئيس الديوان واقف والأوراق في يده.. لا يدري ماذا يصنع؟!

بل إن الملكة فريدة تقول عن كريم ثابت ما هو أكثر!

«بلغ تأثيره على الملك لدرجة أنه أصبح يلازمه ويجالسه في سهراته وجولاته، وأصبح له نفوذ كبير على الملك، وأصبح فاروق كقطعة الشطرنج في يد كريم ثابت.. وشارك في نسج شباكه حول الملك عن طريق تقديم النساء، مما جعل له حظوة ونفوذًا وتأثيرًا، لذلك أنعم عليه فاروق برتبة البكوية ثم الباشوية ثم وزيرًا للدولة في آخر عهد (وزارة حسين سري)».

ذات يوم التقى إلياس أندراوس المستشار الاقتصادي للملك فاروق مع القطب الوفدي فؤاد سراج الدين بعد أن قال له إنه قادم في

مسألة مهمة. استوضح فؤاد سراج الدين عن تلك المسألة المهمة، فقال له إلياس أندراوس ببساطة:

إذا كنتم عاوزين تقعدوا عشرين سنة في الحكم، تاخدوا كريم ثابت وزير.

ورد فؤاد باشا سراج الدين وسط دهشته وذهوله:

أنت يا باشا مجنون؟!

وكان رد إلياس أندراوس عليه هو قوله:

«كريم ثابت مصري وصحفي درجة أولى، والمهم أنه عند الملك فرخة بكشك».

كان مصدر الرواية السابقة هو صلاح الشاهد[41]، الذي يضيف قائلًا: كان كريم ثابت شخصية غامضة تحوط بها الأساطير، ولا مراء أنه لعب دورًا خلال الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٢ في تاريخ مصر، وكانت دسائس القصر تحدق بكريم ثابت، وكان يتغلب عليها فيعود منتصرًا.

ويشير وكيل الديوان الملكي حسن باشا يوسف في مذكراته[42] إلى أنه عندما تم تكليف علي ماهر باشا تشكيل الوزارة في يناير ١٩٥٢ اتصل به إلياس أندراوس قائلًا إن الملك يسره أن يُعين كريم ثابت

---

٤١ صلاح الشاهد، ذكرياتي في عهدين، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٧.

٤٢ حسن يوسف، القصر ودوره في السياسة المصرية (١٩٢٢ – ١٩٥٢)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، ١٩٨٢.

obeikandl.com

وزيـرًا فـي وزارته.

واعتـذر عـلي ماهـر عـن عـدم تنفيـذ طلـب الملـك، ولكـن حسـين سري باشـا وافـق عـلى الطلـب الخـاص بتعيـين كريـم ثابـت عنـد تشـكيل وزارته فـي ٢ يوليو ١٩٥٢.

وصبـاح ٢٢ يوليـو ١٩٥٢ عندمـا قـرر الملـك فـاروق تكليـف أحمـد نجيـب الهـلالي تشـكيل الـوزارة، كان أول شرط للهـلالي للموافقـة عـلى ذلـك التكليـف هـو إخـراج كريـم ثابـت مـن الإذاعـة (وكان مستشـارًا لهـا) وألا يدخـل الـوزارة.

وفـي حكومـة نجيـب الهـلالي، أذيعـت مراسـم تأليـف الـوزارة، وأُبلِـغَ الـوزراء الجـدد أن موعـد حلـف اليمـين بعـد ظهـر اليـوم التـالي. وذهـب الـوزراء مـع رئيسـهم إلى قـصر عابديـن، وقيـل للـوزراء الجـدد فـي القـصر إن وزيـر الصحـة قـد سـبقهم إلى الحضـور بالملابـس الرسـمية. وكان الوزراء يعلمـون أن د.إبراهيـم شـوقي قـد اعتذر لنجيـب الهلالي فـي الليلة السـابقة عـن عـدم قبول منصـب وزيـر الصحـة، فاضطر رئيـس الحكومـة المكلف إلى أن يعهـد إلى راضي أبـو يوسـف وزيـر الشـؤون الاجتماعيـة بـوزارة الصحـة بالإنابـة.. لكـن الـوزراء فوجئـوا داخـل القـصر بخـبرٍ أذهلهـم: كان وزيـر الصحـة الجديـد الـذي سـبقهم إلى القـصر لحلـف اليمـين الدسـتورية هـو د.أحمـد النقيـب، أحـد محاسـيب الملـك فـاروق.. فتأخـر موعـد حلـف اليمـين.

واجتمـع نجيـب الهـلالي بحافـظ عفيفـي أكثـر من سـاعة، وصمـم الأول عـلى عـدم قبـول د.النقيـب وزيـرًا للصحـة، ثـم دُعـي نجيـب الهـلالي لمقابلـة الملـك، ليـدور الحـوار التـالي:

فـاروق: لقـد طلبـت مـن النقيـب أن يحـضر ويرتـدي الردنجـوت، وهنأتـه بالـوزارة، وجـاء خصيصـًا مـن الإسـكندرية إلى القاهـرة لذلك.. ومعنـى هـذا أنـك ستكسـفه أمـام النـاس كلهـا. ولهـذا فأنـا أريـد أن تأخـذه وزيـرًا.. ولـو ثلاثـة أيـام.

الهـلالي: إني آسـف أن أقـول لجلالتـك إننـي لا أسـتطيع أن يكـون النقيـب وزيـرًا، ولقـد قلـت هـذا للدكتـور حافـظ عفيفـي.

فاروق: قال لي حافظ هذا.. ولكنني ظننت أن "ليه خاطر عندك"!

الهـلالي: يـا مولانـا.. خاطـرك عـلى العـين والـرأس، ولـو كانـت المسـألة تتعلـق بشـخصي فإننـي عـلى اسـتعداد لأن أضحـي، ولكـن المسـألة كـما قلـت تتعلـق بصميـم سياسـة الـوزارة.

فـاروق : إن المسـألة لم تصـل إلى هـذا الحـد، ولكنـي أعـرف أنـه لا يرضيـك أن يخجـل أحـد رجـالي أمـام الخـدم وهـو مرتـدٍ بدلـة الردنجـوت.

وإزاء إصرار الهلالي، مرت أزمة وزير الصحة بسلام.

وفـي مشـاورات تشـكيل وزارة نجيـب الهـلالي وقعـت سلسـلة أحـداثٍ طريفـة وغريبـة، فقـد اقـترح حافـظ عفيفـي اسـم القائمقـام إسـماعيل شـيرين زوج الأمـيرة فوزيـة وزيـرًا للحربيـة، لكـن نجيـب الهـلالي رفـض هـذا الاقـتراح. وبـدأ البحـث عـن وزراء للأشـغال والزراعـة والصحـة.. ووزيـر مسـيحي. قيـل لنجيـب الهـلالي إن يوسـف سـعد المفتـش بـوزارة

الأشغال خير من يصلح لوزارة الأشغال، فاتصل به هاتفيًا وعرض عليه الاشتراك في الوزارة فوافق.. ثم عاد البحث عن وزير مسيحي ثانٍ، فاقترح الصحفي علي حمدي الجمَّال -وكان موجودًا في منزل نجيب الهلالي- اسم مريت غالي، فاتصل به رئيس الوزراء، وطلب غالي إمهاله بعض الوقت.. وبعد ساعةٍ أبلغ رئيس الوزراء قبوله المنصب الوزاري!

وبدأ البحث عن وزير الزراعة، وكان المرشح لهذا المنصب محمد سعيد لطفي، لكن تبين أنه في الخارج، فعرضت أسماء كثيرة لم يقبلها نجيب الهلالي. والطريف أنهم أحضروا «الدليل المصري» للبحث عن اسم يصلح وزيرًا للزراعة. وقفز اسم حسين كامل الشيشيني، وطُلِبَ من رجال «البوليس المخصوص» أن يعثروا عليه!

وللاعتبارات الوطنية دورها في تشكيل عددٍ من وزارات مصر.

ففي ٢ يناير ١٩٢٤ اكتسح حزب الوفد الانتخابات العامة. وأثناء تشكيل الوزارة اعترض الملك فؤاد على تعيين اثنين من الأقباط وزيرين في وزارة تضم في مجملها - بمن في ذلك رئيس الوزارة - عشرة أعضاء. واحتج الملك فؤاد بأن الشارع المصري قد لا يرضى عن هذا التعيين، فقال سعد زغلول: أنا زعيم الأمة وأعرف نبض الشارع المصري. وأصر سعد زغلول على رأيه، ليتولى مرقص حنا بك وزارة الأشغال العمومية، ويتولى واصف بطرس غالي أفندي وزارة الخارجية[٤٣].

ويقول د.محمد حسين هيكل باشا إنه «.. في اليوم الذي تألفت

---

٤٣ لمعي المطيعي، موسوعة نساء ورجال من مصر، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

الوزارة فيه فتح كثيرون عيونهم واسعة من شدة الدهشة. لقد ألف الناس منذ عشرات السنين، وفي عهد الإنجليز أنفسهم أن يكون في الوزارة قبطي واحد، أما سعد فقد أخذ في وزارته اثنين من الأقباط»[٤٤]. واستمرت تلك الوزارة في الفترة بين ٢٨ يناير ١٩٢٤ و٢٤ نوفمبر ١٩٢٤.

ولم يكن الإنجليز بعيدين عن اختيار رؤساء الحكومات، ولعل أبرز مثل على ذلك هو حادث قصر عابدين الشهير في ٤ فبراير ١٩٤٢ عندما حاصرت الدبابات البريطانية القصر وأجبر السير مايلز لامبسون السفير البريطاني في مصر الملك الشاب فاروق على تعيين مصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد رئيسًا للوزراء بعد أن هدده بخلعه من عرشه. وعقب تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ -الذي اعتبره البعض أساسًا لاستقلال مصر، ورآه سعد زغلول «أكبر نكبة على البلاد»- استشار الإنجليز عدلي يكن فيمن يشكل الوزارة، فقال قوله المشهور: «عدلي هو ثروت، وثروت هو عدلي»!

وقد كان!

وهكذا شكَّل عبدالخالق ثروت وزارته في اليوم التالي للتصريح لتدوم هذه الحكومة في الفترة بين أول مارس ١٩٢٢ و٢٩ نوفمبر ١٩٢٢، وهي الوزارة التي عمدت إلى التنكيل بقيادات ورموز حزب الوفد، فألقي القبض على حمد الباسل ومرقص حنا وواصف غالي وعلوي الجزار وويصا واصف ومراد الشريعي وجورجي خياط في يوليو ١٩٢٢، وصدرت ضدهم أحكام بالإعدام في ١٤ أغسطس ١٩٢٢.

٤٤د.محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٨٠.

الأغرب أنه في إبريل ١٩٢٧ شهدت مصر موجة من اضطهاد الوفديين والوطنيين ولاح في الأفق احتمال حل مجلس النواب وإلغاء الحياة البرلمانية، فرأى زعيم الوفد سعد باشا زغلول ترشيح عبدالخالق ثروت لرئاسة الوزارة. وافق ثروت على تشكيل الوزارة، بعد أن رشحه لها زعيم الأمة آنذاك، وأخذ ثروت يتقرب من الوفد، وشكَّل وزارة (٢٥ إبريل ١٩٢٧ - ١٦ مارس ١٩٢٨) ضم إليها عددًا من الأحرار الدستوريين وعددًا من المنتمين إلى الوفد.

وأثناء تشكيل حكومة الوفد في يناير ١٩٥٠، فوجئ إبراهيم فرج بزعيم الوفد مصطفى النحاس يقول له: «هات الردنجوت وتعال يا إبراهيم»، وإذا بالنحاس يختاره وزيرًا للشؤون البلدية والقروية في حكومة النحاس باشا السابعة (١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢).

وبهذا رد النحاس باشا على موقف الملك فاروق من الوفدي العتيد إبراهيم فرج الذي كان شديد الولاء على طول الخط لبلدياته مصطفى النحاس (سمنود، محافظة الغربية). وكان فاروق قد رفض الموافقة على القرار الذي نشرته صحيفة «المصري» في ٦ أكتوبر ١٩٤٣ بشأن تعيين إبراهيم فرج مدير المستخدمين في وزارة الداخلية قاضيًا في المحاكم المختلطة ضمن حركة تنقلات وترقيات واسعة.

على أن الوزارة في مصر كانت تعاني مشكلات تتعلق أحيانًا بشخص رئيس الوزراء. فعلى سبيل المثال، ومع أواخر صيف ١٩٥١، كان زعيم الوفد مصطفى النحاس باشا غائبًا في عالم خاص به وصفه السفير البريطاني السير رالف ستيفنسون يوم ١٥ يونيو ١٩٥١ في خطاب إلى هربرت موريسون وزير الخارجية البريطانية قائلًا:

«إن النحاس (باشا) لا يقوم بأي عمل على الإطلاق، ويبدو من كل ما أسمعه أنه يقضي معظم يومه في الحمام، فقد أُصيب بمرض النظافة، ويضَيع ساعات في العناية ببدنه، والواقع أن برنامجه كما بلغني من أقرب الناس إليه أنه منذ استيقاظه وحتى الساعة الحادية عشرة والنصف موجود في غرفة النوم أو في الحمام، وقُرب الثانية عشرة ظهرًا يخرج ليجري مقابلة أو مقابلتين أو يقرأ بنفسه - أو يسمع ورقة أو ورقتين تُتْلى عليه، ثم يعود إلى جناحه يختفي فيه من الساعة الثانية بعد الظهر حتى الساعة السابعة مساءً، حين يظهر في صالون بيته ويتناول عشاءه ثم يأوي إلى فراشه في الساعة التاسعة».

ويضيف السير رالف ستيفنسون بعد ذلك قائلًا: «لقد جاءني أحد أصدقاء أسرته وهو توفيق مفرج (رجل أعمال ثري من أصل لبناني)، وخلال حديثه معي وجدته حريصًا أن يفضي إليّ بأن النحاس (باشا) أبلغه بأنه لم يعد يهمه أن تخرج القوات البريطانية من مصر. ويضيف مفرج قائلًا «إن ذلك هو أيضًا رأي زينب هانم (زينب الوكيل زوجة النحاس)»!

في تلك الأيام كانت وساوس النحاس الصحية قد بلغت أشدها، حتى إنه عندما كان يضطر إلى الخروج من بيته لمناسبة لا يستطيع أن يتخلف عنها، كان يتبعه باستمرار سكرتير (وأحيانًا ضابط من حراسته الخاصة) - يحمل زجاجة كولونيا لكي يغسل بها الباشا يديه[٤٥].

غير أن النحاس -وكان قد تخطى آنذاك السبعين من عمره- ظل زعيمًا للوفد ورئيسًا للوزارة.

---

٤٥ محمد حسنين هيكل، سقوط نظام!: لماذا كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ لازمة؟، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٣٣٣.

ويشير علي أمين[٤٦] إلى أن النحاس أدخل في وزارته السابعة (يناير ١٩٥٠) كلًا من محمود أبو الفتح، وسليمان غنام، ومصطفى نصرت، وأحمد حمزة، ثم يس أحمد باشا، نكاية في مكرم عبيد باشا، صديقه التاريخي وخصمه اللدود لاحقًا.

وعندما قرأ النحاس أسماء الوزراء الذين اختارهم أثناء اجتماع ضم هؤلاء المرشحين، اعترض محمد الوكيل على اختياره وزيرًا للاقتصاد، وقال: إنني أطالب بوزارة التجارة، فأنا تاجر وأبي كان تاجرًا!

فقال النحاس: ولكن غنام وزير تجارة!

فقال الوكيل: انقلوا غنام من التجارة إلى التموين أو إلى الاقتصاد!

لكن غنام اعترض، وحدث هرجٌ ومرجٌ، إلى أن تدخل فؤاد سراج الدين المرشح وزيرًا للداخلية للتوفيق بين الجانبين، بحيث يبقى الوكيل وزيرًا للاقتصاد وغنام وزيرًا للتجارة.

وأثناء تشكيل الوزارة أخذ النحاس باشا يعتصر ذاكرته بحثًا عن مرشح لوزارة التموين، ثم قال: هناك مستشار كويس اسمه فرحات، أنا فاكر شكله بس ناسي اسمه الكامل.. فرحات اللي كان قاضي في الإسكندرية وله حُكم عظيم في قضايا المظاهرات.

فقال عبدالفتاح الطويل باشا: مرسي فرحات!

فرد النحاس: تمام، مرسي فرحات. روح اطلبه يا فؤاد (سراج الدين) في التليفون واعرض عليه الوزارة.

---

٤٦ علي أمين، هكذا تحكم مصر!، بدون ناشر، القاهرة، ١٩٥١.

واتصل فؤاد سراج الدين بمرسي فرحات وعرض عليه وزارة التموين، وقبلها الأخير، فطلب منه الحضور إلى قصر القبة لحلف اليمين قبل العاشرة مساء.

وفي الموعد المحدد لمح النحاس باشا شخصًا غريبًا لا يعرفه، فسأل: من هذا؟

فقيل له:

مرسي فرحات وزير التموين!

فقال النحاس: أبدًا.. مش هو! ده واحد تاني!

فقيل للنحاس: ولكنك كتبت اسمه في المرسوم ولم يبق إلا دقائق لتتشرفوا بلقاء الملك.

واستسلم النحاس للأمر الواقع. وعند خروج الوزراء في أعقاب مقابلة الملك، صاح النحاس باشا في الوزراء:

افتكرته.. افتكرته. اسمه قطب فرحات، موش مرسي فرحات.

غير أن هذا التذكر جاء بعد فوات الأوان. وبقي قطب فرحات بك مستشارًا، ومرسي فرحات وزيرًا!

لم تكن تلك حالة استثنائية، فقد تولى البعض الوزارة بسبب تشابه الأسماء أو اختلاطها على من يختارون المرشحين للوزارة.

فقد جرى تعيين عبدالمجيد عبدالحق وزير دولة في حكومة

النحاس الأخيرة، ولعبدالمجيد عبدالحق شقيق أكثر شهرة نال الوزارة قبله وعمل وزيرًا للشؤون الاجتماعية وللأوقاف والتموين. وحين دخل عبدالمجيد عبدالحق قيل أيضًا إن المقصود كان هو عبدالحميد عبدالحق وقد أخطأ السكرتير أو مدير المكتب وطلب عبدالمجيد عبدالحق بدلًا من عبدالحميد (وكلاهما ينتميان إلى عائلة شهيرة من مركز أبو قرقاص في محافظة المنيا).

الرواية تبدو جائزة لأن عبدالحميد كان أكثر شهرة، وكان صديقًا لأهل الفن والصحافة إلى درجة أن الموسيقار محمد عبدالوهاب غنى له أغنية ألفت خصيصًا لمساندته في الانتخابات البرلمانية وكان مرشحًا عن دائرة السيدة زينب في منتصف الأربعينيات على الرغم من مقاطعة الوفد لهذه الانتخابات. وكانت أغنية عبدالوهاب تقول: «يا أهل الحي.. يا أهل الدائرة.. يا مجاورين السيدة نظرة.. حلفتكم «بالست الطاهرة» لتجاوبوا وتقولوا الحق.. تنتخبوا مين؟ عبدالحق».

ويشكك البعض في قصة عبدالمجيد عبدالحق، استنادًا إلى أن أخاه عبدالحميد كان قد عمل وزيرًا في وزارة إبراهيم عبدالهادي عام ١٩٤٩، وهكذا كانت عودته إلى الوزارة مع الوفد ١٩٥٠ مستبعدة بعض الشيء.

وفي مارس ١٩٦٨ كان د.إسماعيل غانم الأستاذ بكلية الحقوق في جامعة عين شمس وعميد الكلية مرشحًا للوزارة، وحدث أن سكرتارية الرئيس جمال عبدالناصر اتصلت بالدكتور حافظ غانم، وكان أستاذًا هو الآخر في كلية الحقوق في جامعة عين شمس أيضًا. وهكذا جاء د.حافظ غانم وزيرًا للسياحة في وزارة الرئيس عبدالناصر الأخيرة. وقادت المصادفة إلى ما هو أكثر من هذا، فقد

أقيل د.محمد حلمي مراد فجأة من منصب وزير التربية والتعليم، وهكذا أصبح محمد حافظ غانم وزيرًا للتربية والتعليم، لكن الفرصة لم تضع من د.إسماعيل غانم، بل بالعكس، سعت إليه مرتين ودخل الوزارة وخرج منها، ثم عاد ودخلها في حالة من الحالات القليلة في عهد الثورة.

ففي ١٥ مايو ١٩٧١ وقع الاختيار على إسماعيل غانم ليكون وزيرًا للثقافة في وزارة د.محمد فوزي، وكان د.حافظ غانم لا يزال وزيرًا للتربية والتعليم، في حين كان إسماعيل غانم قد تولى بعد العمادة منصب وكيل جامعة عين شمس. وقد بقى الغانمان معًا في مجلس الوزراء منذ مايو ١٩٧١ وحتى سبتمبر ١٩٧١، حيث خرج الأحدث وهو د.إسماعيل غانم.

ومن حُسن حظ الأخير أنه تولى عند خروجه مباشرة منصب مدير جامعة عين شمس، ثم عاد إلى دخول الوزارة مرة ثانية بعد عامين ونصف العام عند تشكيل وزارة الرئيس السادات الثانية في إبريل ١٩٧٤ كوزير للتعليم والبحث العلمي، وكان أول قانوني يتولى وزارة البحث العلمي (على نحو ما فعل د.مفيد شهاب لاحقًا)، واستمر إسماعيل غانم في الفترة بين ٢٦ إبريل ١٩٧٤ و١٥ إبريل ١٩٧٥ وزيرًا للتعليم العالي والبحث العلمي في وزارة الرئيس السادات الثانية ووزارة د.عبدالعزيز حجازي، الذي كان عميدًا لتجارة عين شمس قبل أن يُختار وزيرًا للخزانة، في الوقت نفسه الذي كان إسماعيل غانم عميدًا للحقوق في عين شمس ومرشحًا فيه لدخول الوزارة في مارس ١٩٦٨.

ومن الطريف أن د.محمد حافظ غانم كان قد ترك الوزارة بعد

إسماعيل غانم بأقل من ثلاثة أشهر حين شكَّل د.عزيز صدقي وزارته في يناير ١٩٧٢، وبقي د.حافظ غانم في مناصب رفيعة القدر في الاتحاد الاشتراكي وصلت إلى أن تولى منصب الأمين العام للجنة المركزية، ثم اختير نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للتعليم العالي في وزارة ممدوح سالم في الفترة بين ١٦ إبريل ١٩٧٥ و١٨ مارس ١٩٧٦ ليخلف صاحب اللقب نفسه في وزارة التعليم العالي، وإن كان يحظى بحكم أقدميته بمنصب نائب رئيس الوزراء، وكأنه «أي حافظ غانم» نال الوزارة بدلًا منه في ١٩٦٨ وخلفه فيها عند خروجه منها لآخر مرة في ١٩٧٥، وهكذا فإن هناك غانمًا تولى وزارتي البحث العلمي والثقافة بالإضافة إلى التعليم العالي وهو أستاذ القانون الخاص د.إسماعيل غانم.

وهناك غانم آخر تولى وزارة التربية والتعليم قبل أن يتولى التعليم العالي، وهو أستاذ القانون الدولي د.محمد حافظ غانم، وكلاهما دخل الوزارة وخرج منها وعاد إليها، وكلاهما أستاذ في حقوق عين شمس، لكن صاحب المصادفة نال حظًا أكثر من المرشح الأصلي.

ويروي د.جلال أمين الحكاية بطريقةٍ ساخرة قائلًا: «وقد تناقل الناس بعد ذلك قصة طريفة أعتقد أنها صحيحة، وهي أن عبدالناصر أثناء اختياره للوزراء الجدد عبّر عن رغبته في أن يدخل الوزارة «غانم بتاع الحقوق»، دون أن يلتفت إلى أن في كلية الحقوق غانمين وليس غانمًا واحدًا، العميد والوكيل. وأغلب الظن أنه كان يقصد إسماعيل غانم، فهو، وليس الدكتور حافظ غانم، المعروف بميوله الاشتراكية وباستقلاله في الرأي. ولكن لسببٍ ما عُرضت الوزارة على الوكيل دون العميد»[٤٧]!

٤٧د.جلال أمين، ماذا علمتني الحياة؟، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٧.

وفي عهد السادات، رُشح محيي الدين عبداللطيف وزيرًا للنقل في وزارة السادات الأولى في مارس ١٩٧٣ لكنه بدلًا من استدعائه، استُدعي شقيقه الحسيني عبداللطيف وعُيِّن وزيرًا للنقل. كان الحسيني عبداللطيف من المهندسين العسكريين المميزين، أما محيي الدين عبداللطيف فعُوِضَ عن هذا واختير محافظًا للقليوبية (نوفمبر ١٩٧٤ - نوفمبر ١٩٧٦)، ثم عُيِنَ نائبًا لوزير المواصلات، وبقي في هذا المنصب الرفيع فترة طويلة، فلما طال العهد بسليمان متولي في المنصب الوزاري آثر محيي الدين عبداللطيف الاستقالة من منصب نائب الوزير واحتفظ برئاسة لجنة النقل والمواصلات في مجلس الشعب.

وليس لأحدٍ بعد هذا أن يستغرب المصدر الذي استقى منه كاتب السيناريو وحيد حامد شخصية بطل فيلمه «معالي الوزير» (٢٠٠٢، إخراج سمير سيف) الذي لعب دوره أحمد زكي.

بالمثل، فإن رئيس الوزراء د.حازم الببلاوى استبعد د.أحمد سلطان، مستشار وزير النقل سابقًا، والذي كان مرشحًا لوزارة النقل، قبل أداء اليمين القانونية بدقائق، بعد ورود تقارير رقابية تطالب باستبعاده. استأذن الببلاوي الرئيس المؤقت عدلي منصور في تأجيل أداء وزيرَي العدل والنقل، اليمين لمدة ٤٨ ساعة، لحين الاستقرار على مرشحين.

هكذا أخبرت إدارة المراسم بمجلس الوزراء د.سلطان بوجود خطأ في الأسماء واعتذروا له عن هذا الخطأ، قائلين إن الشخص المرشح للمنصب موجودٌ الآن في القصر، وطلبت منه مراسم الرئاسة مغادرة القصر، الأمر الذي سبَّب له حرجًا بالغًا، خاصة بعد تلقيه التهاني

من باقي الوزراء[٤٨]. غير أن البلاوي اتصل بالدكتور سلطان في وقت لاحق وأبلغه بأنه مستمر معه، وأنه استقر عليه فعليًا وسيؤدي اليمين عقب انتهاء تقارير الجهات الرقابية، وهو ما لم يحدث.

في المقابل، يوصف محمد العرابي، وزير الخارجية الثالث من بعد ثورة ٢٥ يناير، بأنه وزير خارجية سيئ الحظ، فعلى الرغم من أن اسمه كان يُطرح دائمًا كأول المرشحين لشغل منصب وزير الخارجية إبان عهد مبارك في كل فترة يتردد فيها عن إجراء تغييرات وزارية، فإنه لم يشغل هذا المنصب، وبعد قيام ثورة ٢٥ يناير أصبح العرابي ثالث وزير خارجية لمصر الثورة إلا أنه لم يستمر في موقعه أكثر من ثلاثة أسابيع.

وعلى الرغم من حالة الترحيب الكبير التي استُقبِل بها العرابي لحظة دخوله وزارة الخارجية من عدد كبير من دبلوماسيي الوزارة في أول يوم عمل له كوزير للخارجية، فإنه تعرض طوال فترة توليه للمنصب لهجوم شديد من جانب عددٍ كبير من الحركات السياسية التي اعتبرته من المقربين للرئيس السابق، بالإضافة إلى عمله في مكتبة مصر الجديدة التي كانت ترأس مجلس إدارتها سوزان مبارك، زوجة الرئيس الأسبق. وزاد الهجوم على العرابي بعد تصريح ذكر فيه أن «السعودية شقيقة كبرى لمصر»، حيث واجه انتقادات شديدة وطالب البعض، على رأسهم المفكر الإسلامي د.محمد سليم العوا، بإقالته.

وعقب تقديمه الاستقالة، قال محمد العرابي، وزير الخارجية المستقيل: لقد انتهت القصة أنا رجل لا يسعى لأي منصب، ووجدت

---

٤٨ منصور كامل وخيرراغب وشيماء القرنشاوي ومحمد السنهوري وأحمد يوسف، «ملحق» حكومة الببلاوي، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٨ يوليو٢٠١٣.

أنـه مـن الواجـب أن أقـدم اسـتقالتي لرئيـس الـوزراء د.عصـام شرف حتى أرفـع عنـه أي حـرج أثناء اختيـاره الـوزراء الجـدد في حكومته. وتابـع قائلًا: ذكـرت لرئيـس الـوزراء أننـي أدرك أن هنـاك ضغوطًـا تمـارس عليـه، فلقد شـاهدت مـا يكتـب عـلى فيسـبوك ووسـائل الإعـلام فشـعرت بـأن هنـاك ضغوطًـا كبـيرة تُمـارَس عـلى رئيـس الـوزراء. وأكـد العـرابي أنـه رأى مـن الشـهامة والرجولـة أن ينسـحب، خاصـة أنـه غـير ملتصـق بالمنصـب.[٤٩]

وفـي الوزارة، كما فـي الحياة، ينطبق المثل العامي القائل: «قيراط حظ.. ولا فدان شطارة»!

٤٩ جمعة حمدالله، «العرابي»: رأيت من الشهامة الاستقالة بعد هجوم «فيس بوك»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٨ يوليو ٢٠١١.

obeikandl.com

استقالة الوزير.. الثقافة الغائبة

obeikandl.com

تفتقر مصر إلى ثقافة احترام الشخص المسؤول للواجبات التي يفرضها موقعه ويوجبها منصبه، وبالتالي فإننا نفتقد لمفهوم تقديم المسؤول استقالته حين يعجز عن القيام بدوره، اعترافًا منه بخطئه وعدم قدرته على إدارة شؤون عمله ووزارته بطريقة تتسم بالكفاءة والنزاهة.

متى يقدم الوزير استقالته؟

سؤال يطرح نفسه في بلدٍ يحافظ فيه المسؤول على كرسيه حتى آخر لحظة، ولا يتركه إلا إذا تلقى قرار الإقالة أو الإجبار على الاستقالة من رئيس الجمهورية أو مات.. أما غير ذلك فلا!

الوزير في مصر يُقال ولا يستقيل، ربما لسحر النفوذ والسلطة أو لاعتقاده أنه خارج المحاسبة القانونية. وهو يؤمر بذلك إذا ما ارتكب تجاوزًا وليس لاتباعه سياسة فاشلة. هذا ما تعلمناه من خبرة الممارسات الجارية. والتجاوز الذي نعنيه سياسي عادةً، ولأن تلك هي القاعدة فإن الأسباب الحقيقية للإقالة لا تُعرف، وغاية ما يُعرف منها هو ما ظهر إلى العيان من وقائع. وهو ما يصح فيه القول بأن الوزير يخرج من الوزارة سواء بالإقالة أو في إطار تعديل وزاري، للأسباب التي لا يعرفها الناس وليس تلك التي يعرفونها[٥٠].

في ٢٤ أغسطس ٢٠١٦ كان عنوان الصفحة الأولى لجريدة «الشروق» كالتالي: «(شريف) إسماعيل (رئيس الوزراء) غاضب من نغمة

---

٥٠ فهمي هويدي، الرضا هو الأهم، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٩ أغسطس ٢٠١٦.

التعديل الوزاري»، وفي يوم الجمعة الموافق ٢٦ أغسطس كانت استقالة وزير التموين عنوانًا رئيسيًا لصحف الصباح المصرية. كانت الحجة المعلنة أن تقرير فساد القمح وحكاية إقامته في أحد الفنادق الكبرى «سميراميس» منذ توليه الوزارة قد أثارا علامات استفهام حول الوزير وتسببا في إعفائه من منصبه.

التفاصيل التي ذكرتها جريدة «الأهرام» عن الإقالة كانت كالتالي: تلقى رئيس الوزراء توجيهًا من القيادة العليا (ليس هنا أعلى من رئيس الوزراء سوى رئيس الجمهورية) بإقالة الوزير وإحداث تغيير وزاري محدود. بعد ذلك دعا رئيس الوزراء وزير التموين لاجتماع ثنائي حيث نقل إليه الرسالة وطلب منه أمرين، أولهما أن يكتب الاستقالة بنفسه (أعطاه مهلة لذلك) ثم أن يقرأها على الملأ في مؤتمر صحفي. فعلها الرجل وعرض نص الاستقالة المكتوبة على رئيس الوزراء الذي أقرها، فعقد الوزير المؤتمر الصحفي وأعلنها. بعد ذلك اجتمع رئيس الوزراء معه لمدة ساعة، انصرف بعدها الوزير إلى بيته في الإسكندرية وأسدل الستار على قصته، ليبدأ اللغط حول بدائله والمرشحين للخروج في التعديل الوزاري المرتقب وقتذاك.

بين عامَي ٢٠١٣ و٢٠١٦ «استقيل» ثلاثة وزراء، أولهم وزير العدل المستشار محفوظ صابر.

في ١١ مايو ٢٠١٥، ذهب صابر، بعد أن أطلق تصريحات تشوبها نظرة استعلاء وتمييز على أساس طبقي، لا سند له في الدستور الذي يؤكد المساواة بين جميع المواطنين.

ذهب الوزير بعد أن قال -بعنصرية حاول تغليفها بقناع من

المنطقية- إنه لا يجوز لابن عامل النظافة أن يلتحق بالسلك القضائي.

بعده جاء وزير العدل المستشار أحمد الزند، الذي تورط في تصريح آخر بدت فيه الإساءة إلى مقام النبي محمد.

فقد أصدر المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، قرارًا، في ١٣ مارس ٢٠١٦، بإعفاء الزند من منصبه، بعد رفضه تقديم استقالته في مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء. فيما أعلن نادي القضاة تضامنه مع الزند ودعمه، بعد الهجوم عليه عقب تصريحاته التليفزيونية حول «حبس أي شخص يخالف القانون حتى لو كان النبي».

هذا القرار غير مألوف في استقالات الوزارات، خاصة أنه من المعتاد في حالة إعفاء وزير من منصبه أن يتقدم باستقالته. كان رئيس الوزراء طالب الزند بالاستقالة إلا أن الزند رفض، قائلًا: «عايزين تعفوني من منصبي اعفوني لكني لن أقدم استقالتي»، ما دفع رئيس الوزراء إلى إعفائه من منصبه.

ثم استقال وزير الزراعة صلاح هلال بعد اتهامه بالرشوة وضبط متلبسًا بها، في واقعة مثيرة.

كان رئيس الوزراء، إبراهيم محلب، فوجئ بطلب من الرئاسة باستقبال وزير الزراعة في مكتبه بمجلس الوزراء، بعد مطالبة الوزير بتقديم استقالته، ورفع الحصانة الوزارية عنه تمهيدًا لمحاكمته في إطار قضية الفساد الكبرى بوزارة الزراعة.

استدعت مراسم مجلس الوزراء الوزير هلال مع إعلان قبول استقالته، حيث قالت الحكومة في بيان لها إنها جاءت وفقًا لتعليمات

الرئيس عبدالفتاح السيسي.

لاحقًا، رتبت الأجهزة الأمنية إلقاء القبض على الوزير المقال بعد دقائق من خروجه من مجلس الوزراء، بعد توقيف سيارته بالاتفاق مع الحرس الخاص به في ميدان التحرير على بُعد أمتار من مقر مجلس الوزراء. اختفى صلاح هلال عن كاميرات المصورين منذ لحظة القبض عليه وحتى ظهوره في أولى جلسات محاكمته في ١٢ ديسمبر ٢٠١٥.

أما الإقالة الرابعة فهي تلك التي تمثلت في حالة وزير التموين خالد حنفي.

القاسم المشترك بين الحالات الثلاث المشار إليها يتمثل في ثلاثة أمور، أولها أن كلًا منهم ارتكب واقعة مسيئة إلى الوزير وإلى شكل السلطة بررت عزله. أما الثاني فإن الإقالة تمت بطلب من رئيس الجمهورية. الأمر الثالث أن الإقالة لم يكن لها علاقة بسياسة أي من الوزراء الأربعة.

بشكل عام، تتصدر وزارات الخدمات (التموين، التربية والتعليم، الصحة، الإسكان، النقل) قائمة الوزارات ذات الوزراء الأقصر عمرًا في المنصب؛ لأنها تتماس مع احتياجات المواطنين المباشرة، وأي تقصير فادح سيظهر على الفور ويؤثر على حياة المواطن اليومية. كذلك فإن أي أزمة أو كارثة تكون لها تداعياتها على الوزير نفسه وبقائه في منصبه. وهكذا فإن كارثة قطار -على سبيل المثال- يمكن أن تطيح وزير النقل من منصبه.

وزراء الخدمات هم الأكثر تلقيًا للطعنات واللعنات والعتاب

والمساءلة، الأولى من الناس المطحونين، والثانية من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.. وهؤلاء هم واجهة أي حكومة إن نجحوا طال عمرهم في المنصب، بل طال معهم عمر الحكومة كلها.. وإن فشلوا صارت المحاسبة مضاعفة.

كذلك، أصبحت وزارة الزراعة في مرمى النيران، تارة بسبب فضائح المبيدات المسرطنة، وتارة أخرى بسبب قضايا الرشوة التي تهزها ما بين الفينة والأخرى.

الآن انضم وزراء المجموعة الاقتصادية إلى قائمة المغضوب عليهم، فها هو وزير المالية لا أحد يرضى به: وزراء الخدمات لأنه يُقتر عليهم، وهو المسؤول عن تعاظم سعر الدولار، وانهيار سعر الجنيه.. هو الضالع في كارثة تزايد حجم الديون، داخلية وخارجية.. وكذلك الغلاء والاستيراد على الغارب. أما وزراء الاستثمار والتخطيط والتعاون الدولي، فإن رجل الشارع لا يشعر بدورهم ولا يرى أثرًا لنشاطهم.

الوزراء الذين استقالوا، منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى اليوم، لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، وكان إسماعيل فهمي أهمهم، عندما اختار، بإرادته، أن يترك منصبه كوزير للخارجية، يوم زيارة الرئيس أنور السادات للقدس عام١٩٧٧ . كان إسماعيل فهمي صاحب موقف دون شك، وربما تكون استقالته أبلغ دليل على هذا، ثم إنها أبلغ دليل أيضًا على أن السادات كان هو صانع سياسته الخارجية كما صنعها عبدالناصر من قبل، وصنعها حسني مبارك من بعد.. فلما اختلف السادات مع إسماعيل فهمي حولها، خرج الوزير، لا الرئيس.

كان الموقف المبدئي لإسماعيل فهمي، نادرًا خلال النصف الثاني من القرن العشرين في مصر المحروسة. فرغم أن مصر في العصر الليبرالي (١٩٢٣-١٩٥٢) عرفت الاستقالات لأسباب سياسية ومبدئية، فإن هذا التقليد في الحياة العامة المصرية، اختفى تمامًا أو كاد، مع مجيء الزعيم جمال عبدالناصر إلى السُلطة. لذلك حينما كانت تحدث استقالة من هذا النوع، فقد كان يذكرها المعلقون، ويستذكرها المثقفون لسنوات طويلة. من ذلك، مثلًا، استقالة د.محمد حلمي مُراد، وكان وزيرًا للتربية والتعليم في عام ١٩٦٨، احتجاجًا على استمرار بعض السياسات والمُمارسات الاستبدادية، بعد هزيمة ١٩٦٧، رغم وعد عبدالناصر بعد مظاهرات مارس ١٩٦٨، باحترام إرادة الشعب، وحُكم القانون، ومؤسسات الدولة.[٥١]

بعد رحيل عبدالناصر كتب د.محمد حلمي مراد في العدد ٣٢٣٤ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٩٦ تعقيبًا لمجلة «آخر ساعة» على مقال نشر في شهر أكتوبر ١٩٩٦ حول حوار تم مع سامي شرف، وزير شؤون رئاسة الجمهورية الأسبق، السكرتير الخاص لعبدالناصر، قال فيه:

«فيما يختص بتنفيذ بيان ٣٠ مارس الذي قمت بالمشاركة مع الدكتور عبدالعزيز حجازي وزير المالية بوضع البرنامج التنفيذي له، وكلفت بتقديم تقارير دورية عما تم تنفيذه منه على مستوى الوزارات المختلفة، فقد قدمت تقريرين غير منشورين للرئيس عبدالناصر بنتيجة قيامي بهذه المهمة، وكنت حريصًا على أن أرسل صورة من كل تقرير بصفة شخصية إلى الوزير صاحب الشأن حتى يعرف ما كتبت عن وزارته في هذا الشأن مستندًا إلى ما تلقيته منهم

٥١ د.سعد الدين إبراهيم، معاني العودة إلى الوطن، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١١ سبتمبر ٢٠١٠.

من تقارير حول ما قاموا بتنفيذه دون السماح بإذاعة ما احتوته هذه التقارير في الصحف.

«أما عن الحوار الذي دار بين الرئيس عبدالناصر وبيني في جلسة مجلس الوزراء الأخير التي حضرتها، فقد جرى حول خطابين مرسلين مني لسيادته ومكتوبين بخط يدي دون أن يطلع عليهما أحد فكان يتعلق أولهما بالخلاف الذي نشب بين نادي القضاة وبين وزير العدل وقتئذ الأستاذ السيد أبو نصير والذي كنت أنصح فيه بألا ينتهي هذا الخلاف إلى ما حدث بعد خروجي من الوزارة مما اصطلح على تسميته بمذبحة القضاء.. وكان الخطاب الثاني يتعلق باحتجاجي على منع نشر حديث صحفي كنت قد أدليت به إلى مجلة «روزاليوسف» حول تنفيذ بيان ٣٠ مارس باعتباري المكلف رسميًا بمتابعة هذا التنفيذ ولم يتضمن أي مساس بأحد من السادة الزملاء الوزراء. ولكن الرئيس عبدالناصر لم يكن راضيًا على مخاطبته برسائل كتابية مفضلًا أن يخطر بما جاء فيها عن طريق مقابلته شخصيًا أو الاتصال تليفونيًا، وخرج غاضبًا من الجلسة معلنًا أن التعاون معي أصبح أمرًا غير ممكن.. وهو ما سوف أتناوله تفصيلًا مع نشر هاتين الرسالتين التاريخيتين في الكتاب الذي أراجعه حاليًا لإصداره بإذنه تعالى بعنوان « ١٦ شهرًا في وزارة عبدالناصر».

«وقد امتنعت بعد هذه الجلسة لمجلس الوزراء المنعقدة في ٧/ ٧/ ١٩٦٩ عن الذهاب إلى مكتبي بوزارة التربية والتعليم، غير أنني لم أر أن أرسل للرئيس باستقالة كتابية من الوزارة كما فعلت في مرة سابقة ولم يقبلها متمسكًا باستمراري في الوزارة ثقة منه في شخصي، بل وطلب مني إعلان ذلك على الملأ.. وذلك حتى لا تتكرر الاستقالات من جانبي مما قد يظهرني بمظهر غير الراغب في

الاستمرار في أداء رسالتي، وحتى أعطي الرئيس الفرصة لكي يتخذ قراره بنفسه بإعفائي من منصبي موضحًا أسباب الإعفاء.. وهو ما تم في اليوم الرابع الموافق العاشر من يوليو ١٩٦٩ بنشر قرار إعفائي من منصبي الوزاري، ولكن دون بيان لأسباب هذا الإعفاء».

ظن د.حلمي مراد أن صدر القائد يتسع للنقد الوطني، فإذا بصدره يصبح ضيقًا حرجًا، فكتب مراد استقالته وانصرف. وحين خرج من مقر رئاسة مجلس الوزراء، لم يجد الرجل من يحمله إلى بيته، فحتى سائقه كان فص ملح وذاب.

فور وقوع كارثة تصادم قطاري العياط في ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٩، شعر وزير النقل محمد منصور بأن سحابة إعلامية سوداء سوف تطارده وتضعه في مرمى النيران فقرر تقديم استقالته قائلًا لمقربين في عائلته: «لا مفر من الاستقالة فلن أستطيع منع حوادث القطارات ولا أحد غيري يستطيع»[٥٢].

كان وزير النقل وقتها يشعر بأن عبث القدر تجاوز ما حقق في خطة تطوير السكة الحديد، التي وصفتها حكومته بأنها «معجزة» بعد سنوات طويلة من الجمود والتخلف.

كان هجوم النائب زكريا عزمي، وهو في الوقت نفسه رئيس ديوان رئيس الجمهورية، في لجنة النقل بمجلس الشعب هو ما حسم قرار محمد منصور بالاستقالة التي تعد الأولى من نوعها منذ تولي الرئيس مبارك السلطة في عام ١٩٨١ وكانت المرة الأولى أيضًا التي نسمع فيها

---

٥٢ عادل حمودة، أسرار أول استقالة من منصب الوزير في عهد مبارك، جريدة «الفجر»، القاهرة، ٥ نوفمبر ٢٠٠٩.

عـن وزيـر يسـتقيل لشـعوره الشـخصي بالمسـؤولية السياسـية بسـبب خطـأ وقـع في وزارتـه رغـم مسـاندة الحكومـة الكاملة لـه وغيـاب نيتهـا في إقالته. وكانـت المـرة الأولى كذلـك التـي يُسـمح فيهـا لوزيـر بالاسـتقالة أمـام كاميرات التليفزيـون في بيـان يقـدم فيـه إنجازاتـه، وبعـد مقابلـة رسـمية مـع رئيـس الحكومـة.. وكانـت العـادة قـد جـرت بنـشر خـبر إقالـة الوزيـر عـلى أنـه قـدم اسـتقالته ودون أن يـراه أو يسـمعه أحـد.

وقـال منصـور وهـو عابـس الوجـه خـلال مؤتمـر صحفـي عقـده في القريـة الذكيـة، عقـب لقائـه د.أحمـد نظيـف، رئيـس الـوزراء، إنـه تقـدم باسـتقالته انطلاقًـا مـن إحساسـه بالمسـؤولية السياسـية عـن هـذا الحـادث الأليـم الـذى أوقـع ١٨ قتيـلًا و٣٦ جريحًـا. كان المهنـدس منصـور قـد سـبق لـه تقديـم اسـتقالة شـفهية عقـب حـادث قطـار قليـوب عـام ٢٠٠٦، ورفضهـا رئيـس الـوزراء[٥٣].

وزيـر الإسـكان حسـب الله الكفـراوي، قـدم اسـتقالته ٣ مـرات، وحـين سـئل في حـوار صحفـي عـن السـبب في ذلـك، رد قائـلًا: «أنـا كنـت محاربًـا.. ولا أحـب «الحـال المايـل»[٥٤].

اسـتقالته الأخـيرة كانـت بسـبب مـشروع سـوق العبـور، الـذي أراده على غـرار فكـرة سـوق العاصمـة في باريـس. هنـا يقـول الكفـراوي: «ولكنهـا بـكل أسـف أجهضـت وأرادوهـا مـن غـير مـخ، أي بـدون غرفـة الكنترول

---

٥٣ محمود مسلم وخيرراغب وخليفة جاب الله ومحمد فرغلي ومروى ياسين، قطار «منصور» يتوقف في المحطة الأخيرة: استقالة.. أم إقالة؟، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٩.

٥٤ رانيا بدوي، حسب الله الكفراوي وزير التعمير الأسبق «٢-٢»: إذا أراد الله خيرًا ببلد.. هيأ له مجموعة خير حول الحاكم، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٣ مارس ٢٠٠٨.

التي يتم بمعرفتها تسجيل البيانات الخاصة بالسيارات التي تدخل وتخرج من السوق، ونوعية ووزن حمولتها، وساعة دخولها وخروجها.. وكذلك تم الاعتراض على البوابة الإلكترونية التي تهدف إلى الكشف عن أي مخدرات أو أسلحة داخل حمولة السيارات.. وهذا كان سبب الاستقالة الأخيرة من الوزارة».

وفي ٢٥ سبتمبر ٢٠١٠، وافق الرئيس حسني مبارك على استقالة د.محمود محيي الدين، وزير الاستثمار، بعد تعيينه مديرًا في البنك الدولي، وكلف المهندس رشيد محمد رشيد، وزير التجارة والصناعة، بالإشراف على وزارة الاستثمار.

غير أن عهد الرئيس مبارك شهد إقالة وزير واحد عقب حدوث كارثة، وهو المهندس إبراهيم الدميري، وزير النقل، الذي أجبر على تقديم استقالته عقب كارثة احتراق قطار الصعيد عام ٢٠٠٢. في المقابل، تسببت حوادث عدة في إقالة عدد من الوزراء في عهد مبارك، مثل فؤاد أبو زغلة، وزير الصناعة، واستقالات وزراء الداخلية أحمد رشدي -بسبب أحداث الأمن المركزي عام ١٩٨٦- وزكي بدر وعبدالحليم موسى وحسن الألفي، بسبب تصريحات ومواقف اعتبرتها السلطة تجاوزًا، أو نتيجة التقصير الأمني في مواجهة حوادث إرهابية.

كما أثير جدلٌ حول خروج بعض الوزراء من وزاراتهم دون سابق إنذار، مثل المستشار محمود أبو الليل، وزير العدل، الذي أصر على تأكيد أنه طلب إعفاءه من المنصب، والدكتور محمود أبو زيد، وزير الري، الذي لم يكن لديه علمٌ بالتغيير أو أسبابه، بالإضافة إلى د.إسماعيل سلام، وزير الصحة.

في ديسمبر ٢٠١٢، أعلن المهندس هاني محمود، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، «تقديمه استقالته من منصبه لعدم قدرته على التأقلم مع ثقافة العمل الحكومي، خاصة في ظل ظروف البلد الحالية»،مؤكدًا أنه مستمر في تولي الوزارة حتى اختيار وزير جديد.

وقال محمود، عبر حسابه الشخصي على «تويتر»: «بعد ٣٠ سنة من العمل بالشركات العالمية، لم أستطع التأقلم مع ثقافة العمل الحكومي، خاصة في ظل ظروف البلاد الحالية، لذلك قدمت استقالتي منذ أكثر من شهر وسأستمر بالعمل لحين اختيار الوزير الجديد».

لاحقًا، تبين أن الوزير قرر الاستقالة رسميًا مع نشوب أزمة قصر الاتحادية وما تبعها في ظل عهد الإخوان المسلمين؛ إذ إن هاني محمود واجه ضغوطًا أثناء الأزمة من قبل قيادات بجماعة الإخوان، تهدف إلى تعطيل الاتصالات بمحيط «الاتحادية» أو وضع قيود على إجراء المكالمات، وهو ما رفضه الوزير، معلنًا أنه لن يقبل بأى تعطيل أو قطع الخدمة، وسيتقدم باستقالته إذا طُلِب منه ذلك.[٥٥]

من هؤلاء أيضًا د.زياد أحمد بهاء الدين، نائب رئيس الوزراء، وزير التعاون الدولي، الذي وافق د.حازم الببلاوي، رئيس مجلس الوزراء، في ٣٠ يناير ٢٠١٤، على قبول استقالته، التي تقدم بها، في ٢٣ يناير. يومها كلف الببلاوي وزير التخطيط، د.أشرف العربي، بتولي مهام وزارة التعاون الدولي بصفة مؤقتة، بالإضافة إلى وزارة التخطيط.

---

٥٥ يسري الهواري، مصادر: الضغوط على وزير الاتصالات لقطع الخدمة أثناء أحداث «الاتحادية» وراء استقالته، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٧ ديسمبر٢٠١٢.

خرجت ولم تعد!

obeikandl.com

تعد مصر ثاني دولة في العالم من حيث عدد الوزراء (34) حقيبة بعد إندونيسيا (37)، في حين أن الولايات المتحدة في حدود (14) وزارة فيدرالية، ومعظم دول أوروبا تتراوح ما بين (20 – 22) وزارة فقط، في مصر أحيانًا نستحدث الوزارة، ثم نبحث لها عن اختصاصات وهيكل مالي وإداري وحتى مكان، وكثيرًا ما أنشأنا وزارة ثم تقرر إلغاؤها ثم إعادتها ثم إلغاؤها أو دمجها مع وزارة أخرى.

حدث ذلك مع وزارات السكان والشباب والتطوير الحضاري والتعليم الفني والرياضة والتخطيط والتعاون الدولي والإعلام والتنمية الإدارية والحُكم المحلي والبيئة والبحث العلمي وقطاع الأعمال والاستثمار والمرافق والتجارة الداخلية والآثار والمصريين بالخارج واستصلاح الأراضي والنقل البحري.

هذا يدل على تخبط وعدم وجود رؤية للدولة؛ لأن الرؤية لن تحتاج هذا الكم الهائل من الوزارات ولن تحتاج أيضًا إلى فك وتركيب وزارات، ثم دمجها وإلغائها، ثم إعادتها مرة أخريمعظم الوزارات.

لنأخذ وزارة التطوير الحضاري والعشوائيات نموذجًا.

في عام 2014 نص الدستور الجديد في مادته الـ78 على الحق في المسكن الملائم والتزام الدولة "بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية... وتحسين نوعية الحياة للمواطنين...". فكان ذلك يعد أول ظهور لمصطلح "العشوائيات" في مصدر تشريعي به ثمة من التعريف بالمشكلة وقدر من الإلزام بحلها. وأكدت وزيرة التطوير الحضاري

والعشوائيات د.ليلى راشد إسكندر -في حكومة إبراهيم محلب الثانية- عدم إخلاء أي مواطن قسرًا وعملت على تعديلات تشريعية لضمان أمن الحيازة لسكان المناطق غير الرسمية. ولكن مع إلغاء الوزارة تم إيقاف العمل على هذا القانون وإرجاء التعديلات التشريعية إلى أجل غير مسمى.

قبل ذلك، تم إقرار قانون البناء الموحد رقم 119 لسنة 2008 في شهر مايو، ونص على تأسيس المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية برئاسة رئيس مجلس الوزراء ويضم الوزراء المعنيين بالعمران من بينهم الدفاع، والاستثمار، والإسكان، والذي يختص في إقرار الأهداف والسياسات العامة للتخطيط والتنمية العمرانية والتنسيق بين الوزارات (المادة 3)، وتأسيس صندوق لترميم وإعادة بناء المساكن الآيلة للسقوط، من خلال منح وقروض ميسرة للسكان غير القادرين (المادة 97). ولكن انتظرت الحكومة حتى وقوع كارثة صخرة الدويقة في سبتمبر من العام نفسه لتأسيسهما، حيث صدر قراران جمهوريان رقمي 298 و305 في شهر أكتوبر 2008؛ الأول بإنشاء المجلس الأعلى، والثاني لإنشاء صندوق تطوير المناطق العشوائية ليتبع رئاسة مجلس الوزراء، وهو صندوق يختلف تمامًا عن صندوق الترميم المذكور في قانون البناء[56].

في أغسطس 2012، مع تشكيل حكومة محمد مرسي، تم فصل ملف مرافق مياه الشرب والصرف الصحي عن وزارة الإسكان، وهو ملف ضخم يستحوذ على نحو نصف ميزانية الوزارة، وتأسيس وزارة المرافق ومياه الشرب والصرف الصحي بدون أي سبب معلن. عملت الوزارة لأقل من عام حتى أول حكومة للرئيس عدلي منصور

٥٦ د.ياسر ثابت، **الموت على الطريقة المصرية**، دار اكتب، القاهرة، ٢٠١٦.

في يوليو 2013، حين تم إلغاؤها وإعادة ملفها لوزارة الإسكان، أيضًا بدون سبب.

في مايو 2014 أصدر عدلي منصور قانون الإسكان الاجتماعي، قانون 33 لسنة 2014، والذي نص على إنشاء "صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي" برئاسة وزير الإسكان، ليتولى تمويل وإدارة وإنشاء الوحدات السكنية لبرنامج الإسكان الاجتماعي (المادة 8). هذا رغم وجود صندوق آخر مختص بالإسكان وتابع لوزارة الإسكان، وهو صندوق دعم وضمان التمويل العقاري الذي يختص "بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية لإقامة مساكن اقتصادية" (قرار رئيس الجمهورية رقم 4 لسنة 2003).

بعدها بشهر عند تشكيل حكومة إبراهيم محلب الثانية في يونيو 2014، تم استحداث وزارة الدولة للتطوير الحضاري والعشوائيات بدون مقدمات، وتم ضم صندوق تطوير العشوائيات لها، بالإضافة إلى ملف إدارة المخلفات الصلبة والذي كان من مهام وزارة البيئة. هل كانت مبادرة لتطبيق الدستور، حيث جاء أحد اختصاصات الوزارة حسب قرار رئيس الوزراء رقم 1252 لسنة 2014 مطابقًا لنص المادة 78 على الحق في السكن، أم هل كان نتيجة لمطالبات حملة "مين بيحب مصر لتطوير العشوائيات" أثناء الانتخابات الرئاسية؟ لن نعرف. ففي سبتمبر 2015، مع تشكيل حكومة شريف إسماعيل، تم إلغاء وزارة التطوير الحضري، مرة أخرى بدون مقدمات، وتم ضم صندوق العشوائيات إلى وزارة الإسكان.

الشاهد أنه في مصر تُولد الوزارات وتعيش وتموت من دون أن يسأل أحد أو حتى يفهم لماذا ولدت، ولماذا اختفت، وما هي

الفلسفة التي كانت وراءها، الأمر الذي يؤدي إلى الاضطراب عند إجراء أي تعديل وزاري.

في الصدارة تأتي وزارات الصناعة والتجارة، والتموين، والتخطيط، والتعاون الدولي، والشباب، والاقتصاد، وقطاع الأعمال العام، فمن يصدق أن وزارة التجارة والصناعة كانت مصلحة تابعة لوزارة المالية قبل ميلادها عام ١٩٣٥؟ وعندما أصبحت وزارة تولاها أحمد نجيب باشا واستمرت حتى عام ١٩٥٦، حيث أصبحت وزارة مستقلة ووزارة أخرى للتجارة، ثم اختفت وأدمجت في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية عام ١٩٦٤، وانضمت وزارة التجارة الداخلية إلى التموين، وبعدها اختفت وأُدمجت التجارة الداخلية بالتجارة الخارجية، ثم عادت عام ١٩٧٨ لتكون ضمن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وفي عام ١٩٦٧ اندمجت وزارة الصناعة مع البترول والثروة المعدنية، وانضمت وزارة التموين مع وزارة الشؤون الاجتماعية والتأمينات.

أما عن حال وزارة التخطيط فحدث ولا حرج، وهو ما يؤكد غيبة التخطيط؛ إذ تأتي وزارة التجارة والصناعة أيضًا مرة مع التموين، ومرة أخرى مع الثروة المعدنية، ومرة ثالثة مع التنمية والتكنولوجيا، ومرة رابعة مع التجارة والصناعة. لم يقف هذا الأمر عند التاريخ الحديث بل ظل مستمرًا في التاريخ المعاصر ومنذ عشرين عامًا؛ إذ تأتي وزارة التخطيط منذ وزارة الجنزوري في ٤ يناير ١٩٩٦، مرة مع التنمية المحلية، ومرة أخرى مع التنمية الاقتصادية، ومرة ثالثة مع التعاون الدولي، ولم يخرج الدمج والفك والتركيب أيضاً عن سياسة الاضطراب، وغيبة السياسات حتى الآن، ففي حكومة أحمد شفيق عام ٢٠١١ كانت لدينا وزارة التعاون الدولي، واختفت وزارة التخطيط، وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والتضامن

الاجتماعي، والتجارة والصناعة، والقوي العاملة والهجرة والبترول، والأسرة والسكان والآثار، ثم في عهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، في حكومة عصام شرف، وفي ذات العام ٢٠١١ أُدمجت وزارة التخطيط مع التعاون الدولي، وأضيفت التعليم العالي إلى البحث العلمي والتكنولوجيا، وأضيفت إلى وزارة التضامن العدالة الاجتماعية، وإلى البترول الثروة المعدنية، وأضيفت وزارة التموين والتجارة وبلغ عدد الوزارات ٢٦ وزارة[57].

وفي حكومة هشام قنديل عام ٢٠١٢، عهد مرسي، قفز عدد الوزارات إلى ٣٥ وزارة، أي بزيادة تسع وزارات مرة واحدة، وأضيفت التأمينات إلى الشؤون الاجتماعية، وولدت وزارة المرافق ومياه الشرب، وعادت وزارة التموين والتجارة الداخلية، والصناعة والتجارة الخارجية، ووزارة للشباب وأخرى للرياضة، لكل منهما وزارة مستقلة.

وفي حكومة محلب عام ٢٠١٤ كانت وزارة التجارة والصناعة والاستثمار وزارة واحدة، وكذلك التخطيط والتعاون الدولي، والتنمية المحلية والتنمية الإدارية، الشباب مع الرياضة في وزارة واحدة.. ووزارة التموين ووزارة التضامن الاجتماعي والثقافة واختفت وزارة الآثار.

وفي حكومة محلب الثانية أضيفت إلى الصناعة والتجارة المشروعات الصغيرة، وولدت وزارة التطوير الحضاري والعشوائيات، وبلغ عدد الوزارات ٣٤ وزارة.

---

٥٧ د.شوقي السيد، **التعديل الوزاري والاختبار الأصعب لمجلس النواب! «١-٢»**، جريدة «**المصري اليوم**»، القاهرة، ٣ فبراير ٢٠١٧.

أما حكومة شريف إسماعيل، المشكلة منذ ٩ سبتمبر ٢٠١٥، ولم يكن مجلس النواب قد بدأ دور انعقاده بعد، فقد ولدت وزارة الآثار من جديد، ووزارة الاستثمار، وأصبحت وزارة التخطيط مع المتابعة والإصلاح الإداري وزارة واحدة.. وأدمجت الشباب والرياضة في وزارة واحدة.. والتموين والتجارة الداخلية.. ووزارة التضامن الاجتماعي وزارة مستقلة.. ووزارة التعاون الدولي وزارة مستقلة.. ووزارة للآثار وأخرى للثقافة.. ووزارة للهجرة.. وبلغ عدد الوزارات ٣٢ وزارة بالتمام والكمال، ثم ما لبث أن أصابها التعديل الوزاري في ١٣ مارس ٢٠١٦، أي بعد أول انعقاد لمجلس النواب بشهرين، فخرج تسعة وزراء، وعادت وزارة قطاع الأعمال العام من جديد، وأصبح لدينا ٣٤ وزارة منذ مارس ٢٠١٦.

ولنا بعد ذلك كله أن نتساءل عن السبب في أن عدد الوزارات خلال فترة من ٢٠١١ حتى تشكيل الوزارة الأخير، وخلال هذه الفترة الوجيزة يترنح عددها من ٢٦ إلى ٣٥ وزارة.

مرة أخيرة، كل هذه الوزارات في حاجة إلى نظرة أعمق وأشمل، لمنع التداخل فيما بينها، وتقليل عددها، بما يتناسب مع احتياجات مصر وشعبها.

وأي كلام غير ذلك، فائض عن الحاجة.

obeikandl.com

وزراء وراء القضبان

obeikandl.com

شـهدت مـصر طـوال أكثـر مـن سـتة عقـود فراغًـا تشريعيًـا نجـم عـن عـدم وجـود قانـون ينظـم محاكمـة الـوزراء. رغـم الحاجـة لوجـود قانـون بهـذا المعنـى يواجـه جميـع التغـيرات والتطـور الـذي طـرأ عـلى الحيـاة الاقتصاديـة والسياسـية والاجتماعيـة في مـصر، بعـد أن أصبـح لديهـا وزراء رجـال أعـمال وحـدث خلـل في الهيـاكل الاجتماعيـة وتفـاوت هائـل بـين الطبقـات، وطـرأت أفعـال وجرائـم جديـدة لم تكـن معروفـة في مـصر مـن قبـل.

ويكفـي أن نشـير إلى زيـادة عـدد الـوزراء من القطـاع الخـاص في الحكومة المصريـة خـلال العقـد الأول مـن القرن الحـادي والعشريـن؛ إذ وصـل عدد هـؤلاء إلى سـتة أعضـاء (يحملـون حقائـب التجـارة والصناعـة، والزراعـة، والنقـل، والصحـة، والإسـكان والمرافـق، والسـياحة) في حكومـة أحمـد نظيـف الأخـيرة، مقابـل اثنـين فقـط (همـا الصناعـة والتجـارة، والسـياحة) في الحكومـة التـي سـبقتها والتـي شـهدت بدايـة هـذه الظاهـرة[٥٨].

تلـك الظاهـرة، رجـال الأعـمال المسـتوزرون، كانـت دافعـًا إلى التأمـل والمراجعـة، ذلـك أن الوزيـر ليـس موظفـًا عاديـًا بـل مسـؤول عن سياسـة وقـرارات كـبرى، ويجـب أن يحاسـب -في ظـل مبـادئ الشـفافية والمسـاءلة والحوكمـة أو الحكـم الصالـح- بموجـب قانـون واضـح وأمـام محكمـة تقـدر قراراتـه في شـأن تنفيـذ السياسـة العليـا، والأمـوال المعهـود بهـا إليـه،

٥٨ عبدالفتاح الجبالي، نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر، في: عبدالفتاح الجبالي وهناء عبيد (تحرير)، نحو مجتمع أكثر شفافية في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤٢.

وليس من المعقول أن يعامل الوزير كموظف لديه عهدة[٥٩].

ووفقًا لهذه الرؤية، فإن الوزير الفاسد يُصنَف عادة في مرتبة أهل «الفساد الكبير»، الذي يطلق عليه «الاستيلاء على الدولة» ويسميه البعض الفساد السياسي[٦٠]، وهو الذي يهدف إلى تغيير القواعد المنظمة للدولة لكي تحابي مصالح البعض وتتجاهل المصلحة العامة. فالوزير إن فسد، فإنه يؤثر بشكل مباشر على التشريعات والسياسات العامة، ويقوض البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهك القواعد القانونية والإدارية بطرق تتنوع ما بين الرشوة والاحتكار والابتزاز واستغلال النفوذ والمحاباة والمحسوبية والاختلاس.

اللافت للانتباه أنه مع الحاجة إلى استحداث فلسفة جديدة تتعلق بكيفية محاكمة الوزراء والجهة التي تنظر في تلك القضايا، أثيرت عدة تساؤلات منها: هل يكون القضاء كاملًا أم يتضمن عناصر سياسية إلى جانب القضاء، خاصة أنه قد نوقشت بالفعل هذه القضية في سنة ١٩٨٠ بمناسبة إنشاء مجلس الشورى وفي أعقاب التعديلات الدستورية آنذاك.. فقد كانت هناك فكرة أن يختص مجلس الشورى بالمحاكمة الخاصة بالوزراء، ولكن تم استبعاد هذه الفكرة في الأعمال التحضيرية. وقيل إن سبب ذلك هو الحرص على مستقبل المجلس في الحياة السياسية حتى لا تتصارعه التيارات السياسية المختلفة. ولذلك تم حذف النص في المشروع وعدنا إلى ما كانت عليه الحال، حيث لا

---

٥٩ رانيا بدوي، محافظ القليوبية في حوار الملفات الساخنة: (٢-٢).. عدلي حسين: المظاهرات أجبرت الحكومة على حل مشكلات الناس.. والقطاع العام كان عبئًا على الدولة، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٥ أغسطس ٢٠١٠.

٦٠ بيير لاكوم، الفساد، ترجمة: سوزان خليل، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩.

توجد جهة مختصة تحاكم الوزراء في مصر[٦١].

وهكذا أفلت وزراء من المحاسبة والمحاكمة بالرغم من الأحداث التي جرت في بر مصر خلال السنوات العشر السابقة لثورة ٢٥ يناير، مثل حريق قطار الصعيد والعبَّارة الغارقة «السلام ٩٨» وقبلها العبَّارة «سالم إكسبريس»، وحريق مسرح بني سويف، وجرائم المبيدات المسرطنة، وجرائم الفساد الكبرى في وزارة الإسكان وقطاعاتها المختلفة. ولم نجد من يملك الجرأة من الوزراء كي يعلن مسؤوليته السياسية عن تلك الوقائع المفزعة، ليتم الاكتفاء بتقديم كباش فداء لهذه الجرائم حتى يقفل ملفها[٦٢].

يحدث هذا على الرغم من أن الوزير -أي وزير- يعد من الناحية السياسية مسؤولًا عن السياسة الخاطئة في وزارته، والقرارات العشوائية التي تنتج عنها كوارث؛ لأنه في النهاية مسؤول عن الأجهزة والأشخاص المعاونين له. كما أن مسؤولياته تأتي نتيجة خطأ في اختياراته لمعاونيه أو خطأ وتقصير في الرقابة والإشراف على مرؤوسيه[٦٣].

محكمة النقض سعت إلى سد هذا الفراغ التشريعي في سنة ١٩٧٩ حين أقرت بأن القضاء العادي يختص بمحاكمة الوزراء على الجرائم التي تقع منهم أثناء العمل وبسببه، باعتبار أن القضاء هو صاحب الولاية العامة في المحاكم والمساءلة لأي مواطن، ومنهم الوزراء.

---

٦١ **أمل إبراهيم سعد، قانون محاكمة الوزراء في الثلاجة، جريدة «الأهرام»، القاهرة، ٢ ديسمبر ٢٠٠٩.**

٦٢ **د.ياسر ثابت، محاكمة الرئيس: البحث عن القانون الغائب، دار اكتب، القاهرة، ٢٠١٣.**

٦٣ **قانون محاكمة الوزراء، جريدة «الفجر»، القاهرة، ١٢ مايو ٢٠٠٦.**

وبالفعل تم تطبيق ذلك في قضية صفقة طائرات بوينغ سنة ١٩٧٩ التي تمت فيها محاكمة المهندس طيار أحمد نوح أحمد، أول وزير للطيران المدني في مصر، بتهم التربح وإهدار المال العام، وكذلك قضية القمح الفاسد التي تمت فيها محاكمة وزير الاقتصاد ونائب رئيس الوزراء في ذلك الوقت، حيث تمت محاكمة كل منهما أمام محكمة النقض.

والشاهد أن كل الوزراء الذين خضعوا للتحقيق أو المحاكمة طوال عقود طويلة، جاء ذلك بعد إقالتهم من مناصبهم، أو حتى في عهود تالية أعادت فتح الملفات القديمة ومحاسبة أركان النظام السابق بأثرٍ رجعي. بل إن معظم من حوكموا من الوزراء كانوا ممن تخلصت منهم «مغسلة الوحوش». والأخيرة هي من أسرار العهود القديمة في الحُكم. كلما ازداد الغضب الشعبي فُتِحَت أبواب المغسلة وألقي فيها بوحش من الوحوش الضارية في السلطة؛ ليهدأ الغضب وتنظف سمعة الحُكم / السلطة / النخبة / الدولة.

عقب ثورة ٢٥ يناير، حوكم عددٌ كبير من الوزراء بل ورؤساء الحكومات، رغم أن معظم هؤلاء الوزراء نالوا أحكامًا بالبراءة بعد سلسلة محاكمات مطولة.

تاريخ محاكمة الوزراء في مصر يبدأ من خمسينيات القرن العشرين.

فقد أعلن الرئيس محمد نجيب في خطبة له بمؤتمر شعبي في ميدان الجمهورية يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ قرار مجلس قيادة الثورة محاكمة بعض السياسيين القدماء الذين اتهموا بالاتصال بدول أجنبية.

وشكلت محكمة الثورة برئاسة قائد الجناح عبداللطيف البغدادي

وعضوية البكباشي أنور السادات وقائد الأسراب حسن إبراهيم، وانعقدت في مبنى قيادة الثورة للجزيرة، وبدأت أولى جلساتها يوم السبت الموافق ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣.

وهكذا حوكم رئيس الوزراء سابقًا إبراهيم عبدالهادي بتهمة الاتصال في سنة ١٩٥٣ بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر وبمصلحة البلاد العليا. وشملت قائمة الاتهامات اتهامه بالعمل في ١٩٤٨ على الزج بالجيش المصري في معركة فلسطين قبل أن يتخذ الجيش أهبته لخوض غمارها. كما اتُهِمَ بإشاعة حُكم الإرهاب أثناء رئاسته للوزارة سنة ١٩٤٨-١٩٤٩ وهيأ لأعوانه الأسباب التي يسَّرت لهم قتل الشيخ حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين.

صدر الحُكم ضد عبدالهادي بالإعدام، وخُفِفَ إلى السجن المؤبد ومصادرة كل ما زاد من ممتلكاته وأمواله عما ورثه شرعًا، ثم أفرج عنه صحيًا في 1954.

أما الوزير السابق إبراهيم فرج فقد اتُهِم بالاتصال سنة 1953 بجهات أجنبية تهدف إلى الإضرار بالنظام الحاضر وبمصلحة البلاد العليا، والمساهمة الفعالة مع جماعات سرية ذات نظام هدام ترمي إلى مناهضة نظام الحُكم الحاضر والإضرار بمصالح البلاد. صدر الحكم ضد فرج بالسجن 15 سنة، ثم أفرج عنه صحيًا.

وواجه الوزير السابق محمود سليمان غنام اتهامات عدة، بينها أنه في سنة 1953 اشترك في نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامة ترمي بوسائلها غير المشروعة إلى مناهضة النظام الحاضر والأسس التي قامت عليها الثورة. وأوردت لائحة الاتهام أنه في سنة 1951-1950

أتى أفعالًا ساعدت على إفساد الحُكم والحياة السياسية واستغل نفوذه استغلالًا لم يرع فيه صالح الوطن أثناء توليه مهام وظيفة عامة في البلد.

صدر الحُكم ضد غنام بالسجن 15 سنة مع وقف التنفيذ كافة الإجراءات التي اتبعت في أراضي ناحيتي مريوط وطهواي ومصادرة تلك الأراضي لصالح الشعب.

واتهم الوزير السابق أحمد عبدالغفار بالمساعدة على إفساد الحُكم واستغلال النفوذ لمنفعته الشخصية. صدر الحكم إلزامه برد تكاليف شق مصرف الجيار مبلغ 63 ألف جنيه قيمة ما استفاده نتيجة لإنشاء المصرف، وسجلت له المحكمة موقفه ضد طغيان فؤاد وفاروق.

أما وزير الداخلية سابقًا فؤاد سراج الدين، فقد واجه تهمة خيانة أمانة الحُكم من يناير 1950 إلى يناير سنة 1952 بتوجيه سياسة الحكومة الوفدية إلى الخضوع والاستسلام لفاروق واستغلاله للنفوذ.

صدر الحُكم ضده بالسجن 15 سنة ومصادرة كل ما زاد من أموال وممتلكات شقيقيه يس سراج الدين من 13 يناير سنة 1950 إلى 27 يناير سنة 1952 لصالح الشعب، وإبطال صفقتَي استئجار كل من قطعتيّ أرض بلاتشي والأرض الكائنة على ناصيتي شارع الملكة ومدخل نفق شبرا (سينما فلوريدا وممتلكاتها). وقد أفرج عن فؤاد سراج الدين صحيًا في وقتٍ لاحق[64].

---

٦٤ تشكيل محكمة الثورة سبتمبر سنة ١٩٥٣.. أحكام محكمة الثورة، موسوعة مقاتل الإلكترونية،
٢١http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia/Thawra١٩٥٢/Thawra٢٥mol.doc_cvt.htm.

مسلسل محاكمة الوزراء السابقين امتد إلى حكومة أحمد نظيف، وشمل وزراء الداخلية (حبيب العادلي)، والسياحة (زهير جرانة)، والإسكان (أحمد المغربي)، والإعلام (أنس الفقي وصفوت الشريف) إلخ. وقبلهم خضع وزير الإسكان سابقًا محمد إبراهيم سليمان، للتحقيق معه مرتين في نيابة الأموال العامة العليا قبل محاكمته عقب ثورة ٢٥ يناير، وتوفيق عبده وزير السياحة الأسبق الذي حوكم في قضية «نواب القروض»، ود.محيي الدين الغريب وزير المالية الأسبق الذي حُكِمَ عليه في ٢٨ فبراير ٢٠٠٢ بالسجن ٨ سنوات، قضى منها ٢٥ شهرًا حتى قضت محكمة النقض ببراءته في قضية «الجمارك الكبرى»، التي اتُهِمَ فيها الغريب ورئيس مصلحة الجمارك ومعهما ٥ من المسؤولين ورجال أعمال بالتسبب في ضياع ٣٤ مليون جنيه[٦٥].

وفي ظل عدم وجود سوابق عن تقديم وزير واحد للمحاكمة أو ملاحقته قضائيًا أثناء توليه منصبه منذ أكثر من خمسة عقود، عاد إلى الواجهة جدلٌ قائم منذ فترة طويلة حول مقولة سائدة ومسيطرة تخلع على الوزراء حصانة كاملة من أي ملاحقة قضائية. وهي مقولة يصعب أن نجد لها أساسًا قانونيًا صحيحًا وقاطعًا. ومبعث هذا في تقديرنا هو «الخلط بين التجاوزات السياسية مثل مخالفة أحكام الدستور أو واجبات المنصب بحكم القسم الذي يؤديه الوزراء عند تسلم مهام مناصبهم أو عدم تنفيذ توجيهات المستويات الأعلى في هرم السلطة، وبين الأفعال التي يجرمها قانون العقوبات وغيره من القوانين التي تحدد أفعالًا على سبيل الحصر ثم تقضي بتجريمها وتحدد العقوبات التي توقع على مرتكبها دون تفرقة بسبب المنصب أو الجنس أو الجنسية.

---

٦٥ **سعيد الشحات، محيي الدين الغريب.. يعرف الذي تسبب في سجنه ظلماً ٢٥ شهرًا.. لكنه يصمم على عدم الكشف عن حقيقته، موقع «اليوم السابع» الإلكتروني، ١١ فبراير ٢٠١٠.**

ولا يتمتع بالحصانة الكاملة عن الملاحقة القضائية عن هذه الجرائم إلا رؤساء الدول والدبلوماسيون المعتمدون لدى الدولة»[٦٦].

وإذا كان دستور ١٩٧١ ينص على أن لرئيس الجمهورية أو لمجلس الشعب حق إقالة الوزير أو محاكمته عما يقع منه من جرائم أثناء تأدية أعمال وظيفية أو بسببها، فإن ما يهمنا هو أنه لم يحدث أن حوكم وزير واحد وهو على مقعد الوزارة؛ لأنه لا قانون يحكمه.

وهذا ما دعا الكاتب الصحفي مجدي مهنا إلى السخرية من ذلك في عام ٢٠٠١ بقوله إن عدم محاكمة الوزراء الحاليين «ربما لأن مفهوم الحكومة للشفافية هو أن كل وزير حالي نزيه وصفحته نقية ولا تشوبها شائبة أو شبهة مخالفة.. لكن عندما يتحول إلى «سابق» هنا يصبح من حق الحكومة والأجهزة التابعة لها أن تبحث في ملفاته وتفتش في أوراقه وتجري معه التحقيقات ويحال إلى محاكم الجنايات وأمن الدولة العليا.

«يحدث هذا مع الوزير السابق.. الذي كان وزيرًا حاليًا.. والكثير من المخالفات المنسوبة إلى هذا «السابق» تمت حينما كان «حالي» وكانت معروفة والصحف نشرت بعضها وألسنة الناس والرأي العام تداولتها.

«ومع ذلك فكل الوزراء «الحاليين» أطهار وأنقياء إلى أن يتحولوا إلى «سابقين» ولم يشذ عن هذه القاعدة وزير أو مسؤول واحد».[٦٧]

---

٦٦ **إبراهيم يسري، للنائب العام صلاحية ملاحقة الوزراء جنائيًا، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٤ أكتوبر ٢٠١٠.**

٦٧ **مجدي مهنا، جريدة «الوفد»، القاهرة، ٨ يونيو ٢٠٠١؛ في: «جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٩ مارس ٢٠١١.**

وربما كانت أشهر محاكمة لوزير بعد خروجه هي قضية «وستنغهاوس»، والتي اتُهِمَ فيها وزير الكهرباء الأسبق أحمد سلطان في عام ١٩٧٨ -وكان قد ترك منصبه- بالحصول على رشوة في يناير ١٩٧٤ بالمخالفة للتشريعات الفيدرالية الأميركية التي تحظر دفع رشوة أو عمولة في صفقة خارجية تحقيقًا لمبدأ التكافؤ، وحفاظًا على مبدأ المنافسة بين الشركات الأميركية[٦٨].

بدأت قضية «وستنغهاوس» عندما أصدر مصطفى خليل بيانًا في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٨ مفاده أن وزارة العدل أقامت دعوى قضائية على شركة «وستنغهاوس» للكهرباء طبقًا للقانون الأميركي تتهمها بتقديم رشوة في عقدين أبرمتهما في مصر. وعلى ذلك بادر رئيس مجلس الوزراء في اليوم نفسه بالاتصال بالسفير الأميركي في القاهرة وطلب منه موافاة السلطات المصرية بالتفاصيل في هذه القضية، والتي تورط فيها المهندس أحمد سلطان الذي شغل منصب وزير الكهرباء ونائب رئيس الوزراء. وكان المحقق الرئيسي في القضية هو المستشار أحمد سمير المحامي العام، وشارك في التحقيق ماهر الجندي رئيس محكمة الاستئناف الأسبق، الذي أكد أن القانون الأميركي يجرم تصرفات الشركات الأميركية التي تدفع رشى ولكنه لا يجرم الأشخاص، وقد دفعت الشركة ٧٥٠ ألف دولار من أجل تسهيل إرساء محطة كهرباء غرب القاهرة الوحدة الرابعة على «وستنغهاوس»، ليتم حفظ القضية[٦٩].

ورأى البعض أن القصة في أصولها تعود إلى مساع أميركية لوقف

---

٦٨ د.ياسر ثابت، محاكمة الوزراء بقانون منتهي الصلاحية، جريدة «الفجر»، القاهرة، ١٣ يونيو ٢٠٠١.

٦٩ أشرف سيد، من الأمريكية إلى الألمانية: التاريخ الأسود للرشاوى الأجنبية في مصر، جريدة «الأنباء الدولية»، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٠.

البرنامج النووي المصري الطموح حينذاك الذي كان أحمد سلطان يتبناه. خرج سلطان من المحاكمة بريئًا، لكنه دفع من مستقبله وسمعته ثمنًا لتصفية حسابات سياسية ونووية بين مصر والولايات المتحدة.

ولعبت السياسة دورًا في محاكمات الوزراء، حيث لا يدوم حلفاء ولا يبقى أصدقاء!

في هذا الإطار دارت قضية محاكمة وزراء ١٥ مايو ١٩٧١، أو من أطلق عليهم حينذاك تعبير «مراكز القوى» التي رأى الرئيس أنور السادات أنها تناصبه العداء وتخطط لإزاحته من منصبه الرئاسي.. شملت تلك القضية كُلًا من شعراوي جمعة نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، وسامي شرف وزير شؤون رئاسة الجمهورية، ومحمد فائق وزير الإعلام، ومحمد سعد الدين زايد وزير الإسكان والمرافق، وحلمي محمد السعيد وزير الكهرباء، وعلي زين العابدين صالح وزير النقل، وعلي صبري نائب رئيس الجمهورية آنذاك.. وغيرهم ٩١ متهمًا، بينهم وزراء ومسؤولون معروفون في تلك القضية التي كانت تمثل ما وصفه الإعلام الموالي للرئيس السادات بأنها ذروة «ثورة التصحيح»، أو تصفية الخصوم من ذوي العيار الثقيل اعتبارًا من منتصف مايو ١٩٧١.

واجه الوزراء الذين حوكموا في تلك القضية تهمة الخيانة العظمى في جلسة ٢٥ أغسطس ١٩٧١ بمحكمة الثورة. وطلب المدعي العام معاقبة المتهمين بموجب المواد (٥) و(٦) و(٧) من القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٨ الخاص بمحاكمة الوزراء[٧٠].

---

٧٠ د.ياسر ثابت، محاكمة الوزراء بقانون منتهي الصلاحية، مصدر سابق.

وفي ٩ ديسمبر ١٩٧١، قضت محكمة الثورة بإعدام كل من علي صبري وشعراوي جمعة وسامي شرف، وأمر السادات بتخفيف الحكم على الثلاثة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة. وقضت المحكمة أيضًا بالأشغال الشاقة المؤبدة على الفريق أول محمد فوزي، وأمر السادات بتخفيف الحكم إلى الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة. كما صدرت أحكام أخرى، بينها الأشغال الشاقة لمدة ١٠ سنوات على محمد فائق، والسجن لمدة خمس سنوات على محمد سعد الدين زايد. وأصدرت المحكمة ١٤ حكمًا بالبراءة و١٥ حكمًا بالحبس مع وقف التنفيذ على عدد آخر من المتهمين[٧١].

دعونا هنا نتذكر ما قاله د.حسين مؤنس في كتابه «باشوات وسوبر باشوات: صورة مصر في عصرين»: «خلال ١٥٠ عامًا من تاريخ مصر (١٨٠٥ - ١٩٥٢) حكم الباشوات بلادنا وملكوا كل شيء فيها: السياسة والجاه وصدارة المجتمع والقصور والأموال والضياع، وفي يوليو ١٩٥٢ انتزعت منهم الثورة السياسة وصدارة المجتمع.. ولكن: من الذي استولى على القصور والأموال والضياع؟ السوبر باشوات: باشوات بلا ألقاب وأشراف بلا شرف وناس بلا إنسانية ومواطنون بلا وطنية...»[٧٢]

---

٧١ **الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة على شعراوي جمعة وسامي شرف وعلي صبري، جريدة «الأهرام»، القاهرة، ١٠ ديسمبر ١٩٧١، ص ١.**

٧٢ **د.حسين مؤنس، باشوات وسوبر باشوات: صورة مصر في عصرين، ط ٢، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٨٨.**

مطلوب فصول تقوية

obeikandl.com

أول دروس السباحة أن تستخدم كلتا ذراعيك، لكي تشق طريقك وسط الأمواج المتلاطمة. وأول دروس العمل السياسي أن تكون فاهمًا في أحاديثك ونشاطك ومواقفك، حتى لا تغرق في بحور السياسة.

هناك فارق جوهري بين القواعد وردود الفعل غير المدروسة. القواعد تؤسس لدولة ديمقراطية مدنية حديثة وردود الفعل تفضي إلى تخبط وفوضى وربما حروب طواحين الهواء.

السياسة رؤية عامة وتفاصيل ضرورية. أية رؤية لا تلم بتفاصيل ما تتطرق إليه أقرب إلى موضوعات في الإنشاء السياسي.

في الدول الحديثة، المؤسسات أقوى من الرجال، والسياسة عنوان أداء المسؤول.

بقدر المؤسسية فإن السياسات يمكن أن تستطرد من مرحلة إلى أخرى مع بعض الإضافات والتعديلات من دون اضطراب في التوجهات أو تنكر لها من وقت لآخر.

في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، تحدث الرئيس الأسبق أنور السادات طويلًا وكثيرًا عن مصر (٢٠٠٠) من دون أن تكون لديه أدنى خطة لمواجهة استحقاقات القرن الجديد والاستجابة لتحدياته.

في التسعينيات قامت مجموعة بحثية من أفضل العقول الاقتصادية المصرية بوضع تصورات تفصيلية لـ«مصر ٢٠٢٠» نشرت في مجلدات على أجزاء، من دون أن تهتم بها سلطة حكم أو منبر رأي عام باستثناءات محدودة للغاية.

ترأس الفريق البحثي د.إسماعيل صبري عبدالله، وهو رجل سياسة اقترب من جمال عبدالناصر رغم أنه دخل سجونه، وعالم اقتصاد من أبرز مؤسسي مدرسة التخطيط المصري.

د.أشرف العربي، وزير التخطيط في حكومتي إبراهيم محلب وشريف إسماعيل، ينتسب إلى المدرسة نفسها، لكنه لا شأن له بالسياسة، كما يعترف بنفسه.

المعضلة أن أي رؤية للمستقبل مسألة سياسية لا فنية. رؤى المستقبل يصنعها المفكرون والسياسيون، والبرامج التنفيذية يضعها الفنيون والتكنوقراط.

خلط الأدوار إجحاف بالرجال، وغياب السياسة عصف بالفكرة كلها.

بعض الوزراء يعلنون أن لا صلة لهم بالسياسة، كأن ذلك من مقومات المنصب الرفيع الذي هو بطبيعته منصب سياسي. السياسة تعني أن تكون هناك تصورات تحكم العمل الحكومي وسياسات تسبق المشروعات.

غياب السياسة أفضى في النهاية إلى وزراء يفتقدون إلى أية رؤية في التنمية وعدالة توزيع الثروة القومية والعدل الاجتماعي.

المشكلة أننا في مصر الآن نفتقد باختصار شديد إلى الوزير السياسي، الذي يجيد لعبة السياسة ويملك ثقافة ووعيًا سياسيًا، وربما تجربة في العمل السياسي والممارسة الحزبية والديمقراطية، تؤهله لكي يؤدي دوره بصورة أفضل بدلًا من السقوط عند أول مطب سياسي!

إن الحكومة هي قمة الجهاز التنفيذي، وليس متصورًا أن يتربع فوق هذه القمة شخصية لا تفهم في السياسة أو تعاني حالة أمية سياسية، أو تجهل الأسلوب الأمثل لإدارة الأزمات السياسية المتعلقة بدور وموقع وظروف دولة مثل مصر.

ولیتنا نستعيد ما ذكره د.إبراهيم شحاتة في كتابه المهم «وصيتي لبلادي»[٧٣]، حين قال إنه يُشترط في العناصر القادرة على قيادة الجهاز الحكومي وتشغيله على أفضل نحو، أن تملك مقومات لا بدَّ من التيقن من توافرها، أهمها الكفاءة الشخصية العالية الناتجة عن الدرجة الرفيعة من المعرفة والخبرة والتجربة في تحمل المسؤوليات الصعبة والقدرة على حل المشكلات وعلى إدارة الناس «وليس مجرد التميز الأكاديمي أو السيرة الطيبة»!

باختصار، فإنه ينبغي لأي شخص يقع عليه الاختيار لشغل منصب رئيس الحكومة أو الوزير أن يكون صالحًا في ذاته وفي نظر الناس للقيادة ولتولي أرفع المسؤوليات في الدولة، وليس مجرد أي شخص يفاجأ الناس باختياره على أسس غير معروفة أو لمجرد صلاته الشخصية أو حُسن سيره وسلوكه أو بمحض الصدفة!

وهذا لن يتوافر بشكل أساسي إلا فيمن يفهم في السياسة ويمتلك

---

٧٣ د.إبراهيم شحاتة، وصيتي لبلادي، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠١.

رصيدًا كبيرًا من الوعي والممارسة السياسية، ونعني بذلك الرؤية الفاهمة للتجربة السياسية، وليس مجرد القدرة على التنظير الأكاديمي سواء في السياسة أو الاقتصاد.

المطلوب من الوزير أن يكون رجل دولة، تتوافر فيه سمات شخصية وسلوكية تؤهله للقيام بهذا الدور بكفاءة، منها: الثقافة والنظرة الشاملة للأمور، والخبرة في القضايا العامة، وأن يكون خطابه رصينًا باعثًا على الثقة والاحترام، وأن يكون قادرًا على تحمل مسؤوليات عمله[٧٤].

في البلدان الناضجة ديمقراطيًا يندر أن يأتي وزير إلى منصبه فجأة، من الجامعة أو القضاء أو الشرطة أو الجيش. هذا لا يحدث إلا في البلدان النامية. أما في البلدان المتقدمة أو الديمقراطية فإن الوزير يبدأ حياته عضوًا في حزب ويتدرج في المراكز القيادية حتى يصير كادرًا وناشطًا، وعندما يصل حزبه إلى السلطة، أو يحقق نتائج جيدة في الانتخابات العامة، من الممكن أن يتولى منصبًا وزاريًا أو في أي جهة مهمة. عندما يحصل على هذا المنصب يكون قد قضى فترة قد لا تقل أحيانًا عن عشر سنوات في العمل السياسي، وبالتالي يكون قد عرك وخبر وفهم دهاليز العمل السياسي، وتدرب على الخطابة ومواجهة الجماهير وفهم القضايا الداخلية والخارجية، والنتيجة أن هذا الوزير يصعب عليه أن يقع في خطأ فادح من قبيل ما وقع فيه وزير العدل المستقيل.

الوزراء والمسؤولون في الخارج يخضعون إلى دورات متخصصة في

---

٧٤ د.عليّ الدين هلال، الانتقال الديمقراطي المتعثر؛ في: عودة الدولة: تطور النظام السياسي في مصر بعد ٣٠ يونيو، د.علي الدين هلال؛ د.مي مجيب؛ د.مازن حسن، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٢.

موضوعات متعددة مثل كيف يتحدث إلى الناس، وكيف يخاطب الإعلام، وكيف يتعامل أمنيًا إذا سافر للخارج، خصوصًا في مسائل المعلومات والنساء والأموال.

وبما أننا في مصر ومعظم الوزراء يأتون من طبقة التكنوقراط ولم يسبق لهم أن مارسوا العمل السياسي المعتاد، وبما أن الحكومة لا تريد صداعًا مستمرًا في رأسها من جراء زلات اللسان الفادحة التي يقعون فيها، فإن البعض يرى أن تكون هناك ورشة عمل أو دورة أو برنامج تأهيلي للوزراء وكبار المسؤولين يتعلمون فيها كيفية التعامل مع الناس والإعلام[٧٥].

في هذه الدورة، لا بدَّ من تثقيف الوزراء على كيفية مواجهة وسائل الإعلام، والتفكير مرات قبل الإجابة عن أي سؤال؛ لأن كلمة عابرة من هذا الوزير أو ذاك قد تكبد الحكومة ما لا تطيق. فكرة الدورة أو الورشة لا تنتقص من قيمة الحكومة أو الوزير، بل الذي يقود لذلك هو قلة الخبرة التي تؤدي إلى كوارث.

لم يكن من الممكن أن يبتعد هذا الحديث عن المأزق الذي وقع فيه د.عاطف عبيد، رئيس الوزراء الأسبق، بسبب التصريحات المنسوبة إليه في حوار صحفي أجرته معه صحيفة «الوطن» القطرية عام ٢٠٠١، هذا المأزق الذي استدعى تصحيحًا من جانب رئيس الحكومة، وأثار من جديد أسئلة مهمة من عينة: هل كشف هذا الحديث الصحفي ثغرة السياسة في جدار رئيس الحكومة؟ وهل يمكن إقامة فصول تقوية سياسية -إن صح التعبير- لرؤساء الحكومات والوزراء في مصر؟

---

٧٥ عماد الدين حسين، اقتراح بتدريب الوزراء على كيفية الكلام، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٢ مايو ٢٠١٥.

لا أحد يدري سببًا لعدم الانتباه الكافي إلى ما ورد في كتاب مصباح قطب الذي يحمل عنوان «عصر الماركتنج: أو زمن الدكتور عاطف عبيد»[٧٦]، فهذا الكتاب المهم في مضمونه وتوقيته- صدر قبل تولي د.عبيد رئاسة الحكومة- يضع إصبعه على الجرح، حيث يقول مؤلفه: «لقد اخترنا د.عبيد لا لشيء، إلا لأنه طبقًا لما سيظهر في الكتاب رجل رجال المرحلة وممثلهم في السلطة، ثم هو النموذج الأبرز للقدرات الإبهاجية الفذة لبعض أصحاب هذه الفئة من الأساتذة والماركتنجيين.. لقد فكرت بسبب هذا أن أسمي الكتاب «المبهجون أو زمن د.عاطف عبيد» وأقصد بالقدرات الإبهاجية القدرة على القفز غير الموضوعي -لكن بلذاذة!- فوق الواقع والوقائع والمنطق، وخلق حالة تفاؤلية ليس لها من مبرر باستخدام مفردات صوتية ولغوية ودراماتيكية:.

إن د.عبيد مولود في طنطا في ١٤ إبريل ١٩٣٢ لعائلة تعيش في قرية طوخ مزيد- مركز السنطة، أي أنه من مواليد فصل الربيع، ولا أحد يدري هل ظرف الميلاد له علاقة باختياره لعلم إدارة الأعمال المبهج، والدكتور عبيد نال بكالوريوس التجارة من جامعة فؤاد الأول سنة ١٩٥٢ والماجستير سنة ١٩٥٦ والدكتوراه سنة ١٩٦٢ من جامعة إيلينوي الأميركية، وعمل أستاذًا بتجارة القاهرة من ١٩٦٢ إلى ١٩٨٤، ثم عمل مستشارًا لوزارات الكهرباء والصناعة والتعليم العالي والإسكان، ورأس مجلس إدارة المركز الدولي لإدارة العمال من الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٨٤ وغير ذلك من مناصب وأدوار إلى أن استوزر!

---

٧٦ **مصباح قطب، عصر الماركتنج: عن دور ورطانة أساتذة إدارة الاعمال ومراكز التدريب والاستشارات أو زمن الدكتور عاطف عبيد، القاهرة، ١٩٩٨.**

غير أن المشكلة الحقيقية أن د.عبيد لم يكتسب أي خبرة سياسية طوال مشواره الأكاديمي والإداري والوزاري، بل إن مصباح قطب يشير إلى أن د.عبيد لم ينخرط في عمل سياسي شعبي أبدًا، وإن كان قد اشتهر بروحه الساخرة المرحة، مما أكسبه شعبية كبيرة في الكلية.

الأغرب من ذلك أن أحدًا لم يضبط د.عبيد منذ توليه منصبًا وزاريًا وصولًا إلى مقعد رئيس الوزراء، في حالة حوار سياسي فكري. يقول عنه أحد أصدقائه، وهو محمود عبيد- الخبير الاقتصادي ورئيس عدة شركات سابقًا وأحد مستشاري الرئيس عبدالناصر- إن «عاطف عبيد يحب إرضاء الجميع إذا تحدث، ولذلك فهو دائمًا مضطر إلى استخدام المنطق الشكلي الذي يتيح له بث كل ما هو مرتب ومتصاعد ومبهج دون تورط في الجدل أو «الخطاب الصراعي»، وهذا سببه نشأته الموزعة بين الطموح الذي يسكنه ومشاعره الإنسانية وبين السياسة التي هي الوسيلة لتحقيق الطموح، لكنها هي التي أودت بأخيه الدكتور عبدالمنعم عبيد أستاذ التخدير بطب قصر العيني إلى غياهب السجون مع الشيوعيين في الفترة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ ولم يتغلب د.عبيد أبدًا على عقدته -اشتهاء السياسة والخوف منها- إلا مع عودته من الولايات المتحدة ومعه الدكتوراه، فأخذ يعد الدراسات والبحوث التي تغلف بطابع أكاديمي وتنظيري حتى جيء به وزيرًا في سنة ١٩٨٤ ضمن حكومة جمال حسن علي. غير أن د.عبيد ظل عاجزًا عن الفعل السياسي، على الرغم من صعوده الهادئ إلى السلطة، حتى أصبح رئيسًا للحكومة، فلم يُعرف له موقف سياسي معلن ولم يشهد له أحدٌ بالخبرة السياسية، إلى أن رسب بتقدير ضعيف في الحديث الذي أدلى به لصحيفة «الوطن» القطرية.

إن د.عبيد الذي قال لمجلة «روز اليوسف» بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٨٤:

«إن هوايتي الأساسية إدارة الشركات الخاسرة وتحويلها إلى رابحة خلال عام بالكثير»، وأشار في حديث إلى «السياسة» الكويتية إلى أن «المواطن» الذي يستطيع إنقاذ شركة منهارة سوف يتولى إدارتها، حريصٌ باستمرار على أن يغلف تصريحاته ونشاطه بطابع سياسي -مثل ترديد عبارة «لقد كُلِّفتُ من القيادة السياسية»- بعيدًا عن أجواء العمل السياسي، ربما بحكم تخصصه في إدارة الأعمال وأعباء العمل الوزاري، وربما بسبب اهتمامه بأنشطة أخرى غير التثقيف السياسي في أوقات فراغه، مثل ممارسة الكروكيه لمدة ساعة يوميًا في الساعة من صباح كل يوم في نادي الجزيرة.

إن البعد السياسي الغائب لدى د.عبيد وسابقيه في رئاسة الحكومة ناجمٌ عن ظروف التربية السياسية المحيطة، فرئيس الوزراء الأسبق مثلًا يتحدث لجريدة «الأهرام» في أكتوبر ١٩٩٩ عن الظروف والمؤثرات التي صاغت فكره وتوجهاته، بدءًا من والدته التي «لم تكن ترد بابًا» أمام إنسان.. «إلى حد أن كانوا يسمون بيتنا بيت الأمة»، مرورًا بتجربة «التعليم المتميز» التي عاشها من أولى مراحل تعليمه بالعربي في مدرسة حكومية في العتبة سميت بعد ذلك النقراشي الابتدائية، ووصولًا إلى تجربة «معايشتي لمآس كانت تؤلمني حين كنت أرى زملاء وأصدقاء لي يسقطون أمام عيني من تأثير أمراض بسيطة كانت منتشرة وقتها كالتيفود والدوسنتاريا».

لا كلام ولا سلام عن الخبرة السياسية أو التجارب السياسية التي صاغت أفكاره وتصوراته؛ لأنها ببساطة غير موجودة.

ومن «البيه عاطف الصغير»، الذي هو د.عاطف عبيد إلى «البيه عاطف الكبير»، الذي هو د.عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء

الأسبق -وفق التسمية التي أشاعها كاريكاتير «كفر الهنادوة» الذي كانت تنشره «أخبار اليوم»- تبدو الصورة متشابهة في كثير من ملامحها، فقد كان د.صدقي أحرص الناس على البعد عن السياسة، فهو رجل عاش حياته وسط الأوراق والدراسات المالية والاقتصادية، وقضى فترة مهمة من تاريخه على رأس الجهاز المركزي للمحاسبات، وحين تولى رئاسة الحكومة التزم الحذر بشأن التورط في أي تصريح أو تعليق سياسي.

وما بين د.عاطف عبيد ود.عاطف صدقي، جاء د.كمال الجنزوري، رئيس الوزراء الأسبق، الذي قال ذات مرة إنه تعلم السياسة من جلسات الكبار في الريف على «المصطبة»، وهو -كما يقول عادل حمودة في كتابه «أنا.. والجنزوري»- تصوير بسيط لمفهوم السياسة، فالسياسة عنده على ما يبدو هي فن الكلام والثرثرة على «المصاطب» في ساعات الغروب أو في ساعات الفرج.. إننا لم نسمعه يقول إنه مشى في مظاهرة مثل أبناء جيله الذي قُدِّر لهم محاربة الاستعمار.. ولا سمعناه يقول إنه انتمى إلى حزب أو تيار سياسي مثل أبناء جيله أيضًا الذين مارسوا حقوقهم السياسية في وقت كان عدم ممارستها نوعًا من السلبية.. والانعزالية.. يخشى الشباب أن تلصق بهم. كل ما سمعناه عنه -وقتذاك- أنه يتحمس للنادي الأهلي، وأنه كان ملاكمًا ولاعب كرة في مدرسته الثانوية، وأنه بنفس حماسه لكرة القدم يتحمس للبامية والملوخية!

إن د.الجنزوري خريج قسم الاقتصاد الزراعي في كلية الزراعة، الذي التحق بعد تخرجه بعمل إداري في مكتب وزير الزراعة، وظل موظفًا بيروقراطيًا إلى أن وصل إلى منصب رئيس الوزراء، وحين قال عادل حمودة يومًا للجنزوري «إن وزراء مصر ليسوا

سياسيين» سأله الجنزوري بعصبية «يعني إيه وزير سياسي؟» ليدور الحوار كالتالي:

«الوزير السياسي هو الوزير الذي يأتي هو وباقي أفراد حكومته من أحزاب -أو ائتلاف أحزاب- خاضت معركة انتخابية برلمانية وحصلت على أغلبية في البرلمان تؤهلها لتشكيل الحكومة.

هنا امتزج غضب الجنزوري بالسخرية.. وتساءل: هو فيه.. أحزاب؟

فقال له عادل حمودة:

- يبقى مفيش وزير سياسي.. ولا رئيس حكومة سياسي».

إن هذا الحوار الساخن يضع يده على ثغرة رئيسية في جدار الثقافة السياسية لرؤساء الحكومة، بل والوزراء في مصر، حيث غاب الوزير الذي ينتمي لرؤية وبرنامج سياسي نتيجة ظروف يطول شرحها، وظهر الوزير الأكاديمي أو الذي يأتي من قاعة المحاضرات أو المكاتب الإدارية ليصبح وزيرًا عند هذه النقطة تظهر الهوة بين الوزير المثقف سياسيًا والوزير الذي غاب عنصر التربية السياسية عن تكوينه الشخصي.

وتشير رسالة الدكتوراه التي حصلت عليها د.مايسة الجمل عن «النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية»[٧٧] إلى حقائق مهمة، من بينها أن النزاع والتنافس بين الوزراء لا يكون عادة مرتبطًا

---

٧٧ د.مايسة الجمل، النخبة السياسية في مصر: دراسة حالة للنخبة الوزارية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

obeikandl.com

بمهامهم الوزارية أو بقضية توزيع الموارد على وزاراتهم وإنما يكون هذا النزاع راجعًا في الأساس إلى محاولات وزراء تجنيد أتباعهم داخل السلطة التنفيذية أو التشريعية وبالتالي تعزيز شبكة قوتهم وسلطتهم، وتضيف د.مايسة الجمل أن السبب الرئيسي لنشوء النزاعات بين أعضاء الحكومة الواحدة في مصر يكون عادة لتحقيق مصلحة شخصية، أما النزاعات حول مسائل وقضايا سياسية فيبدو أنها قد غابت تمامًا عن دائرة الوزراء منذ أمد بعيد.

الأخطر من ذلك -كما تقول تلك الدراسة المهمة- أن نزاعات الوزراء في مصر هي نزاعات موظفين داخل الجهاز البيروقراطي الذي جاؤوا منه، وليست نزاعات سياسية أو فكرية.. هي نزاعات شللية فالبقاء في المنصب لا يحتاج سوى الطاعة والسلبية والطبيعة البيروقراطية أو حسب ما توصلت إليه د.مايسة الجمل: إن اختيار أعضاء الحكومة بدءًا من رئيس الوزراء لا تحكمه مؤهلاتهم السياسية «إن وجدت» وإن شرعيتهم السياسية «إن وجدت» مستمدة من اختيار رئيس الجمهورية إياهم.. ولا تستند إلى أي نوع من التمثيل السياسي.. ونظرًا لأن الحكومة في مصر كيان غير منتخب فإن الشرعية أو السلطة التي يتمتع بها أعضاؤها تمثل تلك التي يتمتع بها كبار الموظفين في الجهاز الإداري والبيروقراطي في مصر.

وفي رسالة د.مايسة الجمل نجد «إن أحد الأساليب التجريبية لتمحيص فرضيتنا القائلة بهامشية النخبة السياسية المصرية في عملية صنع السياسات وبأنها بيروقراطية أو تكنواقراطية أكثر من كونها نخبة سياسية هو دراسة بقاء أو استمرار كوادر النخبة الرسمية في الحكومة في ظل سياسات ذات توجهات متباينة ومختلفة.. وفي هذا الصدد نجد أن بعض الوزراء قد استمروا يشغلون مناصب داخل الحكومة منذ

عـام ١٩٥٢ (عـام ثـورة يوليـو التـي غـيرت طبيعـة النظـام السـياسي) وحتـى السـبعينيات (وقـت رحيـل عبدالنـاصر وانقـلاب السـادات عـلى سياسـاته) عـلى حـين أن البعـض الآخـر الـذي انضـم إلى النخبـة الوزارية في السـبعينيات (مثـل سـليمان متولي وصفـوت الشريـف، وماهر أباظـة، وكمال الجنـزوري نفسـه) ظـل يشـغل مناصـب وزاريـة حتـى بدايـة التسـعينيات (تاريـخ الدراسـة التـي لم تتصـور أن البعـض اسـتمر في موقعـه حتـى نهايـة التسـعينيات أو حتـى الآن).

ومـن المؤكـد أنـه لا يمكـن لنخبـة سياسـية أن يكتـب لهـا البقـاء والاسـتمرار ولفـترة تصـل إلى نصـف قـرن تقريبـًا تعمـل خلالهـا في ظـل توجهـات عـلى طـرفي نقيـض إلا إذا كانـت تتصـف بدرجـة عاليـة مـن البيروقراطيـة والاحـتراف.

والأمثلـة التـي تؤكـد ذلـك كثـيرة، فقيـادات التنظيـم الطليعـي في الاتحـاد الاشـتراكي التـي أوكل إليهـا جمـال عبدالنـاصر مهمـة ترسـيخ عقيـدة الاشـتراكية لـدى الجماهـير كانـت تشـمل ممـدوح سـالم وفـؤاد محيـي الديـن وسـيد مرعـي وعزيـز صدقـي وعبدالعزيـز حجـازي وحافـظ غانـم والنبـوي إسـماعيل.. وقـد تـولى هـؤلاء جميعـًا مناصـب سياسـية في عهـد السـادات وعملـوا لخدمـة سياسـات كانـت تتناقـض مـع تلـك التـي دافعـوا عنهـا في السـتينيات.

أي أزمـة وأي تناقـض يعيشـه وزراء بينهـم وبـين السياسـة بحـور، فـإذا جربـوا السـباحة فيهـا غرقـوا، وأصبـح حـادث الغـرق نفسـه فضيحـة سياسـية!

إنهـا الحـيرة التـي تصيـب كل مـن يتعمـق في دراسـة وفهـم دور رؤسـاء

الحكومات والوزراء في مصر، خاصة منذ النصف الثاني للقرن العشرين وحتى الآن، وحتى نفهم المسألة أكثر فإنه يتعين الرجوع إلى ما كتبه جورج لينشوفسكي في كتاب «الصفوة السياسية في الشرق الأوسط»[٧٨] من أن السادات ورث بناءً قياديًا صعبًا وجسيمًا ازدادت حياديته نتيجة حالة الضعف في تكامل قادته.. ويضيف قوله: «ولقد كان عدم رغبة السادات في اختيار أشخاص لهم قدرهم ومنزلتهم ليشغلوا أدوارًا مؤثرة في الحكومة أو الأحزاب نابعًا من خوفه أن يواجه بنوع من التحدي لسلطته.. ولكن بينما كانت السلطة مازالت تتركز وبشكل نهائي في رئاسة الجمهورية، كانت شبكة التبعية للسادات غاية في الضعف ومعالمها غير محددة بدرجة تجعلها تستطيع أن تمرر عملية صنع القرار السياسي في قنواته لكي يصعد ويصبح جاهزًا بين يدي الرئيس والقالب الداخلي المشكل من أقرب تابعيه».

لقد تسببت التبعية السياسية وعدم فهم حدود الدور السياسي لكل وزير أو مسؤول إلى شكوى إبراهيم كامل وزير الخارجية خلال مفاوضات كامب ديفيد من «اتفاق» سيد مرعي رئيس مجلس الشعب آنذاك مع زبيجنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأميركي، الأمر الذي وصفه إبراهيم كامل في كتابه «السلام الضائع في الشرق الأوسط» بأنه «مصيبة»!

إن رؤساء الحكومات الذين تعاقبوا على تولى هذا المنصب منذ عهد الثورة، كانوا في أغلبهم غير سياسيين بالمقارنة برؤساء الحكومات قبل عهد الثورة- مثل إسماعيل صدقي وسعد زغلول- فالدكتور علي لطفي رجل مالية، ود.كمال الجنزوري متخصص في الاقتصاد الزراعي

---

٧٨ جورج لينشوفسكي، الصفوة السياسية في الشرق الأوسط، ترجمة: د.عادل مختار الهواري، دار الموقف العربي، القاهرة،١٩٨٧.

ثم التخطيط، ود.عاطف عبيد أستاذ إدارة أعمال، وكمال حسن علي ومدوح سالم كانت لهما خبرات أمنية أكثر مما امتلكا تجربة سياسية.. إلخ.

لقد كانت الأحزاب في ظل الليبرالية التقليدية- قبل ثورة يوليو ١٩٥٢- تقدم رجال العمل السياسي والحزبي.

غير أن الصورة اختلفت كثيرًا بعد الثورة، فقد اختفى الوزراء السياسيون، حتى إنه في أول عهد الثورة انحصر السياسيون في مجلس الوزراء- كما يقول د.محمد الجوادي في كتابه «النخبة المصرية الحاكمة: (١٩٥٢- ٢٠٠٠)»- في فتحي رضوان والشيخ أحمد حسن الباقوري ونور الدين طراف.. وبقي الوضع كذلك حتى ١٩٥٦ حين دخل سيد مرعي الحكومة كوزير للإصلاح الزراعي.

تدريجيًا بدأ الوزراء السياسيون في الاختفاء من الحكومات المتعاقبة باستثناء أسماء مثل المهندس أحمد عبده الشرباصي وزير الأشغال، وفتحي الشرقاوي وزير العدل. وفي عهد السادات دخل عدد من قادة الحركة العمالية الحكومة مثل عبداللطيف بلطية وصلاح غريب، وسعد محمد أحمد، ولكن ظهرت أيضًا أسماء من اليسار مثل إسماعيل صبري عبدالله وفؤاد مرسي، ويحيى الجمل ومحمد عبدالسلام الزيات ومحمد مراد غالب، إلى جانب أساتذة الجامعة ورجال الأزهر والنواب البارزين.

أما في عهد الرئيس مبارك فقد تراجع الاتجاه بحكم التركيز على سياسات الإصلاح الاقتصادي والإداري، ومع هذا لم تُعدم الحياة السياسية تقديم وزراء سياسيين من الحزب الوطني والبرلمان مثل

د.حسين كامل بهاء الدين وزير التربية والتعليم وكمال الشاذلي وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى ود.مصطفى السعيد وزير الاقتصاد.

وفي مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، اختفى الوزراء السياسيون مجددًا، خاصة في حكومة د.هشام قنديل خلال العهد الإخواني القصير. وفي أعقاب قرارات ٣ يونيو وعزل الرئيس محمد مرسي، اختير رجل الاقتصاد د.حازم الببلاوي ثم المهندس إبراهيم محلب لرئاسة الحكومة، وغابت السياسة كثيرًا وطويلًا.

بالمثل، ظهر وزراء يفتقرون إلى الكثير من مفاهيم الإدارة والتخطيط، فضلًا عن الوعي السياسي.

من هؤلاء وزير التربية والتعليم الهلالي الشربيني.

بدا الهلالي الشربيني أسرع الوزراء إصدارًا للقرارات وأكثرهم إصرارًا على التمسك بها ثم التراجع عنها، ففي سبتمبر ٢٠١٥ أصدر الوزير قرارًا بفرض ١٠ درجات لحضور طلاب الثانوية العامة وانضباطهم السلوكي، وأكد الوزير تمسكه بالقرار، لكنه أمام غضب الطلاب وأولياء أمورهم وتظاهرهم ضده، تراجع عن القرار. في هذا التوقيت، ومع ظهور نتيجة تعيين ٣٠ ألف معلم ظهرت حالة من الغضب الشديد من قِبَل المعلمات المغتربات بسبب تعيين بعضهن في مناطق بعيدة عن النطاق الجغرافي لأماكن سكنهن، ورغم رفض الوزير تلك المطالبات بحجة الرغبة في انضباط العملية التعليمية فإنه أمام طلبات الإحاطة التي ووجه بها من بعض النواب عدل عن قراره.

ومع بداية العام ٢٠١٧، أعلن الوزير الشربيني إلغاء امتحانات

«الميد تيرم» واستبدالها باختبارات شهرية ثم تنازل عن قراره، ثم قرر بعد أكثر من ٣ أشهر على بداية العام الدراسي أن تكون امتحانات الثانوية العامة بالنسبة لمدارس اللغات في مادتي العلوم والرياضيات بالإنجليزية، ثم تراجع عن قراره.

ولن نتحدث عن رواج أزمات كثيرة في عهد هذا الوزير، مثل الغش في الامتحانات، وتسريب الامتحانات نفسها، والعجز في الكتب المدرسية.. إلخ.

الخلاصة أن هذا الوزير أثبت بما لا يدع مجالا للشك أنه يتحرك بقوة الدفع الجماهيرى ويخطط ويقرر وفق ما يطلبه المستمعون والمشاهدون، وهذه طريقة قد تصلح في المسرح والإذاعة والتليفزيون، أما وزارة التربية والتعليم فتحتاج إلى رجل يخطط ويفكر ويصر على أن ينقل مصر نقلة حضارية من خلال تعليم ناهض متطور قادر على دفع البلاد نحو مستقبل مشرق

بداية، أسوأ ما يعرض على الرأي العام أن تلخص الأزمات في الوزراء وحدهم مع إعفاء السياسة العامة من أي مسؤولية. بلا فلسفة حُكم تضبط الأداء العام، فإن الأخطاء ذاتها سوف تتكرر بغض النظر عن أسماء الوزراء ومستويات كفاءاتهم.

في أي تجربة يُعتد بها فإن سلامة الاختيارات تتطلب أن يأتي إلى المنصب الوزاري من يستطيع أن يدير بكفاءة السياسات العامة التي يكلف بها، وأن يكون مقتنعًا بهذه السياسات ومتحمسًا لها.

المعنى أن يكون الوزير سياسيًا لا موظفًا، شريكًا في المسؤولية يختلف ويتفق وفق قناعاته لا مُنفذًا لأية تعليمات مهما تصادمت مع المصالح

العليا لبلده والسياسات التي اختير على أساسها[٧٩].

نريد أن نرى وزيرًا يستقيل لأسباب سياسية، لا لأنه قد طلب منه أن يستقيل. غير أن مصر تبدو بعيدة، رغم نصوص دستورها، عن أية حكومة سياسية تعلن برامجها وتحوز ثقة البرلمان قبل أن تحاسب على أساسها. إذا لم يُرِد اعتبار السياسة في هذا البلد فإن القدرة على مواجهة ضغوط التحديات سوف تتقوض بالكامل.

غير أنه بسبب أسلوب النخبة أو الشبكة الحاكمة الحالية في تقديم الولاء وأحيانًا الانبطاح التام كشرط أساسي للتصعيد الاجتماعي والترقية السياسية، وبالإضافة لعدم وجود قواعد للعبة، فإن أهل الكفاءة حتى لو كانوا على استعداد لمساعدة النظام الحاكم، أصبحوا يهربون من المسؤولية وأصبحت الغالبية العظمى ممن يُسَيّرون أمور الدولة من الموالين عديمي الكفاءة والخبرة.

باستثناءات قليلة، هرب الآخرون أصحاب الكفاءة والوعي السياسي (بمن فيهم المؤيدون) من مواقع المسؤولية أو القيادة؛ لأن أي صاحب عقل أو كفاءة مهما كانت محدودة يعلم جيدًا أن كُلفة موالاة النظام أصبحت مساوية لكُلفة معارضته على الأجل القصير، وربما أصبحت أكثر كلفة على الأجلين المتوسط والطويل[٨٠].

ما تحتاجه مصر نوعية جديدة من القيادات الوزارية غير المرتعشة وذات الخيال والمعرفة العالمية، ولديها من السلطات ما يعينها على العمل، ليس وفق ما تعودنا عليه، وإنما وفق ما تعود عليه العالم

---

٧٩ عبدالله السناوي، من أين يأتون بهؤلاء الوزراء؟، مصدر سابق.

٨٠ د.أحمد عبد ربه، شرعية النظام بين المعارضة والموالاة، مصدر سابق.

والـذي يظهـره في تقاريـر ومـؤشرات واضحـة تعـرف منهـا الدنيـا، والمصريـون أيضًـا، إلى أيـن نسـير، وإلى أي درجـة بلـغ بنـا التقـدم، ومـا تبقـى في أوصالنـا مـن تخلـف، ومـا نحتاجـه مـن عمـل وإصـلاح في كل المجـالات، وكيـف عـبرت دول أخـرى مشـكلات ومعضـلات، وكيـف حلـت ألغـازًا وأحاجـي.

إننـا نبـدو أيضًـا في حاجـة لمزيـد مـن رؤسـاء الحكومـات الذيـن يفهمون في السياسـة بقـدر مـا يدركـون أهميـة الإصـلاح الاقتصـادي، فموقـع رئيـس الـوزراء ليـس هامشيًـا وإنـما يتطلـب حنكـة سياسـية وفهمًـا أعمق لكواليـس السياسـة والدبلوماسـية وقـدرة عـلى اتخـاذ القـرارات المرتبطـة بالقضايـا العامـة التـي تتـماس في خطوطهـا مـع السياسـة.

وربـما فرضـت نفسـها التصريحـات الصحفيـة المنسـوبة إلى رؤسـاء حكومـات مثـل عاطـف عبيـد في عهـد حسـني مبـارك وهشـام قنديـل في عهـد مـرسي وإبراهيـم محلـب في عهـد عبدالفتـاح السـيسي، لتزيـد مـن المطلـب الملـح بـأن يكـون في مـصر رؤسـاء حكومـات ووزراء يملكـون تربيـة سياسـية كافيـة لكـي يتجنبـوا مصيبـة الغـرق في مواجهـة أي حديـث سـياسي!

obeikandl.com

أصحاب زلات اللسان

obeikandl.com

لا شك أن بعض الوزراء في مصر يحتاجون مدرسين خصوصيين في مادة السياسة، كما شرحنا في الفصل السابق، خصوصًا في جزئية «ما الذي يقال وما الذي لا يقال علنًا».

الحديث يطول عن زلات اللسان، وغياب الحصافة، وهو ما يعني غياب اللسان السياسي، الذي يعي ما يقول. إن غياب العقل السياسي أدى إلى غياب اللسان السياسي، فاللسان ينطق بما يجول في العقل، ومن الطبيعي أن يؤدي تضاؤل المعرفة الثقافية والسياسية، وغياب القدرة على ضبط الألفاظ والمصطلحات، إلى إفراز لسان يثرثر بما لا يليق، ويتحدث لغة العوام، ويعجز عن التواصل البناء مع الآخرين.

أزمة «اللسان السياسي» ممتدة. ومن ذلك تصريح وزيرة الاستثمار داليا خورشيد أمام لجنة برلمانية الذي قالت فيه: «المستثمرين تايهين جوانا، إحنا عايزين نجوز المستثمر للفرصة ويخلفوا كمان».

أما وزير التعليم الهلالي الشربيني فقال إن لدينا خبراء يستطيعون تطوير التعليم في العالم، وهي عبارة بالتأكيد فيها مبالغة في غير موضعها، ونفاق للذات على حساب الواقع الذي يشهد ترديًا ملموسًا.

في أسبوع واحد من شهر مايو عام ٢٠١٥، رأينا كيف أن زلات لسان الوزراء يمكن أن تحرج بشدة حكومة بأكملها.

سمعنا وزير العدل المستشار محفوظ صابر يعلن على الملأ، أن ابن عامل النظافة لا يجوز أن يصبح قاضيًا، ثم خرجت علينا وزيرة التطوير الحضري د.ليلى إسكندر بتصريح غريب بأن «الصعايدة» هم سبب مشكلة العشوائيات في مصر!

وزير العدل تم إجباره على الاستقالة. ما قاله الرجل كان صادمًا، لكنه في المقابل كان تعبيرًا فجًا عن أمر واقع، وبالتالي فإن الرجل دفع ثمن صراحته، وبعد خروجه من المنصب بدا متمسكًا بما قال.

وزيرة العشوائيات تبرأت لاحقًا من التصريح، وقالت إن ما نُشِر على لسانها «غير دقيق»، وهو التعبير الشهير الذي يقوله كل مسؤول يريد أن يتراجع عن تصريحاته، خصوصًا بعد الانتقادات الواسعة التي تعرضت لها إسكندر من ناشطين صعايدة طالبوا بإقالتها أو على الأقل اعتذارها.

الكثير من الكُتَّاب والمعلقين ناقشوا مضمون ما قاله الوزير والوزيرة وأشبعوه تحليلًا، وبالتالي علينا أن نلتفت إلى نقطة أخرى مهمة وهي كيفية تدريب الوزراء على أن يكونوا سياسيين.

هذا الأمر ليس هزلًا أو سخرية أو دعابة، بل هو أمر مهم، وفي كل البلدان التي تريد أن تتقدم، فالطبيعي أن يكون الوزير سياسيًا مخضرمًا.

ولنا في حكاية أحمد الزند أكثر من درس وعِبرة.

فقد أصدر المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، قرارًا، في ١٣ مارس ٢٠١٦، بإعفاء المستشار أحمد الزند، وزير العدل من

منصبه، بعد رفضه تقديم استقالته في مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء. فيما أعلن نادي القضاة تضامنه مع الزند ودعمه، بعد الهجوم عليه عقب تصريحاته التليفزيونية حول «حبس أي شخص يخالف القانون حتى لو كان النبي».

هذا القرار غير مألوف في استقالات الوزارات، خاصة أنه من المعتاد في حالة إعفاء وزير من منصبه أن يتقدم باستقالته. كان رئيس الوزراء طالب الزند بالاستقالة إلا أن الزند رفض، قائلًا: «عايزين تعفوني من منصبي اعفوني لكني لن أقدم استقالتي»، ما دفع رئيس الوزراء إلى إعفائه من منصبه.

عقب القرار، توجه إسماعيل إلى قصر الاتحادية للقاء الرئيس عبدالفتاح السيسي لإطلاعه على ما تم من إجراءات في هذا الصدد والتشاور على الخطوات المقبلة المقرر اتخاذها في ضوء إعادة تقييم عدد من الوزراء، تمهيدًا لتعديل وزاري.

الطريف أن مجلس إدارة نادي القضاة وعددًا من أندية الأقاليم أعلنت التمسك ببقاء المستشار الزند في منصبه. وقال المستشار عبدالله فتحي، رئيس نادي القضاة، إن "مجلس الوزراء سلطة تنفيذية لا نتدخل في عملها، كما نرفض أن يتدخل أحد في عمل السلطة القضائية".

ورفض فتحي "الطريقة التي تم التعامل بها مع المستشار الزند، باعتباره أحد رموز السلطة القضائية، وكان من الممكن الانتظار حتى يتم التعديل الوزاري"[٨١].

---

٨١ **أحمد شلبي ومحمد السنهوري، «حبس النبي» يطيح بـ«الزند»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٤ مارس ٢٠١٦.**

اللافت للانتباه أنه في السنوات التي تلت ثورة 25 يناير، وقع بعض وزراء العدل في فخ زلات اللسان، آخرهم المستشار أحمد الزند، وزير العدل المقال، وأولهم المستشار محمود مكي، وزير العدل في عهد محمد مرسي، وبينهما وزير العدل السابق، المستشار محفوظ صابر، الذي خلفه الزند في منصبه.

وزير العدل الأسبق، قدم استقالته على خلفية تصريحات صحفية رفض فيها أن يصبح ابن عامل النظافة يصبح قاضيًا، وقال مبررًا: "القاضي لا بدَّ أن يكون قد نشأ في وسط مناسب لهذا العمل"، مؤكدًا أن ابن عامل النظافة "لو أصبح قاضيًا سيتعرض لأزمات عدة، ولن يستمر في هذه المهنة"، متابعًا: "كتر خير عامل النظافة إنه ربى ابنه وساعده للحصول على شهادة، لكن هناك وظائف أخرى تناسبه". أثارت هذه التصريحات حالة من الغضب بين جموع الشعب وطالبوا بإقالته، ورأى صابر حينها، إن ما صرح به، هو حقيقة مستقرة في المجتمع ويعلمها الجميع".

وأكد صابر عقب تصريحاته التليفزيونية التي أثارت موجة غضب عارمة، على احترامه لجميع عمال النظافة، متمسكًا أيضًا بتصريحاته، وأضاف: "ما قلته مقتنع به بالفعل.. مش معقول أن يتم تعيين ابن الزبال في القضاء، ولا بدَّ أن يكون المتقدم لهذا المنصب من مستوى اجتماعي متوسط على الأقل".

وقال صابر "أجبت بالصراحة التي عهدني الناس عليها، أنا لا أخاف في الحق لومة لائم، وأنا تم سؤالي وأجبت بما يمليه عليّ ضميري، والأمر الواقع". وأشار صابر إلى أنه قصد بتصريحاته، أن "هناك قواعد موضوعة ومعروفة من القدم، عند اختيار من يشتغلون

بالقضاء، وتأسيسًا على ذلك، أؤكد أنه ليس من الضروري أن يكون وكيل النيابة ابنًا لمستشار".

وأوضح صابر في حواره، أن "المساواة تكون عند اتحاد المراكز القانونية، بمعنى أنه لو تقدم شخصان للتعيين في القضاء، وكلاهما حاصل على نفس التقدير، لكن أحدهما أبوه شحات، والآخر أبوه متوسط الحال، لا يمكن هنا اعتبارهما متساويين". وتابع: "من حق الهيئة التي تقوم بالتعيين وضع الشروط اللازمة للتعيين"، وهي التصريحات التي أشعلت موجة الغضب ضده، لكنه رد على الغاضبين قائلًا: "لو هدأ المطالبون بإقالتي، وتمعنوا في وجهة نظري، ما طالبوا بذلك، وفي جميع الأحوال سأخدم البلد من أي مكان (حتى لو كنت في بيتي)، ووقتها سأكون جنبًا إلى جنب مع عمال النظافة وحارسي العقارات الذين يخدمون هذا البلد، كل على قدر استطاعته، وأؤكد تاني أنني لم أقصد أبدًا الإساءة إليه".

صابر الذي لم يعتذر عن تصريحاته، قدم استقالته، وتم قبولها من رئيس الوزراء، لتنتهي رحلته في وزارة العدل، في صمت، بسبب تصريحات، لم يرى أنها زلة لسان، ووضح أن الرجل كان يعني ما قاله.

أما عن المستشار أحمد مكي، وزير العدل، خلال حكم جماعة الإخوان، فقد أدلى بعدة تصريحات، مؤكدة لمواقفه من القوانين والتي اتفقت حينها مع رؤية جماعة الإخوان، وأثارت بلبلة في أوساط المجتمع واستهجانًا من التيارات الحزبية والثورية.

كان من تصريحات مكي وقتها، والتي دعت فصائل حزبية

وسياسية، إلى أن تأخذ موقفًا عدائيًا، لتطيح به في ثورة ٣٠ يونيو، "ربنا وضع (الطوارئ)" في القرآن الكريم.

وأكد مكي في تصريحاته: "كل البلاد بها قانون طوارئ ومستحيل أن يتم إلغاؤه في مصر، لأنه في حالة حدوث حرب، لا قدر الله، أو كارثة، ستكون الدولة مضطرة لإعلان حالة الطوارئ، المشكلة الحقيقية مش في وجود القانون، الأزمة في نصوصه الموجودة حاليًا التي تعطي لرئيس الجمهورية الحق في إعلان حالة الطوارئ لفترات طويلة"[82].

بعيدًا عن وزراء العدل فإن هناك المزيد زلات اللسان القاتلة التي أطاحت عددًا من الوزراء ورؤساء الحكومات في مصر.

ففي لقاء ساخن عقب نجاح ثورة يناير ٢٠١١ في إسقاط نظام حسني مبارك. استضاف برنامج «بلدنا بالمصري» الذي كان يذاع على قناة «أون تي في» أحمد شفيق رئيس مجلس الوزراء، الذي تحدث في حوار مفتوح مع نخبة المجتمع «أحمد كمال أبو المجد، ورجل الأعمال نجيب ساويرس، وعمرو حمزاوي، والكاتب والروائي علاء الأسواني، ويسري فودة، وحمدي قنديل». ولم يسلم رئيس الوزراء عقب الإدلاء بتصريحاته، من السقوط في فخ برامج «التوك شو» وأطلق تصريحات صادمة، حيث قال «إنه لديه إيمان بأن جهاز مباحث أمن الدولة جهاز محترم»، في مرحلة كان الشعب فيها غاضبًا من هذا الجهاز وسطوته. ثم حدث خلاف وجدل بين كل من علاء الأسواني ورئيس الوزراء أحمد شفيق، الذي اتهم الأول، بأنه منتمٍ لنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، ولا يستطيع التعبير عن

---

٨٢ «زلات اللسان».. بوابة الخروج من وزارة العدل، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٤ مارس ٢٠١٦.

مطالب الثورة بأكملها، ثم غضب شفيق واتهم الأسواني بعدم الفهم والتلاعب بالكلام المرسل، وأنه كان ناجحًا في إدارة وزارة الطيران المدني، وحقق فيها منجزات مهنية مشرفة، الأمر الذي جعل نجيب ساويرس الذي انضم للحوار، يحاول أن يخفف من حدة النقاش الذي زادت سخونته، لكن مع حالة من الشد والجذب، انتهت الحلقة بمشادة، بعد اقتراح أحمد شفيق تحويل ميدان التحرير لـ«هايد بارك»، حتى يتجمع فيه متظاهرو التحرير ويتم توزيع الأكل و«البونبون» عليهم، الأمر الذي جعل علاء الأسواني يعترض على هذا الاقتراح، ولكن أثار اعتراض الكاتب الصحفي، غضب شفيق قبل أن يطلب منه عدم لبس رداء الوطنية، فرفض الأسواني هذا الوصف واعترض عليه، وأكد أنه أكثر وطنية منه، فتعصب رئيس الوزراء مرة أخرى وبدأ صوته في الارتفاع قائلًا «إن تاريخه وحروبه تتحدث عن وطنيته». وبعد سجال دام لأكثر من ساعتين، أكد علاء الأسواني أنه سينزل يوم الجمعة التالي إلى ميدان التحرير للتظاهر للمطالبة باستقالة حكومة شفيق، حتى جاءت استقالة رئيس الوزراء بعدها بأيام قليلة.

وإذا كان رئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق قد سقط بعد لقاء تليفزيوني انفعل فيه على علاء الأسواني، فإن زكي بدر سقط تحت حوافر حديثه عن التنصت على المعارضين وكبار الشخصيات، وصولًا إلى غرف نومهم.

أقال مبارك وزير داخليته زكي بدر عام 1989 بعد أن نشرت الصحف تفريغًا لشريط فضائحي جرى تسجيله للوزير في بنها، فتح فيه النار على الجميع.

بعدها خرج مبارك يتحدث في مناسبة عامة، وسألوه عن سبب

إقالة بدر، فقال ما معناه إنه أقاله لأسباب ليس من بينها الشريط الفضائحي، ولا الحملة التي قامت على الوزير بعد نشر تفريغ الشريط!

زكي بدر كان أول وزير داخلية يعلن أن لديه تسجيلات لمعارضي الحُكم من دون أن يحاسبه أحد. كانت الأجواء متوترة في عام ١٩٨٧، خاصة في ظل فضيحة «لاظوغلي غيت»، التي تعلقت بالتنصت على مقار الأحزاب المعارضة واجتماعاتها وعلى أعضاء مجلس الشعب، بل ووصل الأمر إلى حد التجسس على د.يوسف والي، الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي ومقره على كورنيش النيل[٨٣].

في ذلك العام، قدم مختار نوح استجوابًا في مجلس الشعب حول سوء استخدام قانون الطوارئ والتسجيل بدون إذن، إثر إعلان زكي بدر عن تسجيله مكالمة تليفونية تخص الشيخ صلاح أبو إسماعيل -والد القيادي السلفي حازم أبو إسماعيل- يتفق فيها على بيع ريالات سعودية وكذلك مكالمات النائب السابق أيمن نور مع الضباط حول مجموعة صور ملفقة، وعرض ذلك علنًا على مجلس الشعب. وبطريقته الاستعراضية، زعم زكي بدر تسجيله لفؤاد سراج الدين في غرفة نومه، وأنه يتم التسجيل لكل قادة المعارضة، وهو ما استفز النائب طلعت رسلان، أمين عام حزب الوفد في محافظة الشرقية، ودفعه إلى محاولة صفع زكي بدر وتهديده بالحذاء، في واقعة شهيرة كانت مذاعة تليفزيونيًا على الهواء مباشرة.

الواضح أن عمليات التنصت والتجسس على المعارضة شهدت

---

٨٣ أيمن نور ومجدي شندي، العسكري الأسود زكي بدر، العربية الدولية للنشر والإعلام، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١١٩-١٢٢.

في عهد زكي بدر نشاطًا وتوسعًا كبيرًا، إلى الحد الذي دفع وزارة الداخلية في بداية عام ١٩٨٨ إلى عقد صفقة مع شركة أميركية لشراء معدات وأجهزة تنصت متطورة بقيمة ٢٤ مليون جنيه، بوسعها مراقبة ١٠ آلاف خط تليفوني في وقت واحد، ويمكنها الاحتفاظ بعدد كبير من المكالمات لعدة سنوات واسترجاعها في أي وقت. كما عُرِف أن زكي بدر أمر بعد شهور قليلة من اختياره وزيرًا للداخلية بمراقبة جميع الخطوط التليفونية للوزراء والمحافظين، بدعوى حمايتهم من أي تهديدات تصلهم عبر الهاتف[٨٤].

٨٤ المصدر نفسه، ص ١١٨- ١١٩.

obeikandl.com

عسكرة الحكومة

obeikandl.com

قد لا يعرف كثيرون أن مصر عرفت حكومات عسكرية يرأسها أحيانًا قادة من العسكر أو من الضباط، أو تضم بين أعضائها وزراء منهم. وقد لا يعرف إلا قليلون، أن أبا الدستور المصري الأشهر محمد شريف باشا كان ضابطًا بالجيش بل خدم في الجيش الفرنسي أيضًا برتبة ضابط. وعندما عاد من فرنسا حيث درس العسكرية إلى مصر أخذ يترقى في رتب الجيش حتى وصل مع عهد الوالي محمد سعيد باشا إلى رتبة فريق. وفي عام ١٨٧٥ تولى رئاسة مجلس شورى النواب، أيام الخديو إسماعيل، بل عُيّن رئيسًا للنظار، أى رئيسًا للحكومة المصرية في إبريل ١٨٧٩، وتولى رئاسة الحكومة أكثر من مرة حتى أيام الخديو توفيق، وهو واضع واحد من أهم الدساتير المصرية.

وكذلك مصطفى باشا رياض الذي وصل إلى رتبة أميرالاي، أي عميد.. وتولى الوزارة أكثر من مرة.. ورئيسًا للديوان الخديوي وكان وزيرًا في أول وزارة تعرفها مصر تحت رئاسة نوبار باشا عام ١٨٧٨ إلى أن أصبح رئيسًا للوزراء في سبتمبر ١٨٧٩، وفي عهده اشتعلت الثورة العرابية.. ثم تولى رئاسة الحكومة بعد ذلك مرات.. وهذا هو رب السيف والقلم الشاعر الكبير محمود سامي البارودي، الذي تولى أكثر من وزارة، قبل أن يصبح رئيسًا للحكومة في فبراير ١٨٨٢ وهي الحكومة التى تولى فيها أحمد عرابي وزارة الجهادية «الحربية» والبحرية.. وكان البارودي من ضباط الجيش المصري ووصل إلى رتبة أميرالاي واشترك في القضاء على ثورة كريت والحرب ضد روسيا ثم رُقّي بناءً على ذلك إلى رتبة اللواء.. بل كان وزيرًا للمعارف في يوليو ١٨٧٩.

بل المفاجأة التي قد لا يعرفها كثيرون أن مصطفى باشا فهمي، وهو أطول رؤساء حكومات مصر عمرًا في الحكومة، كان أيضًا ضابطًا في

الجيش.. وهو بالمناسبة والد أم المصريين صفية هانم «زغلول»، زوجة الزعيم الشعبي سعد زغلول.. وكان والده ضابطًا برتبة بكباشي، «مقدم»، أما مصطفى فهمي نفسه فقد تعلم بالمدرسة الحربية بالقلعة والتحق بالجيش وظل يترقى في مناصبه حتى حصل على رتبة «فريق»، ثم عُيّن مديرًا للمنوفية ثم محافظًا للقاهرة وبورسعيد وناظرًا للخاصة الخديوية قبل أن يتولى رئاسة الحكومة وعمل وزيرًا في وزارات عدة، منها: الأشغال، الخارجية، الحقانية «العدل»، المالية، الداخلية.. والحربية والبحرية.. وظل رئيسًا للحكومة قرابة ١٤ عامًا[٨٥].

وكانت وزارة الحربية، مع تغير اسمها من الحربية والبحرية، والجهادية، والحربية، والدفاع، يتولى معظمها -في كثير من العهود- ضباط في الجيش المصري بحكم طبيعة هذا المنصب.. وإن كان ذلك لم يمنع تعيين وزراء مدنيين لشغل هذه الوظيفة العسكرية، سواء من بداية إنشاء نظام الوزارات أو بعد ذلك.. وإن كان الوزير المدني لوزارة الحربية هو الأبرز في مصر منذ أول حكومة دستورية جاء بها دستور ١٩٢٣.. وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢.

جدير بالذكر أن من هؤلاء العسكريين من تولى وزارات متخصصة، مثل المالية والأشغال والعدل، ولكن هذا الوضع تغير مع كل حكومات دستور ١٩٢٣؛ إذ لم تشهد مصر رئيسًا للحكومة عسكريًا، لا من الجيش، ولا من الشرطة.. بل إن كل وزراء الدفاع، أي الحربية، وكذلك وزارة الداخلية، كانوا من المدنيين، ولذلك يصف المورخون هذه الفترة بالعهد الدستوري.

طوال العهد الدستوري، لم نجد رئيسًا واحدًا للحكومة جاء

---

٨٥ عباس الطرابيلي، مصر.. والحكومات العسكرية، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٢ سبتمبر ٢٠١٦.

من العسكريين، بل ليس غريبًا أن حتى كل وزراء الدفاع والحربية والداخلية، كانوا كلهم من المدنيين.. ليس فقط في حكومات الوفد، بل في غيرها أيضًا.. ها هو أحمد محمد خشبة بك يتولى وزارة الحربية والبحرية في حكومة عدلي يكن الثانية عام ١٩٢٦، ثم جعفر ولي باشا في حكومة عبدالخالق ثروت عام ١٩٢٧، ثم في حكومة النحاس الأولى في العام التالي واستمر وزيرًا لنفس الوزارة «العسكرية» الحربية والبحرية في حكومة محمد محمود الأولى.. وكذلك حسن حسيب في حكومة النحاس الثانية عام ١٩٣٠، وحتى في حكومات الانقلاب الدستوري، برئاسة إسماعيل صدقي عام ١٩٣٠، وليس غريبًا أن يتولى نفس الوزارة وزير مدني من الأقباط هو صليب سامي بك في حكومة عبدالفتاح يحيى الأولى عام ١٩٣٣ عقب إقالة حكومة إسماعيل صدقي.

وكان أبرز وزير تولى الحربية والبحرية، حتى وإن اختلف مسمى الوزارة هو أحمد حمدي سيف النصر باشا عام ١٩٣٧، وكذا مصطفى نصرت باشا في آخر حكومة وفدية بين يناير ١٩٥٠ ويناير ١٩٥٢.

مع تغير الظروف السياسية في المنطقة تغير مسمى هذه الوزارة ليصبح اسمها وزارة الدفاع الوطني عندما تولاها محمد صالح حرب باشا في حكومة على ماهر ٣٩ - ١٩٤٠ والتي أنشأ خلالها قوات الجيش المرابط. وللحقيقة حدثت تغيرات بسيطة؛ إذ أصبح أحد العسكريين وزيرًا للدفاع الوطني هو اللواء أحمد عطية باشا في حكومة إسماعيل صدقي الثالثة بين فبراير وديسمبر ١٩٤٦، واستمر في منصبه في حكومة النقراشي الثانية عام ١٩٤٨.. ثم تكرر هذا الوضع عندما تولى الفريق محمد حيدر باشا وزارة الحربية والبحرية في حكومة إبراهيم عبدالهادي باشا بين ديسمبر ٤٨ ويوليو ١٩٤٩.. رغم

أنه في الأصل من ضباط الشرطة. وكان ذلك بسبب حرب فلسطين.. واستمر في حكومة حسين سري الثالثة حتى نوفمبر ١٩٤٩ واستمر حتى يناير ١٩٥٠، أي إلى اكتساح الوفد الانتخابات. وشكَّل حكومته الأخيرة.. ثم كانت المرة الأخيرة لتولي أحد العسكريين لوزارة الحربية والبحرية عندما تولاها إسماعيل شيرين بك في حكومة الهلالي الثانية التي لم تعش سوى يومين من ٢٢ إلى ٢٤ يوليو ١٩٥٢.

الوضع نفسه كان في وزارة الداخلية، وإن كان معظم رؤساء حكومات العهد الدستوري يتولون بجانب رئاسة الحكومة مهام وزارة الداخلية، بل تولاها النحاس باشا نفسه، في معظم حكوماته.. تمامًا كما فعلها على ماهر الذي احتفظ بجانب رئاسة الحكومة بوزارة الخارجية وأيضًا الحربية والبحرية.. ومن أشهر من تولى مسؤولية وزارة الداخلية خلال الفترة من يناير ١٩٢٤ وحتى يوليو ١٩٥٢ فؤاد باشا سراج الدين، في آخر حكومة وفدية، وأحمد مرتضي المراغي للداخلية مرات عدة، أولها في حكومة علي ماهر عقب إقالة حكومة النحاس الأخيرة في يناير ١٩٥٢، واستمر المراغي يشغلها في حكومة نجيب الهلالي باشا من أول مارس إلى ٢ يوليو ١٩٥٢ وإن جمع معها وزارة الحربية والبحرية، وعاد للداخلية في حكومة الهلالي الأخيرة التي استمرت يومين فقط في يوليو ١٩٥٢.

وحتى في آخر حكومة حملت توقيع الملك فاروق يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢ احتفظ علي ماهر لنفسه بجانب الرئاسة، بوزارات الداخلية والخارجية والحربية، وفي أول حكومة «لثورة يوليو» ونقصد بها حكومة اللواء محمد نجيب، تولى نجيب فيها، بجانب رئاسة الحكومة، التي حملت توقيع مجلس الوصاية على العرش - وزارة الحربية والبحرية.. ومعها القيادة العامة للقوات المسلحة، وهي المرة الأولى التي يصبح

فيها رئيس الحكومة قائدًا عامًا للقوات المسلحة.. وكان ذلك بسبب ثورة يوليو. أما وزارة الداخلية فقد شغلها المستشار سليمان حافظ. وبعدها بدأ عصر جديد، تغيّرت فيه المفاهيم بالنسبة للحكومة وللوزراء[٨٦].

ولكن الأهم: أن الوزارات العسكرية طوال دستور ١٩٢٣ كان يشغلها وزراء مدنيون، أي وزارتي الحربية والداخلية. وربما كان ذلك تقليدًا لنظم الحُكم الديمقراطية في الدول الغربية.. ولم يجرؤ أي رئيس وزارة -حتى وزارات الانقلاب الدستوري أيام صدقي- أو الحكم الدكتاتوري واليد الحديدية أيام محمد باشا محمود، لم يجرؤ أي رئيس على توزير عسكري واحد للوزارتين.

إلا أن هذا حدث في أواخر عصر هذه الفترة الليبرالية وتزايد سلطة الملك فاروق، وربما بسبب حرب فلسطين الأولى أو أواخر الحرب العالمية الثانية، وإن كان هذا قد حدث مع بدايات ثورة يوليو ١٩٥٢ بتولي محمد نجيب تشكيل أول حكومة للثورة. لكن اللافت للنظر أن أول وزير للداخلية في هذه الحكومة كان مدنيًا، بل كان وكيلًا لمجلس الدولة.

بدأنا نشهد استمرار تولي وزارتي الحربية والداخلية من خلال ضباط ثورة يوليو، وكان جمال عبدالناصر هو ثاني عسكري؛ إذ تولى وزارة الداخلية في حكومة محمد نجيب الثانية في ١٨ يونيو ١٩٥٣، أي بعد إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية.. وفي الحكومة المذكورة تولى عبداللطيف البغدادي، وزارة الحربية، وتولى صلاح سالم وزارة الإرشاد

---

٨٦ **عباس الطرابيلي، مدنيون لوزارتي الحربية والداخلية، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٣ سبتمبر ٢٠١٦.**

القومي.. وأصبح جمال سالم، وزيرًا للمواصلات، ثم زكريا محيي الدين للداخلية.. وهكذا دخلنا عصرًا جديدًا.

منذ بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ أخذنا نشهد رؤساء عسكريين للحكومة، بل وأصبح كل وزراء الحربية، وسرعان ما أصبح وزراء الداخلية من العسكريين. وكان ذلك إيذانًا بأننا دخلنا عصر الثقة وتركنا أهل الخبرة.. عشنا عصرًا من الصراع بين «أهل الثقة.. وأهل الخبرة» امتد منذ صيف عام ١٩٥٢ حتى الآن.. فهل كان تغليب أهل الثقة على أهل الخبرة سببه قدرة العسكريين على الإدارة والحكم.. وتسيير الأعمال؟

تعالوا نحكي الحكاية من بدايتها.

البداية كانت مع حكومة اللواء محمد نجيب الأولى وهي الحكومة رقم ٧١ في مسلسل حكومات مصر منذ حكومة نوبار باشا عام ١٨٧٨ -أيام الخديو إسماعيل- وهي التي خلفت حكومة علي ماهر، والتي كانت آخر حكومة مدنية بالكامل، وآخر حكومة في عهد الملك فاروق - يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢، وكانت حكومة اللواء محمد نجيب يوم ٨ سبتمبر هي أول حكومة يرأسها عسكري. وإذا كان ذلك لضرورات رأتها الثورة بسبب الخلاف على قانون تحديد الملكية الزراعية «الأول» ولم يدخلها أي عسكري وزيرًا.. ولكن في حكومة نجيب الثانية «١٨ يونيو ١٩٥٣»، وهو نفس يوم إلغاء حكم أسرة محمد علي، وإعلان الجمهورية، ضمت الحكومة عددًا من العسكريين، وكأن هذا اليوم كان انقلابًا على الديمقراطية الليبرالية بالفعل؛ إذ ضمت هذه الحكومة: جمال عبدالناصر نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للداخلية، وعبداللطيف البغدادي وزيرًا للحربية والبحرية، وصلاح

سالم وزيرًا للإرشاد القومي، ووزير دولة لشؤون السودان، ثم تم تعديلها وعُيّن جمال سالم وزيرًا للمواصلات وزكريا محيي الدين للداخلية، وبقي عبدالناصر نائبًا لرئيس الوزراء فقط، كما تم تعيين كمال الدين حسين وزيرًا للشؤون الاجتماعية.

زاد الوجود العسكري في الحكومة في أول حكومة برئاسة عبدالناصر نفسه، يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤، وأصبح جمال سالم نائبًا للرئيس مع احتفاظه بمنصب وزير المواصلات، وبقي بغدادي وزيرًا للحربية، وصلاح سالم في موقعيه السابقين، وزكريا محيي الدين للداخلية، وكمال الدين حسين للشؤون الاجتماعية، وزاد الوجود العسكري من أهل الثقة أكثر في الحكومة رقم ٧٥ في ١٧ إبريل ١٩٥٤ برئاسة محمد نجيب، وهي ثاني حكومة برئاسة عبدالناصر، وزاد فيها الوجود العسكري بدخول حسين الشافعي وزيرًا للحربية، وحسن إبراهيم وزير دولة لشؤون رئاسة الجمهورية. ودخلها أنور السادات وزيرًا للدولة بعد ذلك، وهكذا بدأ تزايد الوجود العسكري من أهل الثقة، وفي يونيو ١٩٥٦ أصبح عبدالحكيم عامر وزيرًا للحربية بجانب قيادته للقوات المسلحة، وفي هذه الوزارة -بعد أن أصبح عبدالناصر رئيسًا للجمهورية- تم تعيين علي صبري وزيرًا لرئاسة الجمهورية[٨٧].

الأزمات التي واجهت عبدالناصر جعلته يعتمد أكثر على العسكريين. ها هو بعد انفصال سوريا عن مصر في سبتمبر ١٩٦١ يعتمد أكثر عليهم، ووجدناه في أول حكومة برئاسته عقب الانفصال يضم إلى حكومته هذه: البغدادي، عامر، زكريا، الشافعي، كمال الدين حسين، على صبري، ثروت عكاشة، كمال رفعت، عباس رضوان، د.

---

٨٧ **عباس الطرابيلي، أهل الثقة.. أم أهل الخبرة؟ «١-٢»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٤ سبتمبر ٢٠١٦.**

حاتم، عبدالمحسن أبوالنور، صلاح هدايت، حسين ذوالفقار صبري، عبدالوهاب البشري.

ثم وجدنا على صبري -وكان قد أصبح وزيرًا لشؤون رئاسة الجمهورية بعد أن كان مديرًا لمكتب عبدالناصر- يصبح رئيسًا للحكومة في سبتمبر ١٩٦٢، ودخلها مع كل السابقين طلعت خيري، وصدقي سليمان، وتولى الداخلية اللواء عبدالعظيم فهمي، وسمير حلمي، ثم كانت حكومة زكريا محيي الدين بعدها وشهدت ضم عسكريين جدد فيها، منهم، محمود يونس، ودخلها شعراوي جمعة وزيرًا للدولة، وحمدي عبيد للإدارة المحلية، ونورالدين قرة، وأمين هويدي للإرشاد.

عقب هزيمة ١٩٦٧ رأينا زيادة توغل العسكريين في الحكومات، وبالذات في الحكومة التي جاءت برئاسة عبدالناصر نفسه؛ إذ ضمت كل أهل الثقة السابقين وهم محيي الدين، الشافعي، على صبري، صدقي سليمان، كمال رفعت، أبوالنور، محمود يونس، ثروت عكاشة، البشري، محمود رياض، شعراوي، قرة، هويدي، كما ضمت غيرهم من العسكريين منهم: أحمد توفيق البكري، محمد فايق، كمال هنري أبادير، وأمين شاكر، ودخلها الفريق محمد فوزي وزيرًا للحربية، وفي الوزارة التالية برئاسة ناصر أيضًا ضم بجانب كل هؤلاء: حمدي عاشور للإدارة المحلية، وحسن التهامي، وسامي شرف، وسعد زايد، وهي الوزارة التي دخلها محمد حسنين هيكل وزيرًا للإرشاد القومي في إبريل ١٩٧٠.

وقبل أن ندخل إلى عصر السادات هناك ملاحظة مهمة لا بدَّ من ذكرها، ففي عام ١٩٦٦ خشي عبدالناصر أن يتأخر إنجاز مشروع

السد العالي، وأصابته الحيرة فيمن يرأس حكومة مصر، هل يختار محمود يونس، بطل تنفيذ قرار تأميم شركة قناة السويس -وهذا يحسب للرجل- أم يختار صدقي سليمان وزير السد العالي ليكمل الإتمام، ويومها قال: لقد نجحنا في المشروعات الكبرى، ولكننا فشلنا في إدارة مستشفى قصر العيني، وكان كلاهما من العسكريين، واختار عبدالناصر المهندس صدقي سليمان ليكون رئيسًا للحكومة رقم ٨١ يوم ١٠ سبتمبر ١٩٦٦، وكان هذا تأكيدًا لفكرة صارت مذهبًا هي: أهل الثقة[٨٨].

كان جمال عبدالناصر طوال سنوات حكمه يعتمد تمامًا على أهل الثقة، ولم يعط ثقته لمدني واحد، إلا فيما ندر.. ربما هو ثعلب الدبلوماسية المصرية د.محمود فوزي، بسبب حاجة العمل في هذا القطاع إلى من له خبرة هذا الثعلب الذي يجيد التعامل، ويعرف متى يتكلم، والأهم: متى يسكت.

ولذلك كان كل رؤساء حكومات ناصر من أهل الثقة الذين اختارهم منذ كان يعمل على تكوين تنظيم الضباط الأحرار، وكذلك لم يثق في مدني واحد يوليه وزارة الحربية.. ولا حتى وزارة الداخلية. وإذا كانت وزارة الحربية قد شغلها على الدوام أحد رجال القوات المسلحة الذين يثق فيهم، وفي مقدمتهم يده اليمنى وصديقه الصدوق عبدالحكيم عامر، فإن وزارة الداخلية تولاها -في الأغلب- أحد ضباط الجيش، ممن يثق فيهم، ونادرًا ما تولاها أحد رجال الشرطة.

تلك هي الحقيقة الأولى في عصر كان أهل الثقة في المقدمة، ولكن

---

٨٨ عباس الطرابيلي، أهل الثقة.. أم أهل الخبرة؟ «٢-٢»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٥ سبتمبر ٢٠١٦.

ذلك لم يمنع أن يستعين بعدد من المدنيين من ذوي الكفاءة، وبالذات في الوزارات «الفنية» التي تحتاج أكثر إلى من يملكون الخبرة، وكان في مقدمة هؤلاء د.عزيز صدقي وزيرًا للصناعة، والدكتور مصطفى خليل للمواصلات في حكومة برئاسة ناصر نفسه، في يونيو ١٩٥٦، الأول لتنفيذ مشروع صناعي طموح، والثاني لدخول عصر الديزل ثم الكهرباء في قطاع السكك الحديدية.

وبالطبع سبق هؤلاء د.نور الدين طراف للصحة، ود. عبدالمنعم القيسوني للمالية، وكمال رمزي استينو للتموين، وسيد مرعي للإصلاح الزراعي، ود.عبدالرزاق صدقي للزراعة، وأحمد عبده الشرباصي للأشغال. ولا ننسى حكومته الأولى - فبراير ١٩٥٤- التي استعان فيها بالدكتور عبدالجليل العمري للشؤون الاقتصادية، ود.حلمي بهجت بدوي وعلي الجريتلي للمالية والاقتصاد، وحسن بغدادي للتجارة والصناعة.

لكن معظم هؤلاء تساقطوا في الطريق؛ لأن بعضهم أبدوا آراء غير رأيه فتم الاستغناء عنهم، وفي مقدمتهم د.حلمي مراد، ود.عزت سلامة، وفتحي رضوان نفسه، وزاد اعتماده على أهل الثقة، وبالذات من رفاق طريقه في الثورة. وكان هذا هو الطابع الأكثر بروزًا، سواء تحت رئاسته رئيسًا للوزراء، أو في حكومات برئاسة أحد رجال الثورة، مثل علي صبري، وزكريا محيي الدين، وصدقي سليمان، وبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ زاد الاعتماد على أهل الثقة من العسكريين، حتى وإن دخل الحكومة عددٌ من الوجوه الجديدة من المدنيين.

غير أن الوضع تغير بعد تولي أنور السادات رئاسة الدولة، ونلاحظ طوال فترته تغليب فكرة «مدنية المسؤولية»؛ إذ إن أهل

الخبرة من المدنيين أصبحوا رؤساء للحكومة في العهد الساداتي. بدأت هذه الظاهرة بحكومة د.محمود فوزي في أكتوبر ١٩٧٠، ثم حكومات فوزي الثانية والثالثة والرابعة، وهو ما لم يحدث في العصر الناصري، ثم زاد الاعتماد على رؤساء حكومات من المدنيين بتولي د.عزيز صدقي رئاسة الحكومة في يناير ١٩٧٢، وفيها ظهر بشكل قاطع تزايد عدد الوزراء المدنيين وتقلص عدد الوزراء العسكريين، ولم يزد عدد العسكريين فيها على خمسة وزراء، حتى وإن كانوا قد تركوا العمل العسكري من سنوات طويلة، مثل د. محمد عبدالقادر حاتم ومحمود رياض «للخارجية» ود. محمد عبدالله مرزبان للاقتصاد، وكانت هذه الحكومة هي الأقل في عدد العسكريين في تاريخ مصر منذ يوليو ١٩٥٢ [٨٩].

استمر الوضع كذلك حتى في الحكومة التي تولت إعداد مصر لحرب ١٩٧٣، وكانت اسمًا برئاسة السادات وفعلًا برئاسة د.حاتم. تأكد هذا الاتجاه في حكومة عبدالعزيز حجازي (سبتمبر ١٩٧٤)، التي لم يكن فيها من العسكريين سوى وزير الداخلية ممدوح سالم، ووزير الخارجية محمود رياض، وأحمد كامل البدري للإنتاج الحربي، والمشير أحمد إسماعيل للحربية.

وحتى حكومات ممدوح سالم الخمس من إبريل ٧٥ إلى مايو ١٩٧٨، وكان هو نفسه ضابطًا للشرطة، فلم يكن في الحكومة الخامسة إلا الفريق عبدالغني الجمسي للحربية، والنبوي إسماعيل للداخلية، وتقلص العدد أكثر في حكومتي د.مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨)، ولم يكن فيهما إلا وزيران فقط من العسكريين للدفاع والداخلية.

---

٨٩ عباس الطرابيلي، ديكتاتورية ناصر.. وديمقراطية السادات!، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٦ سبتمبر ٢٠١٦.

الزمــن دار دورتــه، ليتــم في ســبتمبر ٢٠١٦ اختيــار اللــواء محمــد عــلي الشــيخ، وزيــرًا التمويــن والتجــارة الداخليــة، لتعــود فكــرة عســكرة الحكومــة إلى الواجهــة مــن جديــد.

obeikandl.com

obeikandl.com

آخر الوزراء المحترمين

obeikandl.com

بخروج د.محمود أبو زيد وزير الموارد المائية والري من حكومة د.أحمد نظيف، في ١١ مارس ٢٠٠٩، فقدت الحكومة المصرية واحدًا من آخر وزرائها الذين يحظون بالتقدير والاحترام.

وفي اللحظة التي أخلى فيها د.أبو زيد أدراج مكتبه لوزير الري د.محمد نصر الدين علام، شعر كثيرون من الموطنين بأنهم خسروا عالمًا جليلًا ووزيرًا يملك القدرة على الحديث باسمهم.

سيلٌ من الأسئلة والسيناريوهات بشأن التعديل الوزاري المحدود الذي أطاح د.أبو زيد، بموجب قرار جمهوري أصدره الرئيس حسني مبارك. الأنباء تضاربت حول أسباب إقالة وزير الري، حيث أعلن المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير سليمان عواد أن د.أبو زيد طلب إعفاءه من منصبه لظروف صحية، إلا أن د.أحمد نظيف قال في تصريحات له إن معدلات نصيب الفرد من المياه بدأت في التراجع، وهناك مشروعات طموحة لزيادة الرقعة الزراعية تقوم على تدبير نحو ٩ مليارات متر مكعب من المياه لزراعة نصف مليون فدان، وبالتالي كان يجب ضخ دم جديد[٩٠].

وعلى الرغم من أن الوزير مريض فعلًا، وسافر للخارج أكثر من مرة للعلاج، فإنه لم يطلب الإعفاء، وأغلب الظن أن تصريح الرئاسة

---

٩٠ **تعديل وزاري بـ«التنقيط»: إعفاء وزير الري وتضارب حول الأسباب.. وعملية «فك وتركيب» مفاجئة في وزارة الصحة، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٢ مارس ٢٠٠٩.**

جاء لحفظ ماء الوجه والخروج من المأزق الذي لم يكن محسوبًا. فقد نفى أبو زيد أن يكون قد قدم استقالته لأسباب صحية، وقال: إن د.نظيف، أبلغه بتغييره، كما أبلغه باختيار د.محمد نصر الدين علام، الأستاذ بهندسة القاهرة، التي تخرج فيها نظيف، مشيرًا إلى أنه كان يستعد للسفر إلى تركيا لرئاسة وفد مصر في المنتدى العالمي للمياه يوم ١٥ مارس ٢٠٠٩.

فريقٌ من العقلاء رأى أن د.أبو زيد بصفته واحدًا من أهم خبراء المياه في العالم، كان حريصًا على ثروة مصر المائية، سواء في المشروعات الإفريقية أو المؤتمرات الإقليمية أو عبر تصديه لتبديد ثروات مصر من الأراضي والمياه لحساب شخصيات وشركات عربية نافذة، أو لـ «حيتان» الطريق الصحراوي من الذين رأوا في الماء ثروة لري ملاعب الغولف أولًا وقبل أي شيء آخر.

ويشير آخرون إلى أن أبو زيد وإن كان يتمتع بخبرة أكاديمية واسعة بالإضافة إلى أسلوبه المهذب وأخلاقياته الرفيعة، فإن ما كان ينقصه هو الحسم والحزم في الإدارة، وهو ما تسبب في فوضى كبيرة داخل الوزارة امتدت إلى جميع قطاعاتها. ويرى هؤلاء أن حالات التعدي الصارخة على النيل وصلت في عهده إلى وضع لم يسبق له مثيل، وأن أبو زيد وقف مكتوف الأيدي عاجزًا عن مواجهة المعتدين، خاصة أن معظمهم كانوا من أصحاب النفوذ من رجال الأعمال وأعضاء البرلمان. وهو ما دفع القيادة السياسية إلى توجيه لوم شديد للوزير بسبب هذه الحالات التي انتشرت من نيل المعادي إلى فرع رشيد من كفر الزيات حتى بسيون ودسوق وصولًا إلى خط الصعيد.

ويضيف هذا الفريق أنه خلال الفترة التي قضاها الوزير في منصبه

التي تقترب من ١٢ عامًا ظهرت مشكلات، خاصة في ترعة الحمام ومنطقة الشط بترعة الشيخ زايد بشرق السويس، وتعدى أصحاب النفوذ على آلاف الأفدنة الواقعة على جانبي ترعة الشيخ زايد. وقد رأت القيادة السياسية في مصر أن التعديات على النيل ومشكلات المياه في سيناء والحمام وغيرهما من المناطق تحتاج إلى وزير أكثر جرأة وقوة.

والراجح أن خلافات نشبت بين أبو زيد وشخصيات رفيعة المستوى في السلطة ساهمت في خروجه، كان أبرزها الخلاف حول السياسات المائية مع دول حوض النيل، وظهر ذلك واضحًا في أكثر من مناسبة.

وعقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، أماط أبو زيد اللثام عن الأسباب الحقيقية لاستقالته؛ إذ قال إن خمسة أسباب وقفت وراء الاستقالة منها خلافاته مع نظيف حول رؤيته للملف المائي، ومواجهته مافيا الأراضي والتعديات على أراضي الدولة، وخلافه مع وزارة الزراعة بسبب مشروع تطوير الري في مساحة ٨ ملايين فدان بمعدل ٥٠٠ ألف فدان سنويًا، بالإضافة إلى موقفه من عقد الوليد بن طلال في مشروع توشكى.

أبو زيد قال بالنص: «رئيس الوزراء الأسبق هو السبب الرئيسي وراء خروجي من الوزارة لمعارضتي المشروع الذي تبنته وزارة الزراعة خلال عهد أمين أباظة وهو مشروع تطوير الري في الأراضي القديمة، بالإضافة إلى دور رجال الأعمال أصحاب المنتجعات السياحية بالطريق الصحراوي، ومافيا التعديات على أراضي الدولة وحفر الآبار دون ترخيص، ما تسبب في استنزاف الخزان الجوفي في المشروعات الجديدة

غـرب الدلتـا»[٩١].

وأضـاف أنـه عـارض مـشروع تطويـر الـري طبقًـا للرؤيـة التـي أعدتهـا وزارة الزراعـة والقائمـة عـلى تطويـر الـري في جميـع الأراضي القديمـة، وهـو مـا يحمـل ميزانيـة الدولـة أكثـر مـن ١٤٥ مليـار جنيـه، واصفًـا المـشروع بأنـه كان «خياليًـا» لا يتناسـب مـع الملكيـات الصغـيرة للفلاحين.

وأوضـح وزيـر الـري الأسـبق أن حكومـة نظيـف دعمـت ذلـك المشروع رغـم أن وزارة الـري لديهـا مـشروع متكامـل للتطويـر يعتمـد عـلى ترشـيد اسـتخدام ميـاه الـري مـن خـلال روابـط مسـتخدمي الميـاه، وتكلفتهـا أقـل مـن تكلفـة المـشروع الآخـر، مشـيرًا إلى أن تطويـر الـري في الأراضي القديمـة بالدلتـا والـوادي يعتمـد عـلى أن يقتـصر التطويـر عـلى أراضي الحدائـق والبسـاتين التـي تناسـب التطويـر.

وأضـاف أن د.نظيـف عـرض عليـه أثنـاء وجـوده في الـوزارة مشروعًـا لتطويـر الـري في الدلتـا باسـتخدام الـري بالـرش والتنقيـط، وأنـه رفـض هـذا المـشروع لافتقـاده الجانـب العلمـي، وقـال لـه: «هـذا الـكلام غـير معقـول»، وهـو مـا أغضـب نظيـف، وطلـب مـن الرئيـس الأسـبق حسـني مبـارك إبعـاد أبـو زيـد مـن وزارة الـري[٩٢].

وأشـار إلى أنـه اعـترض عـلى البنـود التـي تضمنهـا عقـد الأمير السـعودي الوليـد بـن طـلال لتخصيـص مسـاحة ١٠٠ ألـف فـدان لصالحـه في مشروع

---

٩١ متولي سالم، «أبوزيد» لـ«المصري اليوم»: «نظيف» سبب استقالتي.. واختلفت معه حول «الملف المائي» و«مافيا الأراضي» و«تطوير الري»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٣٠ مارس ٢٠١١.

٩٢ «أبوزيد»: مشروع الري وراء خروجي من الوزارة، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٧ ديسمبر ٢٠١١.

توشكى، موضحًا أنه طالب بإلغاء العقد لمخالفته القوانين المصرية.

وبالعودة إلى ٢٠٠٩، سنجد أن علامات الاستفهام تراقصت حول استبعاد أبو زيد في ظروف غامضة، وغادر الوزارة، رافضًا الحديث عن الأسباب الحقيقية لإقالته، ومكتفيًا بعبارة وحيدة مُلغزة: «مش وقت الكلام»[٩٣]!

غير أن أبو زيد ترك وراءه أحاسيس متدفقة لدى العاملين بمقر وزارة الري، تحولت إلى دموع حين أصر في زيارته الوداعية على ألا يستقل مصعد الوزير، مكتفيًا بمصعد الموظفين، وعندما حاول الموظفون تركه لـ«وزيرهم» منفردًا، أصر أبو زيد على أن يستقل المصعد وسطهم، رغم إلحاح الوزير الجديد د.محمد نصر الدين علام على مغادرة أبو زيد في المصعد المخصص للوزير.

الدقائق الخمس عشرة، قضاها الوزير أبو زيد في وداع العاملين بديوان الوزارة، ثم جلسة سريعة مع الوزير الجديد، قبل أن يطوي صفحة الوزارة.

وأبو زيد زمانه قد يكون آخر العنقود في قائمة الوزراء المحبوبين الذين تركوا مناصبهم لسببٍ أو لآخر.

عمرو موسى رحل هو الآخر عن وزارة الخارجية وفي نفوس كثيرين غصة.

وإذا كان موسى قد جمع بين النجاح في أداء المهام الموكلة إليه وتمكن

---

٩٣ «أبوزيد» يقضى ١٥ دقيقة في وداع دموع «الري» ويصر على مغادرة الوزارة في «أسانسير الموظفين»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٣ مارس ٢٠٠٩.

من قيادة دفة العمل الدبلوماسي باقتدار، فإن النجاح ليس شرطًا أساسيًا -أو بكلمة أدق، ليس الشرط الوحيد- لكي يكون الوزير محبوبًا على المستوى الشعبي.. فهناك وزراء أو حتى رؤساء حكومات -مثل د.عاطف صدقي رئيس الوزراء الأسبق- أدوا عملهم بكفاءة في حدود المطلوب منهم، لكنهم في النهاية لم ينجحوا في فك شفرة التقدير الشعبي، ولم يصلوا إلى قلوب المواطنين وذاكرتهم.

قائمة الوزراء المحبوبين شعبيًا تضم إلى جانب أبو زيد وموسى أسماء من عينة أحمد رشدي وزير الداخلية سابقًا ود.أحمد جويلي وزير التجارة والتموين سابقًا والمهندس حسب الله الكفراوي الذي تولى وزارة الإسكان من قبل.. فما الذي يجمع، إذًا، بين وزارات الري والخارجية والداخلية والتموين والإسكان؟

الإجابة المنطقية تنفي وجود علاقة بين تلك الحقائب الوزارية، ولذا فإن شعبية الوزير ترتبط بعوامل وعناصر أخرى، بينها طبيعة القرارات التي يصدرها والمواقف التي يتخذها والتصريحات التي ترد على لسانه. الأمر قد يتعلق بجانبٍ آخر ليس للوزير نفسه دورٌ فيه، وإنما تتأثر شعبية الوزير صعودًا وهبوطًا بمدى إعجاب أو كراهية المواطنين لشخص الوزير الذي تولى المنصب قبله أو الذي يأتي بعده في المنصب نفسه.

وموسى جاء إلى الوزارة في ٢٠ مايو ١٩٩١ وفق تعديل وزاري محدود، ليحل محل د.أحمد عصمت عبدالمجيد الذي كان نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للخارجية في حكومة د.عاطف صدقي الثانية (١٣ أكتوبر ١٩٨٧)، وذلك بعد اختيار عبدالمجيد في مارس ١٩٩١ أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية. وبقي موسى في منصبه الوزاري حتى

٢٠٠١، قبل اختياره لمنصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، وهو المنصب الذي احتفظ به حتى عام ٢٠١١.

ولأن وزير الخارجية في حالتي عبدالمجيد وموسى انتقل من منصبه الوزاري إلى مقر جامعة الدول العربية لشغل منصب الأمين العام للجامعة، فإننا نلاحظ تكرار السيناريو نفسه مع الأخير، حيث تأخر اختيار وتحديد اسم وزير الخارجية الجديد حتى ٢٠ مايو، فيما واصل موسى أداء مهامه كوزيرٍ للخارجية إلى أن وقع الاختيار على أحمد ماهر لشغل المنصب.

مرة أخرى، نقول إن الترتيب له تأثيره على شعبية الوزير، فشخصية موسى التي تميل إلى الحسم والحزم تختلف عن شخصية عبدالمجيد التي تميل إلى الدبلوماسية وتتجنب المواجهة الحادة، وهو ما يمكن رصده بوضوح في مذكراته، وفي أسباب تحفظ عدد من مندوبي الدول الأعضاء في الجامعة على التجديد له في منصبه[٩٤].

شعبية موسى أيام الوزارة جاءت نابعة من تصريحاته التي تصدى فيها بحسم لتصريحات وسياسات إسرائيلية تعرقل مسيرة السلام أو تهدد خصومها بالويل والثبور، سرعة البديهة وحضور الذهن وتكثيف الرد في كلمات ظاهرها الدبلوماسية وباطنها العذاب لإسرائيل، جعلت نجم موسى في ارتفاع، على الأقل بالنسبة للرأي العام داخل مصر الذي رأى فيه حائط صد منيعًا ودرعًا قوية من التصريحات تفند المزاعم والافتراءات الإسرائيلية.

وربما يتذكر كثيرون كيف قدم شعبان عبدالرحيم، الشهير

---

٩٤ د.عصمت عبدالمجيد، زمن الانتصار والانكسار، دار الشروق، بيروت، ط٢، ١٩٩٩.

بـ»شـعبولا» أغنيـة شـهيرة -حينـذاك- تقـول كلماتهـا:

«بكره إسرائيل .. وشمعون ويا شارون

وبحب عمرو موسى .. بكلامه الموزون»

التقـط موسـى، إذًا، النبـض الشـعبي وعـرف متـى ترتفـع سـخونة التصريحـات ومتـى تهـدأ حدتهـا، والأهـم مـن ذلـك أيـن تقـال تلـك التصريحـات.

ولا بـدَّ أن نشـير إلى أن ردود موسـى عـلى حكايـة «الهرولـة» فـي مؤتمـر عـمان الخـاص بالـشرق الأوسـط، وتفنيـده ادعـاءات وزيـر الخارجيـة الإسرائيـلي سابقًـا شـلومو بـن عامـي، وكذلـك تعليقاتـه السـاخنة بشـأن إعـلان دمشـق (الـذي ضـم دول الخليـج الست ومـصر وسـوريا) بأنـه «يُحتـضر» تـارة و»يترنـح» تـارة أخـرى.. كل ذلـك رسـم صـورة ذهنيـة معينـة لـدى الجماهـير حـول هـذا الوزيـر الـذي كان يعـرف كيـف يـرد الصـاع صاعـين مـن دون أن ينسـى تغليـف هـذه التصريحـات الحـادة بغـلافٍ دبلومـاسي مكتـوب عليـه: «مـع أرق تحيـاتي»!

صحيـحٌ أن تصريحـات موسـى تبقـى تنفيـذًا لسياسـاتٍ قائمـة ورؤى ثابتـة، لكـن الأهـم مـن ذلـك أن الأداء الجيـد يعتمـد عـلى التـصرف فـي النـص وإجـراء التعديـلات اللازمـة عليـه مـن دون المـس بجوهـره أو مضمونـه، مـع اسـتغلال أي هامـش متـاحٍ بـما تتطلبـه الكياسـة وتفرضـه الفطنـة.

موسـى، الـذي ظـل يتجنـب الحديـث عـن الأسـباب الحقيقيـة لخروجـه مـن منصبـه الـوزاري، ألمـح في حـوار صحفـي عقـب نجـاح ثـورة ٢٥

يناير ٢٠١١ إلى أن علاقته بالرئيس الأسبق حسني مبارك كانت متوترة، مضيفًا أن «شعبيتي كانت تزعج مبارك»[٩٥].

طول مدة البقاء في الوزارة قد يسهم في زيادة شعبية الوزير، وقد يسحب من رصيده. وفي حالة موسى فإنها صبت في مصلحته، فقد أمضى في منصب وزير الخارجية عشر سنواتٍ بالتمام والكمال، وهو رقم قياسي لوزير خارجية في مصر، خاصةً أنه جاء على مصر وقتٌ لم يكن وزير الخارجية يقضي في منصبه سوى فترةٍ قصيرة، فقد بقي محمد إبراهيم كامل في المنصب أربعة شهور، وقضى د.محمد مراد غالب ثمانية شهور في المنصب، وظل د.محمد حسن الزيات وزيرًا للخارجية لمدة ١٣ شهرًا.

أحمد رشدي تولى وزارة الداخلية في حكومة د.كمال حسن علي في ١٦ يوليو ١٩٨٤ وظل في منصبه حتى قُبِلَت استقالته في ٢٧ فبراير ١٩٨٦، وهو جاء إلى المنصب بعد حسن أبو باشا وقبل زكي بدر، وربما كان هذا أحد أسباب شعبيته الكبيرة والنادرة أيضًا، حيث إن المصريين ظلوا دائمًا في حالة عدم وفاق مع الرجل الذي يمسك دائمًا بحقيبة الأمن، اعتقادًا منهم أن داخل هذه الحقيبة هراوة ضخمة كُتِبَ عليها «العصا لمن عصى»، لكن أحمد رشدي الذي لمس كثيرون جديته وانضباطه ونزاهة يد، ورأى العامة كيف أجبر كبار قيادات الأمن على النزول إلى الشارع لتحقيق الانضباط المروري المطلوب ومحاسبة من يخرج على القانون بغض النظر عن شخصه ونفوذه.

أضف إلى ذلك، أنه نجح في القضاء على إمبراطورية تجار المخدرات

---

٩٥ **خالد صلاح وآمال رسلان، عمرو موسى: شعبيتي كانت تزعج مبارك، جريدة «اليوم السابع»، القاهرة، ٤ إبريل ٢٠١١.**

فـي حـي الباطنيـة، وقـاد جهـود تطهـير إدارة مكافحـة المخـدرات بالوزارة وضـم عنـاصر نشـطة جديـدة إليهـا يجهلهـا المهربـون، كـما أعـاد تشـكيل وتخطيـط أسـلوب رقابـة المنافـذ التـي تـأتي المخـدرات عبرهـا. وانطلقـت قـوات الشرطـة والمكافحـة تغلـق الطريـق أولًا فـي وجـه الزراعـة الداخلية لنبـات الخشـخاش والتـي تركـزت فـي سـيناء بشـكل أسـاسي.. ومـن ناحيـة المطـارات والمنافـذ البريـة والبحريـة، أدخـل أحمـد رشـدي لأول مـرة أسـلوب اسـتخدام الـكلاب البوليسـية المدربـة فـي التفتيـش والفحـص.

تصـدى أحمـد رشـدي بقـوة لمؤامـرات خارجيـة لهـز أمـن واسـتقرار البـلاد، ولعـل أبرزهـا مخطـط اغتيـال عبدالحميـد البكـوش رئيـس الـوزراء الليبـي سابقًـا، وكان آنـذاك لاجئًـا سياسيًـا فـي مـصر. وبنـاء عـلى خطة خـداع مبهـرة، أوهمـت أجهـزة الأمـن المصريـة عميـلي التنظيـم اللذيـن جـاءا إلى مـصر بأنهـما تـم تنفيـذ المهمـة، بـل إنهـما حصـلا مـن رجـلي أمـن متخفيـين فـي صـورة قاتلـين محترفـين عـلى صـورٍ للبكـوش صريعًـا وقـد سـالت منـه الدمـاء.

وهكـذا أعلنـت الصحـف عـن نجـاح عمليـة الاغتيـال وتـم نـشر صـور «الضحيـة» بالفعـل.

وفـي مؤتمـر صحفـي وتليفزيـوني لوزيـر الداخليـة اللـواء أحمد رشـدي، احتشـد الصحفيـون والمراسـلون لسـماع تفاصيـل وملابسـات اغتيـال البكـوش. غـير أن الوزيـر رشـدي فاجـأ الجميـع بابتسـامة هادئـة، قبـل أن يمـد يـده إلى بـاب مجـاور ويقـدم للحاضريـن عبدالحميـد البكـوش سليمًـا معـافى، ليتبـين للجميـع أن الأمـن المـصري اعتقـل الضالعـين فـي مخطـط الاغتيـال، وأنـه هـو الـذي أوهمهـم بـأن الخطـة نجحـت، قبـل أن تتضـح الحقيقـة.

غير أن أحداث الأمن المركزي في فبراير ١٩٨٦ وما صاحبها من تطوراتٍ مؤسفة أدت إلى نزول الجيش إلى الشارع لفرض الأمن، دفعت الرجل الذي يحترم نفسه إلى الاستقالة، فزادت شعبيته وأسهمه في عيون المواطنين، حتى إنه حين خاض انتخابات مجلس الشعب في الدورة التالية لاستقالته لم ينفق من جيبه مليمًا واحدًا للدعاية الانتخابية، واكتسح منافسيه في دائرة بركة السبع في محافظة المنوفية.

والشيء المؤكد أن شعبية أحمد رشدي زادت بعد خروجه من السلطة لظروف استقالته من جهة، ولاختيار زكي بدر خلفًا له في هذا المنصب من جهة أخرى.

ويتعين هنا أن نشير إلى قضية مهمة في هذا المقام، فالشعب حين يحب وزيرًا يرفعه إلى عنان السماء، ويبدأ في الدفاع عنه والتغاضي عن أخطائه والتصدي لأي اتهامات قد تُوجه إليه، بل إن البعض قد يضيف إليه من نسج الخيال قصصًا شعبية تزيد من حجم الهالة الشعبية التي تحيط به، على شاكلة «ده بيقولوا إنه عمل كذا وكذا».

وحسب الله الكفراوي الذي تولى منصب وزير الإسكان والتعمير في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٧ وخرج من تشكيل حكومة د.عاطف صدقي الثالثة في ٤ أكتوبر ١٩٩٣، اهتم بالإسكان الشعبي وبناء المدن الجديدة حتى اعتبر البعض أنه «أبو المدن الجديدة»؛ إذ أسس ١٧ مدينة طوال ١٧ سنة قضاها وزيرًا (٦ أكتوبر، العاشر من رمضان، السادات، دمياط الجديدة، مراقيا، إلخ). وعُرف عنه نظافة اليد وعدم الوقوع في فخ فساد الذمم، ما جعله وزيرًا محبوبًا ورمزًا للوزير المجتهد الذي يحترم نفسه فيحترمه الآخرون.

الكفـراوي الـذي أُوكِلَـت إليـه مهمـة اسـتصلاح الأراضي إلى جانـب عملـه وزيـرًا للتعمـير والإسـكان فـي مايـو ١٩٨٠، انسـلخ عنه الإسـكان فـي حكومتـي كـمال حسـن عـلي ود.عـلي لطفـي، فيـما تبقّـى اسـتصلاح الأراضي معـه، حتـى خـرج مـن الحكومـة فـي ١٩٩٣ وأُسـنِدَت مهمـة اسـتصلاح الأراضي إلى د.يوسـف والي الـذي شـغل منصـب وزيـر الزراعة.

الكفـراوي، هـذا الرجـل البسـيط ببدلتـه الصيفيـة وشـقته البسـيطة التـي احتفـظ بهـا منـذ سـنوات مـا قبـل الـوزارة، قـاد جهـود إقامـة عـدد مـن المشروعـات الإسـكانية المهمـة، وأسـس بنـك الإسـكان والتعمـير فـي عـام ١٩٧٨ بهـدف تمويـل مشروعـات بنـاء الوحـدات السـكنية للشـباب، وأثمـر ذلـك عـن بنـاء مليـوني وحـدة سـكنية لمحـدودي الدخـل. كـما وقـف وراء مـشروع ميناء دمياط الجديـد الـذي افتُتِـحَ رسميًـا فـي ٢٦ يوليـو ١٩٨٦، وبـدأ فـي إنشـاء ميناء الدخيلـة فـي محافظـة الإسـكندرية، وعمل على تنشيط الجمعيات التعاونية للإسكان.

كان حسـب الله الكفـراوي مقربًـا إلى أذهـان وقلـوب العامـة لبسـاطته وتواضعـه ووضوحـه، ولأن النـاس لمسـوا مـا أنجـزه وشـعروا بأنـه ليـس مـن هـواة إطـلاق عصافـير الوعـود الزائفـة فـي الهـواء، لتطـير هـذه الوعـود وتتبخـر مـن الذاكـرة سريعًـا.

ربـما لهـذا السـبب أصيـب الكفـراوي بإغـماءة وتعـرض لوعكـةٍ صحيـةٍ ألزمتـه الفـراش فـي أواخـر عهـده كوزيـر حـين احتـد مـع رئيـس وزراء سـابق، فـما كان مـن الأخـير إلا أن اتهـم الكفـراوي بالفسـاد المـالي. لم يتحمـل وزيـر الإسـكان هـذه التهمـة فسـقط مغشيًـا عليـه.

عـلى أي حـال، فـإن الكفـراوي هـو أيضًـا الوزيـر الـذي أقـام مـدن

الساحل الشمالي وهو الذي أنشأ مارينا وخصص العديد من الوحدات الممتازة للوزراء وكبار المسؤولين. أما الكاتب الصحفي صلاح حافظ فقد كتب عن حسب الله الكفراوي قائلًا: إنه أعف الناس يدًا وأكثرهم إخلاصًا وصدقًا، وقضية حياته هي بالفعل أن يتيح سقفًا لكل مواطن، والمدن الجديدة بالنسبة إليه معركة حياة أو موت، ولكنه لا يجد وقتًا يراجع فيه شؤون بيته ويكتشف الذين معه والذين ضده[٩٦].

لكن الناس غفروا له ذلك؛ لأنه هو أيضًا الذي بنى لهم مساكن بأسعار معقولة تناسب دخولهم، ولم يفعل على سبيل المثال كما فعل المهندس صلاح حسب الله، الذي جاء بعده فقدم حلولًا إسكانية تغفل حدود إمكانات وقدرات محدودي الدخل في مصر.

قضى الكفراوي في الوزارة خمس سنوات في عهد السادات، وبقي وزيرًا في عهد مبارك لمدة ١٢ عامًا. غير أنه يصف سنوات عمله وزيرًا في عهد مبارك فيقول: «الثماني الأولى كانت امتدادًا لسياسة السادات في كل أجهزة الدولة، أداء مجلسي الشعب والشورى، دور دولة المؤسسات، وغيرها، حتى عام 90، لذا كنت مرتاحًا في العمل معه، ولكن السنوات الأربع الأخيرة كنت «أتعشى لبن وزبادي أتقيأهم دم».. وأذكر يومًا ما قال لي فيه الصحفي موسى صبري «إنت مفتوح عليك 6 جبهات»[٩٧].

وبوضوح أكبر، فإنه يتحدث باستياء عن سنوات عمله مع رئيس الوزراء

---

٩٦ صلاح حافظ، جريدة «الأهرام»، القاهرة، ٧ فبراير ١٩٩٠.

٩٧ حسب الله الكفراوي وزير التعمير الأسبق: «١ – ٢» نحن أسوأ على أنفسنا من القوى الخارجية، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٢ مارس ٢٠٠٨.

د.عاطف صدقي؛ إذ يقول في الحوار المذكور ردًا على سؤال عن رئيس الوزراء الذي كان على خلاف دائم معه: «عاطف صدقي، وكانت العلاقة بيننا «واحد بيتكلم عربي والتاني بيتكلم صيني». ويضيف الكفراوي قائلًا إنه أمرٌ طبيعي أن يكون د.صدقي ضمن الجبهات الست التي قال إنها حاربته في السنوات الأربع الأخيرة كوزير.

د.أحمد جويلي أصبح وزيرًا للتموين والتجارة الداخلية في حكومة د.عاطف صدقي الثالثة في ١٨ أغسطس ١٩٩٤، وذلك قبل أن يتوفى د.محمد جلال أبو الدهب، الذي كانت حالته الصحية قد منعته من أداء مهام وظيفته منذ تشكيل الوزارة.

ود.جويلي ظل وزيرًا للتجارة والتموين في حكومة د.كمال الجنزوري (٤ يناير ١٩٩٦) حتى اعتذر عن عدم الانضمام إلى حكومة د.عاطف عبيد في أكتوبر ١٩٩٩؛ لأنه لم يقبل سحب اختصاصات التجارة منه وضمها إلى د.يوسف بطرس غالي، وقد تعرض أثناء تلك الفترة لهجمات وحروبٍ شرسة، حتى إنه صرح في الانتخابات العامة التي خاضها لدخول مجلس الشعب عن إحدى دوائر محافظة الجيزة واضطر فيها لخوض جولة إعادة، بأنه لا يحظى بمساندة كافية من جانب الحزب الوطني الديمقراطي، في إشارةٍ لا تخطئها العين إلى أن هناك من يريد تقليص نفوذه وتحجيمه وربما التخلص منه.

د.جويلي، الذي حارب السلع مجهولة المنشأ وأعاد تنظيم وتفعيل وزارة التموين، وقضى على ظاهرة اختفاء بعض السلع الأساسية من الأسواق وضرب الاحتكار في مقتل، واتسم بالهدوء والتعقل، ما جعله محبوبًا من جانب المواطنين الذين تخلصوا من عذابات البحث عن سلعةٍ أساسية في السوق السوداء أو الوقوف في طوابير طويلة

انتظارًا لحصة تموينية ضرورية.

وفي تصورنا أن هؤلاء الوزراء الذين اخترناهم كنموذج للوزراء الشعبيين أو الذين يلقون احترام وتقدير رجل الشارع، تجمّع بينهم صفاتٌ أو مواصفاتٌ معينة أضيفت إلى رصيدهم الجماهيري، فهم بدأوا السلم الوظيفي من أوله فصعدوا صعودًا تدريجيًا إلى قمة السلم، كما أن هؤلاء الوزراء أصبحوا وزراء وهم دون الستين، ويبدو أن هناك تعطشًا لدى رجل الشارع لفكرة ضخ دماء شابة - نسبيًا- وجديدة في الحكومة.. أي حكومة.

وعلى رغم أن هؤلاء الوزراء لم يستهلكوا أنفسهم إعلاميًا ودعائيًا ولم يحاولوا أن يصنعوا لأنفسهم نجومية زائلة، أو يصطدموا مع النقد الإعلامي الموضوعي، فإن رجل الشارع حفظ أسماء هؤلاء الوزراء وأسقط من حساباته كثيرين جاؤوا ورحلوا.. كأن شيئًا لم يكن!

نظرة واحدة إلى هذه النماذج التي أوردناها تشير إلى أن انتهاء عملهم الوزاري لا يعني بأي حال نهايتهم وعزلتهم وتكثيف الحراسة عليهم خوفًا من رصاص الإرهاب، فحتى جماعات التطرف تدرك أنه من الغباء والسخف بمكان أن تغتال وزيرًا يتعلق به رجل الشارع، بل إنهم واصلوا رحلة الصعود، فموسى أصبح لفترة منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية، واختير رئيسًا للجنة الخمسين التي كتبت دستور مصر، وأحمد رشدي انتخب لعضوية مجلس الشعب قبل أن يقرر عدم خوض التجربة مرة ثانية، ود.أحمد جويلي شغل منصب الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وحسب الله الكفراوي عمل لدى شركة خاصة قال في تصريح صحفي إنه يتقاضى منها أضعاف أضعاف ما كان يتقاضاه كوزير.

وبطبيعة الحال فإن هناك فرقًا بين الوزير المحبوب شعبيًا الذي يقع عليه الاختيار في أعقاب خروجه من الوزارة تقديرًا لخبراته وكفاءته، وبين الوزير السابق الذي تتم الاستعانة باتصالاته وعلاقاته بهدف «تسليك» الأمور في هذه المصلحة أو تلك الوزارة!

obeikandl.com

obeikandl.com

وزراء فى المصيدة

obeikandl.com

رجال أعمال ومكتشفو آثار ولصوص تائبون.

هؤلاء هم أبرز من نجحوا في النصب والاحتيال على وزراء مصر، أو بانتحال صفتهم. فالوزير في بلادنا قد يصبح في لحظةٍ ما صيدًا ثمينًا لنصاب أو محتال، يرغب في استغلال الوزير ومنصبه.

وهكذا لم يكن الشاب محمد جاد الرب القادم من أسوان هو أول نصابٍ في حياة وزير الثقافة المصري الأسبق فاروق حسني. فقبل هذا النصاب الذي زعم للوزير اكتشافه مقبرةً أثرية في سبتمبر عام ١٩٩٦ سعيًا وراء اقتناص مكاسب مالية، قبل أن يختفي ويحرج الوزير أمام وسائل الإعلام، جاءت الأثرية اليونانية ليانا سوفاليتزي لترفع شعار: وجدتها!

كانت ليانا سوفاليتزي تروج لفكرةٍ مفادها أن مقبرة الإسكندر الأكبر موجودةٌ في واحة سيوة. وقف فاروق حسني إلى جانب الباحثة اليونانية وساندها في وجه كل من رفضوا حكاية مقبرة الإسكندر في سيوة، مع أن فريق المعارضين ضم علماء آثار وباحثين بارزين، بينهم الأثري المعروف المولود في الإسكندرية هاري تزالاس مدير معهد أبحاث الإسكندرية في العصور الوسطى، والذي قدم الأدلة الكافية من وجهة نظره على أن قبر الإسكندر الأكبر كان موجودًا محل مسجد النبي دانيال في قلب الإسكندرية.

صدّقها فاروق حسني، ربما لأن الأمين العام للمجلس الأعلى

للآثار في مصر -حينذاك- د.عبدالحليم نور الدين، كان من أنصار نظرية سوفاليتزي.

غير أن سوفاليتزي -التي ظلت تحفر وتنقب في سيوة خلال الفترة بين عامَي ١٩٨٩ و١٩٩٥- بررت الاعتراضات التي واجهتها بالتنافس المهني الشرس، فقالت إن وراء الحملة التي هدفت إلى إلغاء ترخيص العمل الخاص بها مجموعة من الأثريين اليونانيين عز عليهم أن ينسب هذا النجاح إليها، فحرَكوا الحكومة اليونانية، والتي بدورها خاطبت الحكومة المصرية لإلغاء ترخيص البحث الممنوح لها من هيئة الآثار المصرية.

وأصدرت الباحثة اليونانية كتابًا باللغتين اليونانية والإنجليزية بعنوان «قبر الإسكندر الأكبر في واحة سيوة قصة الحفريات الأثرية والخلفية السياسية» سردت فيه قصة الإسكندر ومعشوقته خميسة التي مازال يطلق اسمها على التل الأكبر في واحة سيوة، وعدَدت من الأدلة والبراهين ما رأت أنه يؤيد فكرتها.

زعمت سوفاليتزي في مطلع فبراير ١٩٩٥ اكتشافها لموقع مقبرة الإسكندر الأكبر، إلا أن وفدًا أثريًا رفيع المستوى انتدبته الحكومة اليونانية تفقد الموقع المزعوم في ٧ فبراير ١٩٩٥ وخرج ليقول إنه لم يجد ما يثبت صحة مقولة سوفاليتزي، بل إن الوفد اليوناني قال إنه ليس واضحًا إن كان ما عثرت عليه سوفاليتزي هو معبد أم مقبرة، كما أن ما جرى العثور عليه ينتمي على الأرجح إلى العصر الروماني، أي بعد نحو ٣٠٠ عام من وفاة الإسكندر الأكبر.

وبعد تفنيد نظرية سوفاليتزي، اختفت تمامًا عن الأنظار بعد أن

حصلت على ضجةٍ إعلامية ودعائية استفادت منها في إنجاز بعض مشروعات «البيزنس» الخاصة بها في مصر. وأدى ذلك إلى وضع وزارة الثقافة في موقفٍ حرج، سرعان ما دفع الحكومة إلى مراجعة سياساتها بشأن السماح بإجراء أي حفريات أثرية في مصر.

وفي فبراير ٢٠١٥ قدم د.أحمد زكي بدر، وزير التربية والتعليم الأسبق، بلاغًا بقسم الشرطة بتعرضه للنصب على يد شخص منتحل صفة مساعد وزير الداخلية. وقال في البلاغ إن المتهم طلب التبرع لصندوق «تحيا مصر»، ومشروعات خيرية يتم التخطيط لإنشائها، وحصل منه على ١٥ ألف جنيه.

وتبين من تحقيقات النيابة أن المتهم، وهو مدير إنتاج سينمائي، استخدم أرقام خطوط هواتف محمول مميزة، وانتحل صفة مساعد وزير الداخلية، وأجرى اتصالًا مع بدر، وطلب منه إرسال مبلغ للتبرع لصالح البلد، وعلى الفور استجاب الوزير الأسبق وأرسل ١٥ ألف جنيه مع حارس عقاره إلى المتهم، الذي قابله باعتباره مندوبًا عن مساعد الوزير. في وقت لاحق، اتصل الوزير الأسبق بمساعد الوزير واكتشف أنه تعرض للنصب على يد المتهم[٩٨].

وتسببت قضية نبيل البوشي رجل الأعمال وصاحب شركة «أوبتيما مصر» لتداول الأوراق المالية المتهم بالاستيلاء على مليار و٣٠٠ مليون جنيه من أموال المواطنين ومعظمهم من المشاهير، في صداع لوزير الزراعة حينذاك المهندس أمين أباظة الذي تردد أنه يمتلك ٣٨٪ من أسهم أوبتيما.

---

٩٨ **محمد القماش، النصب على أحمد زكي بدرباسم «تحيا مصر»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ١٥ فبراير٢٠١٥.**

وفي مؤتمر صحفي، ذكر الوزير بياناتٍ عن كيفية تأسيس الشركة وانتهى إلى تنصله التام من البوشي. فقد أكد أباظة أن شركة «أوبتيما» مصر تأسست عام ١٩٧٤ وهي شركة مساهمة مصرية تخضع لرقابة سوق المال وضمت الشركة ثلاثة شركاء، هم غالب الشعلاني -أردني الجنسية- وخالد الطويل -رجل أعمال مصري- وأمين أباظة، وزير الزراعة الأسبق. وبعدها تمت الاستعانة بنادية إبراهيم ضاحي لتكون العضو المنتدب للشركة بعد شرائها حصة من الأسهم وذلك عام ١٩٩٥ واستمرت بها حتى ١٩٩٨، وقام فكري بدر الدين بشراء جزءٍ من أسهم الشركة بمعاونة أباظة -وهو ما ذكره الوزير الأسبق بنفسه- ليتولى فكري بدر الدين منصب العضو المنتدب للشركة، في حين تولى أباظة رئاسة مجلس إدارة الشركة كان دوره كما يقول يقتصر على الميزانيات والجمعيات العمومية. وفي ٢٠٠٢ قرر غالب الشعلاني بيع أسهمه، فتقدم لشرائها نبيل البوشي ليصبح عضوًا بمجلس الإدارة الذي يترأسه أمين أباظة.

وذكر وزير الزراعة الأسبق في معرض دفاعه عن نفسه أن الشركة المتهمة حاليًا بالنصب على العملاء وهي شركة «أوبتيما غلوبال هولدنغز» غير مصرية وتعمل خارج مصر وليس لها أي علاقة بشركة أوبتيما لتداول الأوراق المالية المصرية وأن العلاقة الوحيدة التي تربط الشركتين هي أن بعض المساهمين في الشركة الأجنبية يساهمون في الشركة المصرية ومنهم رجل الأعمال نبيل البوشي.

ويشير الضحايا إلى أن «البيزنس كارد» الشخصي لنبيل البوشي عليه علامة أوبتيما مصر (عضو مجلس إدارة) وفي الوقت نفسه نجد عنوان فرع شركته البريطانية في دبي التي نسفت أموال المودعين وسببت الفضيحة.

ويدرج البعض ضمن فئة النصب على الوزراء، قضية إسلام جادو «ريان أبناء الوزراء» المتهم بالاستيلاء على ١,٥ مليار جنيه من أموال المواطنين وهي القضية التي تفجرت أوائل فبراير ٢٠٠٨ وتضمنت تورط بهاء عثمان، نجل وزير التنمية الاقتصادية الأسبق عثمان محمد عثمان.

عندما تفجرت قضية «ريان أبناء الوزراء» اكتفى وزير التنمية الاقتصادية الأسبق بجملة واحدة: «ابني ضحية»، وذلك قبل أن يتقدم المواطنون ببلاغات ضد بهاء عثمان إلى النيابة.

وسرعان ما تحول خط سير القضية، فقد أمرت النيابة بتشكيل لجنة لحصر ممتلكات كل من إسلام جادو وأسرته وبهاء عثمان نجل وزير التنمية الاقتصادية الأسبق، كما أصدر النائب العام قرارًا بمنعه من السفر حتى تنتهي التحقيقات.

وكانت المفاجأة عندما خرج تقرير لجنة حصر الممتلكات المكونة من الشهر العقاري وإدارة المرور حيث تبين أن بهاء عثمان يمتلك ثلاث شركات وقصرًا بأرض الجولف وفيلا بالساحل الشمالي، كما يمتلك ثلاث سيارات بينها **BMW** الفئة السابعة وتقدر بمليون جنيه. وكشفت التحريات أن بهاء عثمان كان يقيم بشقة والده الكائنة بمنطقة المانسترلي بمدينة نصر وانتقل إلى شقة أخرى في «٤٢» شارع أحمد فخري في المنطقة نفسها، وبعدها اشترى قصرًا يقع في «١١٨» غرب الجولف بالتجمع الخامس.

وقد دفع تطور الأحداث وزير التنمية الاقتصادية حينذاك إلى سرعة التدخل لحل القضية، فقد اجتمع بضحايا نجله داخل قصر الجولف

وعرض عليهم الحصول على ٥٠٪ من أموالهم مقابل التنازل عن البلاغات ضد نجله، وبالفعل تم التصالح.

وحكاية وزراء مصر مع النصابين حكاية طويلة، ويتذكر البعض كيف أوقع رجل الأعمال نبيل مشرقي رئيس الوزراء الأسبق د.عاطف صدقي في شراكه؛ إذ جعله يقص شريط الافتتاح لمشروعاته الوهمية لتلتقط له الصور الفوتوغرافية التي استغلها رجل الأعمال المذكور بعد أن تحولت إلى «عدة النصب» بالنسبة له.. قبل أن يلوذ بالفرار ومعه الملايين من أموال المخدوعين وصورة مكبرة له وهو يتبادل حديثًا باسمًا مع رئيس وزراء مصر الأسبق.

نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة الأسبق د.يوسف والي، اضطر بدوره إلى نشر تكذيبٍ على صفحات الصحف القومية -نشرته صحيفة «الأهرام» على صفحتها الأخيرة- لمزاعم إحدى السيدات، بعد أن اكتشف والي أن هذه السيدة تدعي أنها زوجته وتستغل ذلك في الحصول على أموال وتسهيلات من جهات مختلفة.. علمًا بأن والي لم يسبق له الزواج.

بعض النصابين يستغل تشابه الأسماء في النصب باسم هذا الوزير أو ذاك، وهو ما حدث مع د.ماهر مهران وزير السكان الأسبق -أيام كان لدى مصر وزارة للسكان- وقبله بزمنٍ طويل نال أحد النصابين علقةً ساخنةً عندما زعم أنه شقيق الوزير صلاح سالم في حكومة الثورة.

أما الذي تولى مهمة تأديب النصاب بنفسه بعد أن اعتقلته أجهزة الأمن في أواخر خمسينيات القرن الماضي، فكان جمال سالم شقيق

الوزير صلاح سالم.

ومن النصابين باستخدام أسماء الوزراء، نذكر حكاية ياسر كمال الشاذلي.

فقد وقع كثيرون ضحية لهذا المحامي النصاب، بعد أن أوهمهم بأن والده هو كمال الشاذلي الذي شغل منصب وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب كما تولى منصب الأمين العام المساعد للحزب الوطني وأمين التنظيم، قبل أن يصبح المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة.

وفي الفترة بين عامَي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ تقدم للنيابة ٢٢ شاكيًا اتهموا ياسر كمال الشاذلي بالنصب والاحتيال.

النيابة وجدت نفسها أمام ثلاثة يحملون اسم كمال الشاذلي، الأول هو الوزير الذي استغل النصاب اسمه، والثاني هو والد النصاب ويدعى كمال الشاذلي، أما الثالث فكان مفاجأة، وكان اسمه المركب «كمال الشاذلي» وهو نجل النصاب، ويبدو أن والده كان يأمل في أن يستغل نجله يومًا تشابه الأسماء.

الغريب أن المتهم أصر أمام النيابة على وجود علاقة معرفةٍ وثيقة بين عائلته وعائلة الوزير كمال الشاذلي، وقدم نسختين من جريدة «الأهرام».. في الأولى يعزي كمال الشاذلي -الوزير- كمال الشاذلي والد النصاب في وفاة عمة النصاب، والثانية يهنئ فيها كمال الشاذلي -أبو النصاب- كمال الشاذلي الوزير.

وفي نهاية يناير ٢٠١٧، تمكن ضباط مباحث قسم ثان أسيوط من

القبض على عاطل يَدعى «طارق. م. أ»، بعد انتحاله صفة اللواء محمد إبراهيم، وزير الداخلية السابق، مستشار رئيس الوزراء لشؤون الأمن، حيث اتصل المتهم بعدد من قيادات وزارتي الداخلية والعدل لتسهيل إجراءات خاصة به[٩٩].

وفي ظل الفساد، وغياب الشفافية، وانتشار الرشوة، يكونُ للأسماء والمناصب مفعول السحر.

غير أن هناك فريقًا آخر من النصابين يرى أن أقصر الطرق إلى النصب تبدأ من الوزير نفسه؛ لذا فإن الخطوة الأولى تكون عادة بتقديم النصاب نفسه للوزير أو المحافظ في صورةٍ أنيقة تعطي انطباعًا بالوجاهة والثراء. ثم تبدأ سلسلة خطواتٍ للإيقاع بالوزير أو المسؤول.

وفي منتصف يونيو ٢٠٠٨، نشرت الصحف والمواقع الإلكترونية خبرًا مفاده أن الأجهزة الأمنية في أسوان ألقت القبض على شخص حاول النصب على محافظ أسوان، حيث ادعى أنه عضو مجلس شعب ومستثمر للحصول على مساحة أرض تبلغ ٥٠٠ ألف متر مربع بطريق أسوان أبو سمبل السريع، بدعوى إنشاء مصنع للإسمنت بأسوان. أبلغ محافظ أسوان مدير أمن أسوان بالواقعة، وتم إعداد كمين لضبطه داخل مكتب المحافظ بعد صدور إذن من رئيس محكمة أسوان الجزئية بتسجيل لقائه مع المحافظ بالصوت والصورة. وحين ألقي القبض على المتهم، تبين أنه موظف سابق من مدينة حلوان.

---

٩٩ ممدوح ثابت، عاطل ينتحل صفة وزير الداخلية السابق لتسهيل الإجراءات بـ«المرور»، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٣٠ يناير ٢٠١٧.

ومن ملف النصب على الوزراء، قصة «اللص التائب» الذي صافحه وزير الداخلية الأسبق محمد عبدالحليم موسى ومنحه مكافأة مالية ليبدأ حياةً جديدة، وأصدر توجيهاته بأن تتكفلَ وزارة الداخلية بجميع نفقات أدائه فريضة الحج، ليكتشف الوزير نفسه بعد فترةٍ من الوقت أن هذا اللص -الذي ظهر في برامج تليفزيونية، مثل برنامج «فكر ثواني» مع نجوى إبراهيم- لم يكن تائبًا وإنما محبًا للشهرة والأضواء، وراغبًا في صرف أنظار أجهزة الأمن عنه، حتى يواصلَ ممارسة هوايته في السطو على المساكن بهدوء.. بعيدًا عن رقابة رجال الشرطة والتحريات.

اللافت للانتباه أن وزراء المجموعة الاقتصادية هم الأقل تعرضًا للنصب، ربما بحكم حذرهم في المسائل المالية والقانونية، خصوصًا فيما يتعلقُ بالأموال السائلة والشيكات وحساباتهم المعقدة لأية خطوة من الخطوات التي يتخذونها. هذا إذا استثنينا وزير اقتصاد سابقًا تردد في منتصف التسعينيات أنه تورط في صفقةٍ ساخرة مع أحد كبار تجار العملة، قبل أن يختفي هذا الحوت الكبير بعد أن حوَل أمواله إلى الخارج، كأنه فص ملح وذاب!

في فترةٍ لاحقة، تطور النصب ليصبح باسم الرئيس!

أول قضية احتيال باسم مدير مكتب الرئيس حدثت بعد ٢٠ يومًا من دخول الرئيس عبدالفتاح السيسي قصر الاتحادية، حين اتصل أحد الأشخاص بمديرة مكتب وزير التموين وادعى أنه مدير مكتب الرئيس، وأوصى بإنجاز معاملات أحد رجال الأعمال، غير أن المديرة اتصلت بالرئاسة للتأكد من الأمر، فتم كشف عملية النصب، والقبض على رجل الأعمال المحتال.

هناك واقعة أخرى جرت بأحد فروع البنك الأهلي المصري بمنطقة وسط البلد، حيث ادعى شخص أن مدير مكتب الرئيس أرسله للاطلاع على حسابات بعض الأشخاص وهو طلب غير قانوني، على أثره استدعى البنك الشرطة.

واقعة ثالثة من هذا النوع جرت في ٩ أغسطس ٢٠١٥، حيث اتصل أحد الأشخاص بوزير البترول مدعيًا أنه مدير مكتب الرئيس، وطلب تعيين شقيقين بشركة بترول بلاعيم، بناء على توصية من أسرة السيسي، وبدأ الوزير إجراءات التعيين، لكنه اتصل بمدير مكتب الرئيس للتأكد فتبين أن الواقعة عملية نصب، واتضح أن المتصل يعمل إداريًا بالشركة وحصل على ١٠٠ ألف جنيه بزعم قدرته على تعيين الشقيقين، وأحيلت القضية لنيابة الأموال العامة.

إزاء تلك الوقائع، أكدت رئاسة الجمهورية أنها لا تسمح باستغلال اسمها أو اسم الرئيس السيسي في عمليات نصب واحتيال على المواطنين. ونقلت الصحف عن مصدر بالرئاسة قوله إن السيسي أمر طاقم مكتبه والعاملين بالرئاسة منذ اللحظة الأولى لتوليه مهام منصبه بعدم الحصول على أي مزايا من مؤسسات الدولة. وأضاف أن تعليمات الرئيس تقضي بقصر التعامل بين مؤسسة الرئاسة وبقية المؤسسات على المكاتبات الرسمية، والمنع التام للتعاملات عبر المكالمات الهاتفية حتى لا يتم استغلالها في عمليات نصب واحتيال باسم السيسي أو مكتبه، مشددًا على عدم وجود توصيات من جانب الرئاسة لدى أي جهة بالدولة، ومن يدَّعي حمل توصية فهو نصاب[١٠٠].

غير أن النصب استمر، والضحايا كُثر!

---

١٠٠ فتحية الدخاخني ومحسن سميكة، مصادر بـ«الرئاسة»: حاملو «الكارت الرئاسي» نصّابون، جريدة «المصري اليوم»، القاهرة، ٢٥ أغسطس ٢٠١٥.

obeikandl.com

سيرة موجزة

ياسر ثابت، صحفى مصري، من مواليد ألمانيا عام 1964.

حاصل على درجة الدكتوراه فى الصحافة عام 2000.

عمل مديرًا للأخبار فى قناة «سكاى نيوز عربية»، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة (2011)، ومنتجًا أول للأخبار فى قناة «الجزيرة» فى قطر (2002)، ورئيسًا لتحرير غرفة الأخبار فى قناة «الحرة» فى الولايات المتحدة (2007)، ورئيسًا للتحرير فى قناة «العربية» فى دبي، الإمارات العربية المتحدة (2007).

له مؤلفاتٌ عدة، بينها:

«لصوص وأوطان» (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2017)

«سيرة اللذة والجنس فى مصر» (دار اكتب، القاهرة 2017)

«موسوعة حصاد الأوليمبياد: الدورات الأوليمبية فى 120 سنة» (دار كنوز، القاهرة 2016)

«باشوات وأوباش: التاريخ السرى للفساد» (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2016)

«خنجر فى المرآة: نصوص ووجوه منسيّة» (دار اكتب، القاهرة 2016)

«جمرتان: تمارين على النسيان» (دار اكتب، القاهرة 2016)

«الموت على الطريقة المصرية» (دار اكتب، القاهرة 2016)

«حرائق التفكير والتكفير: شخصيات وصدمات» (دار اكتب، القاهرة 2016)

«العصا والمطرقة: صراع السلطة والقضاء» (دار اكتب، القاهرة 2015)

«صديق الرئيس: حكام مصر السريون» (دار اكتب، القاهرة 2015)

«دين مصر: أمراء الدم والفيديو» (دار اكتب، القاهرة 2015)

«وطن محلك سر» (دار اكتب، القاهرة 2015)

«المتلاعبون بالعقول: سقطات الإعلام فى مصر» (دار اكتب، القاهرة 2015)

«حروب الهوانم» (دار اكتب، القاهرة 2015)

«مصر قبل المونتاج» (دار دلتا، القاهرة 2015)

«حكام مصر من الملكية إلى السيسي» (دار الحياة، القاهرة 2014)

«غرفة خلع الملابس: وجوه وقياسات» (دار اكتب، القاهرة 2014)

openkandil.com

«أجمل القتلة» (دار اكتب، القاهرة 2014)

«ذنب» (دار اكتب، القاهرة 2014)

«الصراع على مصر: ذئاب مبارك والعهد الجديد» (دار كنوز، القاهرة 2014)

«أيامنا المنسيّة» (منشورات ضفاف، بيروت/ منشورات الاختلاف، الجزائر 2014)

«تحت معطف الغرام» (دار اكتب، القاهرة 2014)

«مراودة» (دار اكتب، القاهرة 2014)

«زمن العائلة: صفقات المال والإخوان والسلطة» (دار ميريت، القاهرة 2014)

«صناعة الطاغية: سقوط النخب وبذور الاستبداد» (دار اكتب، القاهرة 2013)

«رئيس الفرص الضائعة: مرسى بين مصر والجماعة» (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٣)

«حروب العشيرة: مرسى فى شهور الريبة» (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٣)

«دولة الألتراس: أسفار الثورة والمذبحة» (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٣)

«محاكمة الرئيس: البحث عن القانون الغائب» (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٣)

obeikandl.com

«شهقة اليائسين: الانتحار فى العالم العربي» (دار التنوير، القاهرة ٢٠١٣)

«قصة الثروة فى مصر» (دار ميريت، القاهرة ٢٠١٢)، (طبعة ثانية، مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠١٣)

«هيا بنا نلعب: عن الأوطان والأوثان» (دار اكتب، القاهرة ٢٠١٢)

«فضة الدهشة: تغريد على غصن تويتر» (دار العين، القاهرة ٢٠١٢)

«لحظات تويتر: ألف تغريدة وتغريدة» (دار العين، القاهرة ٢٠١١)

«جرائم بالحبر السري» (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2010)

«حروب كرة القدم» (دار العين، القاهرة 2010)

«فتوات وأفندية» (دار صفصافة، القاهرة 2010)

«فيلم مصرى طويل» (مركز الحضارة العربية، القاهرة 2010)

«كتاب الرغبة» (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2010)

«جرائم العاطفة فى مصر النازفة» (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2009)

«يوميات ساحر متقاعد» (دار العين، القاهرة 2009)

«قبل الطوفان: التاريخ الضائع للمحروسة فى مدونة مصرية» (كتاب «ميزان»، القاهرة 2008)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة 2013)

obeikandl.com

«جمهورية الفوضى: قصة انحسار الوطن، وانكسار المواطن» (كتاب «ميزان»، القاهرة 2008)، (طبعة ثانية، دار كنوز، القاهرة 2013)

«ذاكرة القرن العشرين» (مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة 2001)

«موسوعة كأس العالم» (مدبولى الصغير، القاهرة 1994)

obeikandl.com

obeikandl.com

المحتويات

مقدمة ٥

البحث عن وزير (١): لوبي هندسة القاهرة ١١

البحث عن وزير (٢): شلة باريس ٢٩

البحث عن وزير (٣): رفاق السلاح ٤٩

البحث عن وزير (٤): تشابه أسماء! ٦٣

استقالة الوزراء.. الثقافة الغائبة ٨١

خرجت ولم تعد! ٩٣

وزراء وراء القضبان ١٠١

مطلوب فصول تقوية ٣١١

أصحاب زلات اللسان ١٣٣

عسكرة الحكومة ١٤٣

آخر الوزراء المحترمين ١٥٧

وزراء فى المصيدة ١٧٥

obeikandi.com

obeikandl.com